Arab O. 126.

Arab. O. 126.

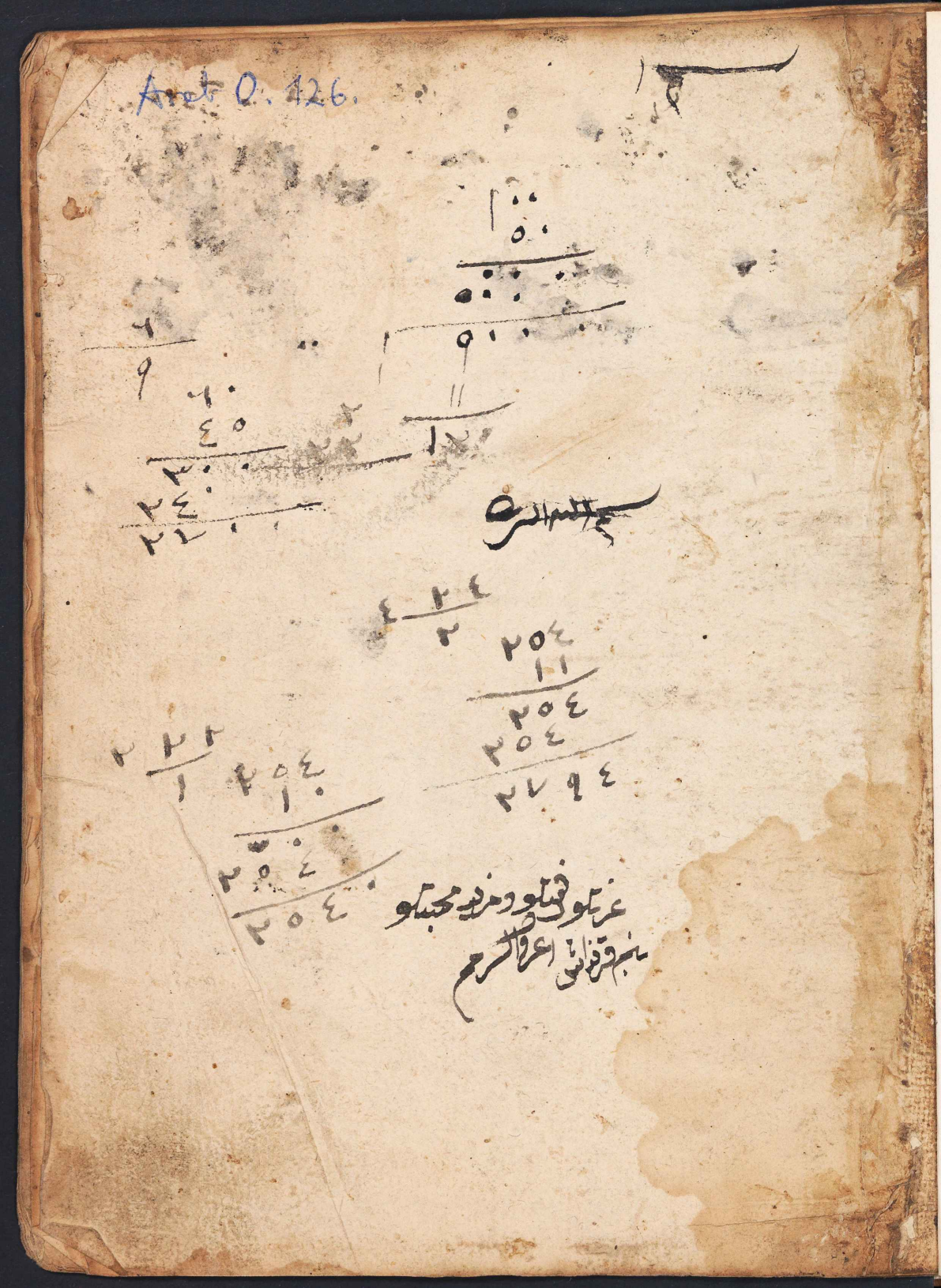

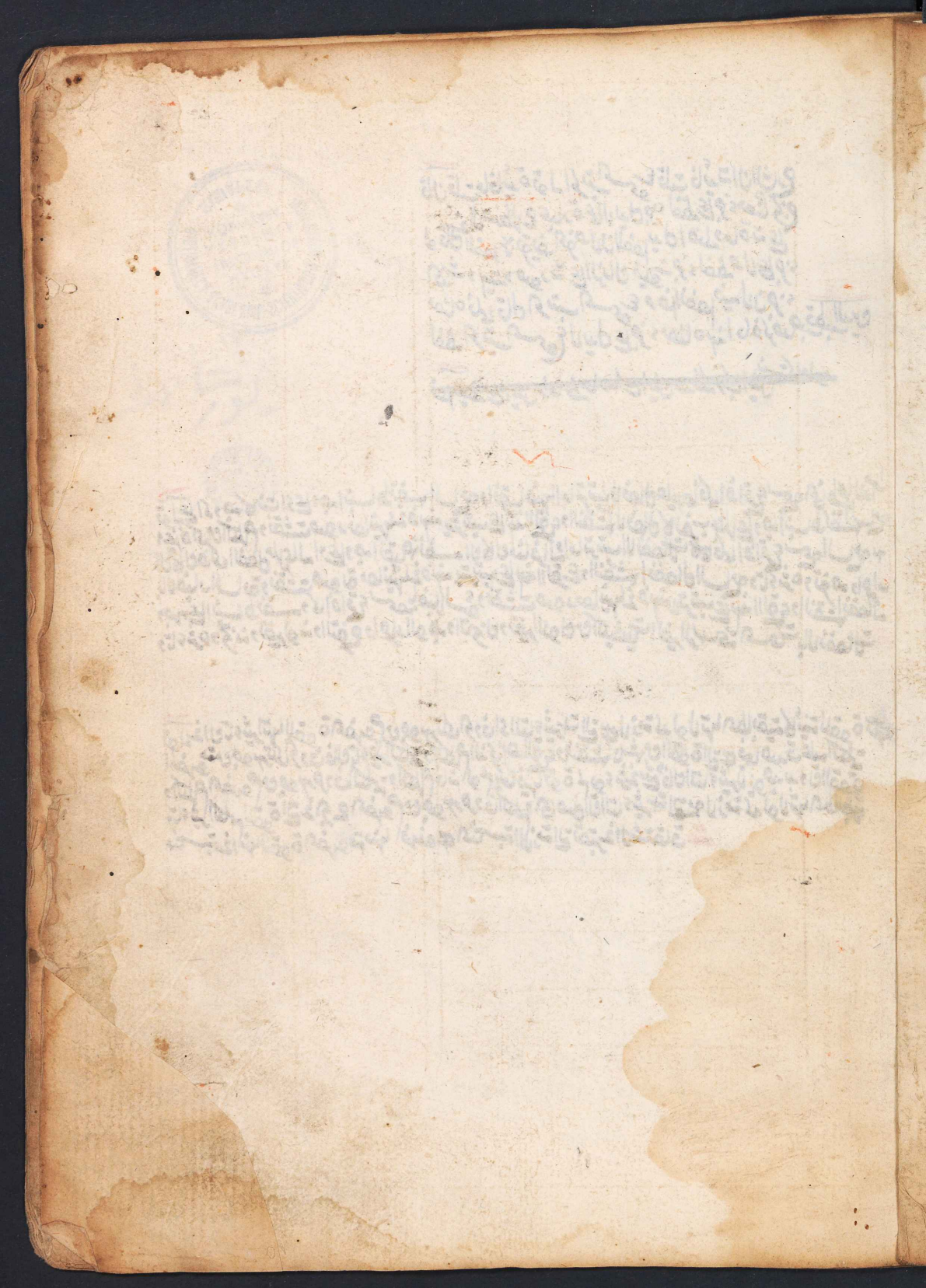

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BUDAPEST

فان قلت ما فائدة قوله المرتب المسموع قلت فائدته ان ان رح
في الاصطلاح عبارة عما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه كما
لو قال الفعل عن تعريف الموصوف لان الفعل يدل اصلة دلالة على
الحدث وهيئة وصورته على الزمان فيكون جزء لفظه دال على جزء
معناه فلما قال المرتب المسموع وقد الفعل فيه لان جزء
لفظ المرتب المسموع لا يدل على جزء معناه هذا ما ذكره صاحب قطب الدين

~~فما يقع ايس وما يقع ما ايس ايس وقد ~~

قوله على اي وجه كانت اي على وجه انبساط نفس الى وجه وانقباضها اما ترتب الانفعال عليهما فكما اذا قرع سمعي انسان
بعنف كصوت الكلام ونقرت صورته فانه يترتب عليه الفرع والنقر الانفعال كالنفس فلما على وجه انبساط نفسي
ان كان ذلك الفعل ملايما له اوعلى وجه انقباضها نفسه ان كان منافرا واما ترتب الانفعالات كما فكما اذا قرع سمعي الصوت
بالاخبار السارة ونقرت صورته فانه يترتب عليه الفرع والنقر انفعال السرور وتاثره وتوجهه واظهار
وجهي انبساط نفسي واذا قرع سمعي باخبار السوء ونقرت صورته فانه يترتب عليه الفرع والنقر انفعال الغم
وتاثره وتحزنه وتغير لونه والتوجع واظهار الوجه والتحزن وتغير اللون من الكيفيات الغير الراسخة التي تسمى بالانفعالات

قوله فان تاثيراتها القوة المفهوم من جوهر تلك الحروف اي التاثيرات التي هي لازمة لها لولاتها لما طابقت كائنة للقوة
المفهوم من جوهر تلك الحروف فان تاثير الكلمة والكلام الذي هو الفرع والنقر ناشئ من القوة التي هي فيما قيست عليه الكلمة
والكلام المفهوم من جوهر حروف الكلمة والكلام فانه لو لم يكن فيها قوة لم يؤثر شيء فان التاثيرات هو بعينه وان القوة
وتاثير الكلم للقوة التي في المفهوم من جوهر حروف الكلم اي صار ان التاثيرات التي هي لازمة لها لولاتها لما طابقت
مناسبة انها للقوة المفهومة منها فهذه هي المناسبة الازمة التي تعتبر في الاشتقاق

نور عادلی

حاشية على الباجوري لصيد العصور

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او للاستغراق

اذ كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان وكتم

ان يؤتى مصدر المجهول الدال على القدر المشتركة بين الحمد

فان مقام حمده سبحانه يلزم الاستيعاب كما يلزم

الاستغراق وكتم ان يؤتى اي صبا بالحمد يعني بسببه

وبسببه تقم لوليه اي للولي بكسر الحمد لا يخفى ما في ترك

التعريف باسم سبحان من التعظيم والاجلال وادعاء

التعيين فان الوهم لا يذهب الى ان الحمد يريد به الحمد غيره

تقم وتعليق الحمد حريا بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب

التي يكلب الطباع اليه ليكون الحمد يزيد تقم والصلوة

وجه آخر لترك التصريح بسلم عم وايراده بلفظ يشبه حسن مواجهة للفظ لوليه لما نهى عاد زان واله ش

والصلوة اى الرحمة والافاضة الخيرية النازلة من جنابه علوّ جنابه
اى كما لقه
الحق سبحانه ثم على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو نوع من
والاصل فى اضافة العربية فيها ان يعرف لابيها فة
عبارة عن انسان بعثه الله على عباده للتبليغ يظهر
اى تبليغ الاحكام
ما ذكرنا فى الفوقية السابقة وجه ترك التصريح بسلم ثم
فاعل يظهر
على ان فيه من المواجهة ثم وعلى اله اهل بيته ثم واصحابه
وهو التعظيم والاجلال
والدعاء للصحابة
جمع الصحب كطاهر واطهار او جمع صحب بسكون اى كنهر
اى بكسر الحاء
وانهار او جمع بكسر اى كتمر وامار مخفف صاحب بناء
على تخفيف
على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع على افعال ثم المتابعين
اى على وزن اصحابه
باه ابه الاوب نكاح شبه حدهر جنيره اى الذين شبت
حفظا اعلى بالجوب وهو خطأ
فى حاجتهم لتأهيب باه ابه والانتهاب بصيغة لفضائلهم
فى فداة صلى الله عليه وسلم ثم فهذه اى ماستى عليك ثم
اى تلاوة احمد اى قراءة بالقبول
فوائد جمع فائدة من الفيد بمعنى النيل لغة وهى ما يستفاد
نش ومال ثم بما شكلات الكافية المشكلة من الاشكال
بمعنى الاشتباه وانما سمى الحق الخفى مشكلا لانه يشبه الباطل
ثم عن ٣٣ وهو ان مقال اى شكلات الكافية والحق الخفى فى شكل
فى العلم ثم
والتاء فى الكافية للمبالغة او النقل والتأنيث باعتبار ان
عن الوصفية الى الاسمية كتاء الحقيقة فى الولد

كناية عن التخفيف بخلقه عم
والى طاعة بشريعة عم وسيرته
اى ابه وسنته ت

قوله اى ماستى عليك فان قيل
لم انث اسم الاشارة مع ان
المراد منه مذكر على انه التقدير
لان ماستى عبارة عن الالف
فهو فى الاعتبار انث ت ع

ثم الوالى

قوله التأنيث عطف على التقدير
اى اصل التأنيث فى الكافية
الخ التأنيث بسبب الارادة فى الكافية
الرسالة على الاذرى

قوله باعتبار الرسالة اى اعتبر جميع مشارق الارض مشرقا واحدا وجميع مغاربها مغربا واحدا وكذا حال المغربين منه

يحتمل على الوجهين احدهما ان الكاف فيه عبارة عن المثل كما هو الظاهر وثانيهما ان الكافية صفة لموصوف مؤنث محذوف ولفظ الرسالة اى كل مشكلات الرسالة او مشكلات المسائل الكافية

الكاتب الرسالة قص للعلامة تاؤه للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه وتعالى لتوهم التأنيث قص في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشرق والمغرب كناية عن جميع الارض في قوله تعالى وتوجيه الجمع ان للشمس في اول السرطان الى الاسد الخ في كل يوم مطلعا

لان التاء اصلية في التأنيث والياء التي هي منقلبة عن التأنيث والتذكير ح

جواب عن سؤال مقدر وهو ان المشرق مفرد والمشارق جمع فاجاب بقوله وتوجيه الخ

بروج كوكب الجدي بريلوي واسد ورة

وهو مائة واثنان وثمانون ثم يعود على مطالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرقي والذهاب والعود المتباينين للعلم وكذا حال المغربين قص بفضله بغفرانه قال قدس سره في اى تثنية التفخيم السري يعني تشريفا كان من بغفرانه الا يقدح كنا وان شيئا من مخ فضله من غير سابقة عمل يكون ان الكناية عن الاحاطة اى احاطة الله بغفرانه وجعلت شاملة قال في التاج والتفويض قلوبشيدن فلانرا بر من الشيء اذا لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانا

اى اشارة الى ان اضافة الغفران الى الله للعهد تاء ح

اى بتوجيه الغفران عم مع العصيان محمد الوهاب

اى اعتبر جميع مشارق الارض مشرقا واحدا وجميع مغاربها مغربا واحدا وكذا حال المغربين منه

اى مشرق الذهاب من اول السرطان الى اول الجدي يتناول مرة مشرق العود وهو من اول الجدي الى اول السرطان يتناول مرة مغرب العود

اى عود الشمس

اى مشرق الذهاب

محمد الوهاب

والمشارق ثلثمائة وستون وكذا المغارب فمشرق الشمس في كل يوم في مشرق وتغرب في مغرب ولا يطلع ولا يغرب في واحد يوميه منه

ما ذكرناه كما في قصة الكسرى بعيده ليلا قوله والسكنة بكوة
جنانه بكسر الجيم قال قدس سره في اي شبه بكوة الدار وسطها
وهو من كل شيء وسطه وخياره انتهى يعني جعل الجنان
السكنة قوله نظمها النظم درشته كشيدن جواهر ونحوها يأتلف
بسابط كلام اعتربته الكلف اي لمناسبة الدلالة على ما يقتضيه
البطء وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان بسابط كلام
كالدرر في الصفاء والغلاء وانما قال ذلك ترغيبا للطلب قوله
فسلك التحرير السلك رشته بالتحرير قراره اه ل والاضافة
من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير
السمط بكسر السين رشته قراره به بشبه ويزان والتحرير
نقش خط بركرة عن والمراد بالكتابة والاضافة كاضافة
السلك قوله لولد العزيز ارجمند وكرامي وكم باب قوله ضياء
الدين كضياء البيت وسراجه كانه ضياء يهتدى به الى الدين قوله
عن موجبات التهلف والتأسف التهلف دريغ خوردن واندوه
بسيار خوردن والتأسف دريغ وه رخوردن قوله لانه لهذا الجمع

دالتأليف كالعلة اى لانه في النسب الباعث لهذا التاليف الفاية
التي يكون باعثة شيء فيكون النسبة اليه من قبيل النسبة الباعث
المتبرك قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة
للمطلوب قوله وهو حسبي الحسب بسكون السين بوجهان دو ضرند كره ان قوله
ونعم الوكيل الوكيل الكافي كذا اى كذا كذا في الجملة عطف على الجملة
وهو حسبي والمخصوص محذوف او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل
والمخصوص المحذوف فهو الضمير المتقدم قوله هما لتنف بتخجيل ان
كتابه آه اى ترك في كل الجمع [illegible] النقف وفي كل الكبر تخجيل ان كتابه
من حيث انه صنف لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب
السلف حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما يبتدئون بما
جعله جزا فيما يصنفون بشانه وما كلمه هو في مرتبة كتبهم
لكن بقي توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر الى السنة هو
ان كل امر ذي بال لم يبتدا فيه بحمد الله فهو اجذم اى اقطع لا
يتم فدفعه بقوله لا يلزم وحاصله ان المامور به التلفظ سواء
كان مع الكتابة او لا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني قوله

وهو ترك الامتثال وانما لم يلزم في ذلك الجواب الابتداء بالحمد لله قولا وان لم يكن فعلا والامتثال اعم من الامتثال قولا وفعلا ١٥

قوله وما هو في مرتبة كتبهم وكتابه من تلك الحيثية ليس في مرتبة كتبهم قوله ولا يلزم من ترك الاول آه اى لا يلزم من ترك التلفظ مع الكتابة ترك التلفظ مطلقا لان نفي الاخص لا يلزم منه نفي الاعم منه

تقسيم

قوله وبداء تقسيم ايضا في بعض النسخ بغير التثنية فيرجع الى الكلمة والكلام وتقسيم الكلمة مع ما بعده وهو اما اسم او فعل او حرف وتقسيم الكلام خص ذكره بقوله ولا يتأتى ذلك الا في الاسم لكونه غير مركب كما سيأتي وفي بعض النسخ بتقديم الواو وتأخير الحرف وبهذا ترتفع ما ذكره تقسيم الكلام مع انه يفهم من القول المذكور لكونه غير مركب كما ذكر الكلمة فانه مع ما تاء ما دل

وبداء بتعريف الكلمة والكلام وبداء ايضا لانه من بينهما

تعريفهما وقسم لتحصيل قسم الجهل عنهما لانه يبحث

في هذا الكتاب عن احوالهما اي عن احوال منسوبة اليهما من

حيث انها منسوبة اليهما سواء ثبت لنفسهما او لاقسامهما من

حيث انها اقسامهما وفيه اشارة الى انهما موضوعان اعلى

من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد

منهما فهم منهما

قوله اي لم يتصور وفي هذا التفسير اشارة الى ان ابو فا بمعنى يتصور لان احدهما تصور الشيء بلا نسبة مثلا عرفت زيدا فقط والقائم فقط وعرفت زيدا قائما تصديقي وهو عرفت الشيء بالنسبة مثلا زيد قائم لان بينهما نسبة ع افندي

قوله من حيث انها منسوبة اليهما واما فيه بذلك لان البحث عن احوالهما ان لم يكن من هذه الجهة بان من جهة اخرى يكون

الى تعريفهما ع افندي

قوله وفيه بشارة آه اي في قوله لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما اشارة الى انهما اعني الكلمة والكلام مما موضوعان للبحث وهذا على من قال موضوعه الكلمة فقط لعدم اقتصاص البحث بواحد منهما ع م

قوله ومن قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد

منهما وهو اجمالا البحث عن احد هذا اجمالا الى الآخر تكلف فمتى

لم يعرف كيف اي لم يتصور لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة

اليهما من حيث انها منسوبة اليهما وعلم ثبت وجوب تصورهما عرفا

لتحصيل ما هو الواجب اي قبل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف

تعريف كل شيء على تصوره وقد اجيب بان ذلك التوقف بالقياس

الى العلم الحاصل لا بالقياس الى المتعلم اي قبل المتعلم ايضا

عالم بالموقوف قبل تعريف لان لام التعريف يشير الى ما يعلم

اي طلبنا لا يلزم من لزوم علم اي طلب لزوم علم المتعلم

بجواز ان يكون المتعلم عالما غير طالب فالمحال ان التعريف بالقياس اليه يفيد احد

قوله بالقياس الى العلم الحاصل لانه يقدر تصور كل شيء قبل تعريفه بقوة قريبة على فرض لو لم يكن عالما به قبل تعريفه يقدر على تعريفه ع ك

يعني ان المركب من تلك الحروف اذا قال كانت يدل على القوة العلية دلالة وضعية او غير وضعية وبهذه الحيثية صار الكلية سببا للوحي وقد وجد في جميع افراد الكلام ما يناسب له لكن قرع سمعه ونقش الصورة فيما كان في تغير الكلام ما يناسب الاصطلاح فلا معنى لاقذه

من قوة وشدة فالكلية في الكلمات وية الاقدم في ان

تاء شيرين للقوة المفهومة من جوتك الحروف وهو

اي اجرم بالفتح فسكون فضم كرون وقد عبر بعضهم الكرف

ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة فراحات السنان

جمع جراحة بكسر الجيم فتحتية السنان سرنيزه وعقاربك

تركيبي فجنح اليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل

الا فيما فوق الاثنين بدليل قوله تقي يصعد الكلم الطيب

فان لو كان جمعا لوجب التأنيث وبدليل انه ليس

او ذان الجمع فجمع اليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب

والكلم الطيب يأول بعض الكلم فان الصاعد الى

محل القبول ليس الا بعض وهو الطيب كلمة التوحيد الخ

فحينئذ ان يعبر عنها بعض الكلم فتاء ديلة الرحمة بان ان

اذ لو لم يؤل الرحمة

في قوله تقا إن رحمة الله قريب من المحسنين والام

فيها للجنس هذا الوجه وهو المختار لان المقام يقتضي تعريف

المصطلح عليه لما تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي او لما

ترجيح كون اللام للجنس لمقام التعريف وجواز كونها للعهد الخارجي باراءة قسم من معنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ وهو المأخوذ على السنة النحاة

وتم كونها للاستغراق او للعهد الذهني لان التعريف لا يقع للافراد ولا لوقوعه قالا على التقادير والله

با الحقيقة في جوهر ما هو والفرد النوعي للكلمة لفظ آه يوجد الانسان فرد هو نوعي عيا لحيوان مثلا اذا اريد با الحيوان المعرف باللام الفرد الانساني

عرف الحيوان بحيوان ناطق ويقع اللام للعهد الخارجي

تقه علاقة معتبرة وهو ان الجرح بالفم كما يؤثر في النفوس كذلك الكلمة والكلام تؤثر في النفوس بقرع الصماخ ونقش الصورة ع ي افندي

وبدليل قوله تقي يكون فوق الكلمة عن مواصفه فانه لو كان جمعا لوجب ان يقال عن مواصفها وبدليل تفسيره على كلم فان الجمع لا يفسر وبدليل قولهم احد عشر كلما فان مميز احد عشر منصوب مفرد لا جمع كما لا يخفى على المتتبع ع ي افندي

تقه بما اليه يصعد الكلم الطيب هو كلمات التوحيد اي لا اله الا الله والى الصاعد ع ير فضه الكلم الطيب فالرافع الطيب اخص من الرفع الى لانه لا يقبل عمل الا من هو اخلص كما صرح في تفسير احمد اركه

تقه ع ي افندي هذا الوجه هو المختار يعني ان اللام في قوله الكلم والاضافة كما جوازه بعضهم الا ان كون اللام للجنس هو المختار لان كونه للعهد الخارجي بتجويز البعض فيما النظر الى نفس المعنى اللغوي لا الاشارة الى الاصطلاحي والحمل على الاصطلاحي فلما فات بتبديل التجويز الى البقية والحمل على الاصطلاحي

تقه ع ي افندي المصطلح عليه كما يأتي الحقيقة واللام ان كان للجنس يفيد الحقيقة والله

يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد في قولك
ولأبيان الوحدة حتى يفيد اللام الاستغراق والتوقيف ليس اللام
للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة فقط والتاء
للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك في اسم الجنس الوضعي فضلا عن
عندي عدك في التوقيف الكلمة عن اللفظ إلى اللفظ فإن
الوحدة غير مرادة دلئن سلم فيجوز اللفظ بتجريدها
عن نفس الوحدة كما يجوز في مقام التوقيف تسمية الجنس
عن الوحدة على تقدير وضعها للنوع المشترك بين التاء
نفسه الوحدة حتى يمكنه التجريد بدليل الكلمتين وعرفتين
فقط ولا منافاة بينهما هذا جوابه على تقدير التنزل
وعلى تسليم منافاته فقط بجواز اتصاف الجنس بالوحدة
طبيعة كانت ذهنية أو خارجية كما فيه نظر لان هذه الوحدة
مغايرة للوحدة التي تدخل التاء فانها وحدة جنسية
ويمكن ان يجاب عنه بان الكلمة اللغوية
ولا يلزم من ذلك ان لا يوجد نسبة الكلمة الاصطلاحية
اذا خصصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية

الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر فقد والوحدة
بالجنسية يعني ان بين لفظ الواحدة تضاد فلا يجوز
ان يكون لفظ اصلا لذات الواحدة وصفة له اذ لا يطلق اللفظ
في اللغة الا على ما يرمي به المتكلم من فمه فقد ثم
نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشارح الرضي ان
اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ
به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يرد فيه نقل يقال يلزم
على هذا التقدير خروج المصنف عن تعريف الكلمة لانا نقول
ان مراده باللفظ لفظ حقيقة او حكما اذ لما ارتكب التقرير
منه على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الذي هو الملفوظ
به حقيقة او حكما ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب
الاذن في قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق
بكسر اللام وفيه مؤنة تقدح النقد او بعد جعله بمعنى
الملفوظ فيكون تسمية الخاص باسم العام وهذا ادب
ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى

قوله من قبيل تسمية المسبب بما يتلفظ به الانسان كلفظ زيد يقال وهو التلفظ والتكلم لان تلفظ وتكلم سبب لكونه مما يتلفظ به الانسان ع ي

قوله تسمية المتعلق بفتح اللام واحد المتعلق بكسر اللام لفظان متحدان بالمعنى متغايران الاعتبار فانه باعتبار هذا الفاعل نظرا الى التغاير بين اللفظ والاعتبار فيفرع كل منهما على حدة فكلمة او لتوزيع التقسيم الى الاقسام الثلاثة والمتعلق بكسر اللام والسبب ع ي افندي

قوله فيما ان يصح اعتراض على حصر الكلام فيما يتلفظ به الانسان واللفظ اعم من ان يكون موضوعا او مركبا بانه لا يصح اطلاق اللفظ على المركب باعتبار الاصل لانه في الاصل مصدر فهو اسم جنس يشمل الكثير بحسب الكثير لانه على سبيل البدل لانه على سبيل الاجتماع فلا يصح اطلاقه باعتبار اصله لانه بهذا واحد ولا يصح اطلاقه على مجموع الالفاظ الا واحدا واحدا فتدبر

تسمية العام بسم الخ قوله او مركبا فيما يصح اطلاقه

اللفظ على المركب من الخ وذ لانه في الاصل مصدر قوله واللفظ

الحقيق اي الخ قوله او لان من مقوله الخ وذ الصوت

الذي هو اعم من الخ وذ لما ورد انه من مقوله هو قال

اعم في الايضاح ان المستتر هو الخ وذ لكن عبر عن الخ وذ

الذي هو الضمير بالمستتر صونا الان عن حذف الضمير

قوله ولم يوضع له لفظ خاص ولم يلزم يوضع له لفظ خاص

به فكما لا يوضع مذكورا بقيد لا يوضع مذكورا بعبارة

خاصة دالة عليه لكن جعلوا ثم هو دالا نت كناية عنه فهو

عادية قوله واجروا عليه احكام اللفظ عطفا على قوله ليس

واطلاقه باحكامه ليس الخ الى العطف عليه واتباع تأكيده الابدال

عنه وكونه دالا على الغير ذلك قوله والخ وذ لفظ حقيقة

او على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان بحقيق

هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان

وان كانت بالقياس اليه سبحانه وتعالى لا يصدق عليها

قوله كلمات الله تعالى فيه ان اللفظ

قوله وإما لما بيناه عطف على قوله إما لأن يريد أن المص لم يقصد الوحدة ولم يقل لفظة إما لأن آه وإما آه وإما لما بيناه ويورد قوله مفرد على أن يكون محتملا
لاحتمالين ليذهب نفس إلى ... كل مذهب يمكن الأول كونه مجرورا على أنه صفة لمعنى والثاني كونه مرفوعا على أنه صفة للفظ فلو قصد الوحدة وقال
لفظة يفوت الاحتمال الثاني ويتعين قوله مفرد للاحتمال الأول ولذا قال لفظ فافهم

الوحدة إما لأن مثل عبد الله علما آه أم في الكلمة عنده فا
رح عنه من قال لفظ ـ وإما لما بيناه تقة لعدم الاشتقاق
مطابقة الخبر للمبتدأ أي شروطه ثلثة شروط الاشتقاق
وما في حكمه والاسناد إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ وعدم التا
المتذكير والتأنيث بحيث وقد انتفت هنا الثلثة بأسرها
تقة الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز مكان الواضع بعينه
بجعل المعنى حيز اللفظ ملحوظا بخصوصه أو بعمومه ولا يدخل
في الموضوع الحرف ... لأن الحرف لم يقصد جعله
بإزاء المعنى به أي بإزاء السلبي بأن التخصيص يجب
الجمع لأنه سبب الحكم ولما كانت الأوضاع في المشترك والألفاظ
المترادفة لم يتحقق في الأزمنة المترتبة للأوضاع الإجمالي الواحد
والمجهول له الواحد بأن التخصيص إضافي لا حقيقي وبأن يعني
كل من المترادفين من حيث أنه من آثار جعله كل المترادف
لا يوجد في الآخر وأن المشترك في كل جعل لا يوجد إلا في تعين
المعنى واحد وبما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما
يتوهم أنه يجوز له أن قلت إن كانت
الباء داخلة على المقصود خرج عنه وضع
المترادف لعدم انحصار معناه في واحد
من المترادفين لوجوده في كليهما وإن
كانت داخلة على المقصود عليه خرج عنه
وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء
من المعنيين لوجوده في كليهما أي ...
أن الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص
لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن الذي ...
عنه بتجريد التخصيص ...

قوله وأن المشترك آه وذلك أيضا بأن المشترك يكمل جعل لا يوجد إلا في معنى واحد
لأنه يمتنع جعل لفظ واحد في معنيان متعددة في آن واحد فتأمل محمد

قوله ابو ع عنها اى عن الفصل والسماء المتضمنة والسماء الاشارة كما ابو ع عن اكرو في يضع ان ابو ع عن خروج وضع اكرفي من التعريف وهو ان
المراد من الاطلاق الاستعمال في قوله تعالى اطلق الاطلاق الصحيح وان المراد من الاطلاق الاستعمال في محاورتهم في بيان مقاصدهم والاطلاق
الصحيح والاستعمال فيها لا يوجد بدون القيمة فيدخل وضع اكرفي والفصل والسماء المتضمنة والسماء الاشارة في تعريف الوضع فيفوت التعريف
جامعا لافراده جميعا فلا يبطل جمعا ومنعا صادق محمد افندي

صحصح
يعني ان ابو ع عن خروج وضع اكرفي عن التعريف وهو ان المراد من وذلك اذا تعقل الواضع بعض تلك كما اشار اليه بقوله فذكر وعين لفظ
هذا باذاء كل واحد من تلك الافراد المذكورة اجمالا كما هنا ومنعا عاما لان التصور المعتبر عام وهو اعتبر كلي بين تلك الافراد اذ به
لوحظ تلك الافراد ملاحظة اجمالية وكان الموضوع خاصا لان الوضع ان الموضوع له خاص لان كل واحد من خصوصيات تلك الافراد
المفهوم المشترك هنا

قوله اشارة الى غاية الجمع آه وهو الاستعمال فى المقاصد لان الاستعمال فيها لا يجوز بدون القيمة وهذا الفهم ليس غاية له لان هذا الفهم لا يحصل الا عند الوضع قبل الاستعمال وفى المقاصد وعدم احتياج الفهم عند الوضع الى ضم ضميمة لا ينافى الاحتياج عند الاستعمال الى ضمها فى لا بد فلما فى اكن وغيره من التوقيف بلا تقييد الاطلاق بالصحيح او بلا ظهر الاطلاق على الظ المتبادر وهو الاستعمال فى المقاصد ويدخل وضع الحرف وغيره بتقييد

الاطلاق بالصحيح او بحمل الاطلاق على الظ المتبادر صارى محمد

قوله واجيب لا يجب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه لوحظ حاله وضعه ولا شبهة فى تحققه قبل الكلام الفيه لان قوله فى الطلق آه اشارة الى غاية الجمع وهذا الفهم ليس غاية له قوله ولا يبعد ان يقال يعنى انه لا حاجة الى التقييد لان المتبادر منه الاطلاق والاستعمال فى المقاصد والاستعمال فيها لا يجوز بدون ضم ضميمة قوله المعنى ما يقصد بشىء ويراد به جزئيا او ضمنا او تبعا سواء كان بسبب الوضع او لا فيدخل فيه المعنى المطابقى والتضمنى والالتزامى وغير كما اذا استعملت واردت به معنى كما قال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشىء قوله اسم مكان من مقصد المعلوم او المجهول قوله بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقله اليه فيرتفع مؤنة النقل او مخفف بمعنى تخفيف عنى فيكون الذى جرى عليه هذا الاحتمال مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيه واحد قوله فذكر المعنى بعده مبنى على تجويزه حتى يجوز الاراد

اعلم ان الدلالة على المعنى على ثلثة اقسام احدها دلالة الوضع والثانى دلالة الالتزام كدلالة السقف على الجدار والثالث دلالة التضمن كدلالة الجدار على الخشب والطين وغيرهما فنقول قوله بالوضع ليكون الاحتراز من هذين الدلالتين

قوله قال بعضهم ان المعنى ما يصح ان يقصد بشىء ففى هذا يوهم من القصد القصد بالقوة وعلى الاول القصد بالفعل صارى محمد افندى

قوله الى جانب المعنى لانه لا يلزم ح تعدد النقل بل ينقل اسم المكان وهو الى المكان المقصود سواء قصد بشىء اولا الى الاسم اى ح وهو اى ح ما يقصد بشىء

قوله فذكر المعنى بعده مبنى على تجويزه لان ارتباط المعنى بوضع مما لا يتصور بل لاشتمال الوضع عليه ثم اذا اجرد الوضع عن الشىء الشىء الذى هو المعنى لا يلاحظ الشرطية التى عبر عنه بقوله بحيث متى اطلق آه لانه قيد معين الى الشىء الثانى المتردد فبعد تركها يرتبط بعد ارتباط المعنى بالوضع يلاحظ تلك الشرطية لزوال مانع الملاحظة عصمة رحمة الله عليه اى الاستدراك

وجه آخر لدفع الريبة ارتكاب التجريد في جعل الوضع بمعنى الصنع مجازا بمعنى ان الوضع اذا كان مجازا بمعنى الصنع يكون لفظ وضع حقيقة والمراد بالالفاظ هو
لفظ اللفظ في قوله الكلمة لفظ وضع آه يكون مفتيا عنه صاركي محمد افندي رحمة الله عليه وعليهما

قوله لكونه من الحقيقة لان الوضع وان خرج عن جزء معناه لكنه مستعمل في جزء معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا فهو بمعزل عن معناه بالكلية حسين افندي

تخصيص شيء بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقصود
الشيء المتروك فتركه مستلزم لترك ذلك الشيء وهو الوضع انما

قيدا بالتجريد لان ارتباط الصنع بالوضع عما لا يتصور الاتصاف به
لا يخل بالمقصود لحاجة اليه كما قيدا بكونه من الحقيقة وشيوعه
اذ التجريد امتثاله وفي كشف الاسرار بكلمة من جزء الوضع
على ان ذكر الوضع مضمر عن الصنع او بيان ان لفظ اله
صنع فلا فائدة في ذكره الا ليتعلق به قوله لكن الالفاظ
الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل
عليه الدليل وكان ان يجعل الطبع في مقابلة الوضع وبقيت
حروف التهجي اذ يقصد بها فيها كالالف والتاء والياء
وهي حروف المباني المقابلة للمعاني فان قلت قد وضع
بعض الالفاظ لمعان من عموم تفسير الصنع وقد اجيب عن
الاشكال بانه ليس بها اي شيء فقط لتوقف الكلمة
بالالفاظ والكلمات الموضوعة الا الالفاظ مخصوصة المشخصة
من حيث انها مشخصة سواء كان في نفسها موضوعة او
مركبة وهي لان تفقد الاول وانما يتجه على تلك الجيشية وبعض

صاركي

اى فى نقض الاول لانه يرجع وفيه بعض الالفاظ باذاء بعض اذ فقط يقع النظر على كونه جزء او مركبا صار كما افاده

ليس فى الاذاء والتركيب فيه ولذا لم يقع الا الفاظ مفردة بخلاف

النعم الشافى فانه انما يتم على تركيبها ولذا قال او ركبت قط

فليتأمل اذ من مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة اذ لم

يكن قط مما يدل جزء لفظ على جزء معناه من حيث جزء لفظ

فيفهم جواز ان ناطق حال كونه دالة على الشخص انسان مفهوم لانه يدل

كما ذكر انفا من الاعتبار وصف العلم وجزءه بهذا الاعتبار

لا يدل على جزء كل الكفى قط وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع

آه وهو كل ما اذا عبرت شيئ بما فيه من الوصفية علق

به من مصدر يا أما فى صيغة الفعل او غيرها فهم منه فى عرف اللغة

الى ذو كل الشئ موصوف بتلك الصفة حال تعلقه كل الشئ

الكفى به كليه واما قال يوهم مع ان القاعدة يقتضيه اقتضاء

بينا لظهور المراد هنا قط كما يركب فى مثاقفا قتيلا وهو

مجاز بطريق المشارفة فكذا فى الموه قط ومعناه مال

يدل جزءه من حيث انه لا يدل جزء معناه المفهوم من كلام

الشيخ الرضى ان الاذاء صفة للفظ عند المنطقيين صفة للكفى

قوله من حيث انه جزء لفظ هذا جواب عن وقف مقدر وهو ان يقال ان توقيف الكفى الموه غير جائز لوجود الشخص الانسان الموصوف باذاء اى الدال الناطق فانه موه كما حققه بعض فضلاء العصر لانه جزء لفظ على جزئه الخاص عنه بقوله لان من حيث انه جزء لفظ ترجمان افنذكر

قوله حال كونه آه واما قيده لانه لو لم يكن على هذا اعتبر وصف الكفى لم يدل جزء لفظ الكفى على جزء معناه لان الجوان يدل على الجسم والناطق يدل على الناطقية ترجمان قوله ان ذا كل الشئ موصوف بتلك الصفة حال تعلقه آه وحاصل الكفى انه اذا عبر عن الكفى بما الكفى الموصوف بالموه وعلق بالكفى الموصوف بصيغة الموه الوصفية بهم العصدرى فهم منه ان ذو كل الكفى الموصوف بالموه حال تعلق الوصفية به لما يسبق تعلق الوصفية به هم ان اضافة الكفى الموه المركب سيتعلق الوصفية بالكفى قط

قوله واما قال اى ان يوهم لم يقم يقتضى قوله لظهور المراد علة لقوله واما قال واحاصل هو ان الكفى الجى زى يقتضى ان ذو صيغة الكفى باعتبار ما يؤول اليه ويستقيم ان ذو صيغة الكفى لا تقع الا بعد الوصفية قط

قوله وبالوصف للمصنف فعلى هذا يجوز تقدم الثاني وصفة للمعنى وجب المعنى وبعد اللفظ والا فالاصح تقديم كون احدهما صفة للفظ
لان الذات تقدم على الوصف بحسب الذات ح ك افندي

عند النحاة لكن المشهور ان الافراد نوع عرف النحاة صفة للفظ

بالذات وبالوصف للمعنى قوله وكالنكتة في التبيين أو كان النكتة ايضا في تقديم الوصف
لاحد الاعتبارين الافراد والابعد اعتبار الدلالة أو ليستلزم الدلالة على الافراد وكان
وهو الوصف قوله حيث اتى به بصيغة الماضي فليستفد صيغة

السبق الزماني للسبق الرتبي قوله فعلم انه حال من الفاعل
في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان بحكم خبر قائما
زيدا قلنا لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون
رتبة الحال وهي التأخر عن الفاعل المفعول به ولين مسلم
فذكرا اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال وقد تحقق
ههنا لان الافراد وصفة اللفظ بالذات اذا افاد تغير المعنى على
تقدير جعله حالا عما يليه لا خلفا في ان افراد المعنى يؤول الى
افراد اللفظ قوله او ان المعنى متى اتصف بشيئين في تجويز الحال
عرية عن النكرة من غير الشرائط المسيدكرة لم يقال لو كان حالا
لانه لقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا
لم يكن صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند

ثمرة الى وجه تقدم الوصف على الافراد الى باعتبار الحكمة المدلولية او ما يستلزم الدلالة اعني الوصف لان الحالية شيء لا تظهر الا بعد ظهور الدلالة او الوصف هم

اي القرينة الدالة ولم يكفهم اللبس والقرينة الدالة كون الافراد صفة للفظ بالذات صادق مح

لان احدهما مستلزم للاخر فلا يلزم كون ذي الحال بحكم صاحبه صادق مح

قوله اللام جواب عن سؤال مقدر وهو ان الموصوف لم يجز ان يوصف حالان الصفة فى الحال الفعل وفى ذى الحال اللام اه ترجمان

عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف فى الايضاح

قوله فان مفعول للفعل واللام واسطة فى كونه مفعولا اه

وهو حاله فانه عام الحال وصاحبها قوله لاخراج اذا كانت

فان اذا كانت الفاظ موضوعة بالوضع النوعى كما اشرنا اليه

قوله فيخرج به عن حد الكلمة مثل الدم ومثل رب ايضا فان

لان لام التعريف والتنوين من حروف المعانى اتفاقا

واما تاء التأنيث المتحركة والفها وياء النسبة وعلامات التثنية

والجمع كمسلمات ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضى وجماعة

الى ان هذه حروف المعانى وجعلوا انواع الصيغة الدالة

المعنى فقط الآن تلك الدلالات كانت بزيادة الحروف نسبة

الدلالة اليها كانت نسبة الطلب الى بين استفهام واطلاعه

الى نون انفعل واعرب باعرب واحد لا احمر باللام معنى

تشتمل الحركة والبناء وهى حالة يقتضى لكل واحد من المعربات

حاله اللايق فان الحرف الافرغ قاعدة لم يستحق الاعراب

بالتاء واستحق بالاعراب هو فاء ثم فجعل المجموع كلمة

ولكن لم يعتبر حال المناسب وهو البناء بل جعل مجموع قائمة مع ما كلمة واحدة فاعرب باعرب ما حين افندى

ترجمان

اعرب باعراب الكلمة الواحدة ق فانه لا يقال له لفظ واحدة
هكذا قالوا وفيه انه ان اريد باللفظ اعم مما يطلق عليه
اللفظ كمرة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا ما ندر من الكلمات
وان اريد به نوع واحد لم يخرج عنه مثل عبد الله علما وان
اريد به خصوص واحدة فلا يدل اللفظ عليه الا ان قلت اللفظ ٣٢
للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به مرة قلنا لا شبهة في جواز الكلم
بعبد الله علما وضعة بايجاب ان يتكلم كذلك اللهم الا ان يقال
امر او بامرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يوجب ان يتكلم مرتين
فخرج عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما
مرتين ق بقي مثل قائم وبحري الى قوله اخلا اذ مخ
وبجاز ق لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء
اخر وهي على ثلثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل
وطبعية ان كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة
عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت بغير ذلك ق
كدلالة لفظ وبز المسمع من وراء الجدار انما فيه به

اي وضعة مخصوصة بحيث يدل فيه مثل زيد وضرب ومن وعن وقائم وبحري ويخرج عنه مثل عبد الله علما صارل

اي فقط الدال المفرد من الكلمة لان المركب الخ

اي وضعة واحدة لان المركب من وضعين فيه

اي وضعة واحدة لان المركب من وضعين فيه ايضا

اي اعم انه يوجد اعم مما يطلق عليه اللفظ حالا يصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار ما وضع له الاضافي فيخرج عنه بلا محالة ق

اي عن تلك المرة المفهومة عن اللفظ ح

اي عن نوع الكلمة ح

اي عن نوع الوحدة ح

اي عن نوع الوحدة ح

اي لفظ اللفظ في قوله عن اللفظ ح

اي لفظ مرة مثل نفرة ح

اي لا واره

اي زيا مثلا ح

صفة الكلمتين ح

اي الدلالة ح

اي احد هما ح

اي الدلالة ح

اي ثانيهما ح

اي بقاء قائم وبحري في تعريف الكلمة بطريقة اما مجاز او الحقيقة لان مثل قائم ليست لفظة واحدة حقيقة بل هو لفظ واحد مجاز اذ التقدير حسن افندي

اي بغير الوضعية والطبيعية ق

اي كصفة ق

اي كصفة الدوام عند رؤية الشهب اي وثالثها عقلية وهي ان كصباب ظ ح

اي بقول المسمع على وجه الاجمال

باب تقسيم الكلمة

اذ لو سمع ويزن زيد حار مشاهدة لم يفهم حالة ادم
يدل كما قال سيد الشريف قدس سره فان وجوه الالفاظ عليها
باعث هدت لان اللفظ فهم الى هذه الاقسام
الثلثة التي تشليث القسمة تباين احوال الاقسام
واختلافها مادة وصورة الكلام فنحوة يفهم من الكلمة
في موضع بيان الاقسام ويتعلق به فهم لها فيها هذا
اخوه عقاد نوجيه انه في نوة تفهيمين كلاهما اي من
التفهيمين كما يرشد اليه الدليل وان ابيت عن انه عقاقا لفظ
انه وتعلق اول الكلام فهو فاتحة فصلة سوى ما قرنه
القسمة فهم اما من صفتها في التقدير هكذا الان حالها
او دلالتها اولا نها اما فوت ولا يخفى ان تقدير الشارح
بما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال او الدلالة فلا
يناسب مقام تقسيم الكلمة الى القول بان الاشتراك فهم
سمع دفع ويستدعي عدم صحة الحمل على الدلالة وعدم صحة الحمل
على الاشتراك لان حال الكلمة لا يناسب في الدلالة وعدمها ودلالتها لا

فهم اي فهم المعنى من اللفظ
اي اللفظ حين يطلق على وجوه الالفاظ
اي من حال اللفظ عليها
اي زيد
لفظ حيز اصل
فهم اي منفعة الى هذه الاقسام
اي لفظ حيز
عطف تفسير لتباين
متعلق مادة وصورة
اي بقوله منخفة
اي استقرأ
اي اشتقت
اي عن كون الحمل عقليا
اي الحمل
اي الحمل الحقيقي
اي من صفتها
اي ان لم تدل اولا
اشار اليه بكذا ايضا وهو لانها
اي الاشتراك
اي على تقدير الحال
اي لا تقف بعد الدلالة
اي لا يناسب القول
اي على الدلالة
هذا التقسيم على ترتيب اللف والنشر
لان لها اقول الاشتراك الذي هو النصب والجر

قوله فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة لان المقسم هو حال الكلمة لا الكلام نفسها والاقسام الدلالة وعدم الدلالة فيكون نفي قوله الاشتراك اي الحرف او عدم الدلالة اي الحرف على هذا اذ القيد البواقي فيحتاج الى حرف وحرف اخوه عن الظ باعتبار اختلاف تاويل الشارح لان المقسم هو الكلمة فيصح قوله بلا تكلف

قوله وهو لانها فيه نوعين التقديرين يوجد الثاني منهما في جانب المسند اليه والاول ان يقدر الثاني في جانب المسند كما يقول الشارح فلهذا اعتبر المحقق الفاضل بكلمة النهي يفيد انتهى قيد ترجمان

قوله مما يقبله الطبع السليم غاية القبول لان تقدير القيد يحتاج الى حرف قوله الاشتراك اي حرف واخواته عن ظاهره وان يقال الاشتراك اي في اه فح يحتاج التاويل اذ اعلم ان قوله غاية هو مفعول مطلق باعتبار بعض ف اليه فافهم ترجمان

قوله فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة لان المقسم هو حال الكلمة لا الكلام نفسها والاقسام الدلالة وعدم الدلالة فيكون نفي قوله الاشتراك اي الحرف او عدم الدلالة اي الكلمة على هذا اذ القيد البواقي فيحتاج الى حرف وحرف اخوه عن الظ باعتبار اختلاف تاويل الشارح لان المقسم هو الكلمة فيصح قوله بلا تكلف

افندي
اسماعيل

قوله انما نشأت من الشبهة اذ انما قدمنا نظم الكلام قوله من صفتها لان قوله ان تدل بحذف الدلالة لا يتم على الكلمة اذ الكلمة لا تنفك الدلالة بل عن صفتها الدلالة ترجمان

لا يصح لهم عدم الدلالة عليها فانه ان الفوارة الى وضعت الى التقدير

انما نشأت من الشبهة فان الياء التاء ويدل فيه لفظ الدال وما

تقدير الذات فيحتاج قضاءه زيادة ان وكذا اجمع ان تدل

بحذف الدال قال السيد قدس سره التقدير ترفع هذا الدين على

الفصل مع ان وما حكموا به من ان تاء ويدل الحذف بناء المصدر

بدله اجتمع لما ما فلم يكن النظر الى المحذوف عند نفي او

يلزم في المصدر حقيقة ولا تجري خدشة فتاء من جاءه الى انفهام كلمة

اذ لو مركبت اليها فتاء التأنيث الحرف استيناف لانه لما قال

اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال

التأنيث الحرف والاول اما كذا او كذا معطوف على الجملة الاستيناف كل

ان يعطف اول ثم يجمع الجميع جوابا وكذا التأنيث الاسم

والاول الفعل فتاء لان اول في اللغة الراجع يقال اول

الراعي اذا رجع فتاء اذا جانب بقاء اللام والفعل في جانب

الكلام لانه قد يقع جزاء لفعل كزيد لا يجيء فتاء ان يقترن فعل

بحرف الدلول عليه بنفسه في الفهم عنها الا اعتبرت المقارنة

اذ في فالفرق بينهما من جهة لا يستلزم الفرق من جهة اخرى فيجوز التقدير هنا على هذه الصفة ص

قوله انه ما قال اما كذا او كذا آه بيان تقدير السؤال على المعنى ترجمان

تقدير الكلام افاده انحصار الكلمة حال كون قد علم بذلك حد كل منها كذا في حواشي العصمة

الواو للحال قوله بذلك الباء للالصاق والمقصود من اسم الاشارة

موضعه الحصر لزيادة التمكين في الذهن وكمال انكشافه واقتدار

ذلك دون هذا اشارة الى استحقاق التعظيم لجودته وبلوغه

ذلك الكتاب قوله حد كل واحد منها اضافة الحد الى الكل بمعنى

اللام ويجوز التوزيع بها واضافته كل ايضا الى واحد بمعنى اللام

لكنه يمتنع التوزيع بها كما حققه قدس سره في الاضافة من انه

لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التوزيع بها بل يكفي افادة

الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل

وكل احد ومن قوله للتبعيض اي الجود وصف للفعل

قوله ليس المراد بالاحد ههنا الكتاب في هذا الفن فان احدا عند

الادباء هو المعرف الجامع المانع وهذا المقام لان المراد

بابه الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون

هذا مقابلة للاسم قوله ولله دره الدر في اللغة اللبن

وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه

وتعالى قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه قد يقال اللام

قوله من انه لا يلزم فيما هو الخ لانه ان وجب في الاضافة بمعنى اللام جواز التوزيع ينتقض بمثل يوم الاحد وعلم وعلم الفقه وشجر الاراك وكل رجل لان اظهار فيها غير صحيح لان اظهار اللام لو وجب مغايرة المضاف للمضاف اليه وليس كذلك في هذه الامثلة جار وبر وكي

قوله وكل رجل وكل واحد يعني لا حاجة الى تقدير اللام في مثل كل رجل وكل واحد وغيره بان يقال اكل كل لرجل وكل لواحد فلا يصح الحمل ترجمان

وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره

قوله يقال اللام للتعجب وفيه بحث لانه اذا كان اللام في لله للتعجب لا يحسن في قول الشارح ولله دره الاستعارة لان اللبن لم يستعار عن الخير
اذا كان اللام للتعجب اما اذا لم يكن اللام للتعجب يحسن في قوله استعارة ترجمان

قوله لا يقال صرف ما يقال على توقيف الكلمة الخ تقديره ان مجيء الشرط وجزاء كلمتين حكما على اجزاء المنطقين مع انه لا يصح ان يقع المفرد موقع الطرفين فورده

واصحاب الاسناد هم والاسناد نسبة احدى الكلمتين اى

ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين

حقيقة او حكما الكلمة الخبرية ما يصح وقوع مفرد موقعه

لا يقال خرج عنه الاسناد الذى فى الجملة الشرطية لان

الشرط قيد للجزاء على زعم المعهود زعمهم ولذا قالوا ان

الاسناد اليه ان عوام الناس قال لا يتأتى فى كل الاتم

لسمين او فى تمام وسيم ولوجوب الرابط بين الشرط والجزاء اى

بما حققه المدقق الشريف يخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير

عن طرفى الشرط بمفرد والدليل على ان الرابط بينهما صدق

قولنا ان ضربنى زيد وان لم يقصد منك ضربنا المخاطب فائدة

بجنب يفيد المخاطب اى من شانه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة

يصح السكوت عليها اى لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاحد

اللوم مجال تخطئته ونسبته الى القصور فى باب الفائدة فخرج

فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صلة او صفة وهو خارج ايضا

اسناد الجملة التى علم مضمونها المخاطب فخرج المرجلات

قوله قيد للجزاء فلا شك ان الجزاء مركب من كلمتين حقيقة او حكما وكذا الشرط لكنهما لم يخرجا عن التوقيف افتدى

قوله مفرد مثل غلام زيد ابوه قائم يصح ان يقع موقع الطرفين كلمة هذا او كلمة ذا فى قولك هذا ذا الخ

قوله ولو كان الشرط مسندا الى الجزاء كان الجزاء مسندا اليه مع انه ليس بتام لانه جملة ويلزم نقض قاعدة الاقتصاد

قوله ولوجوب الرابط اى النسبة الرابطة بين الشرط والجزاء على تقديم عدم الشرط قيدا للجزاء على افتدى

قوله صدق ان ضربنى زيد ليس دليلا صدق هذا المثال على كون النسبة الرابطة بين الشرط والجزاء لان الشرط ان كان قيد الجزاء لا يصدق هذا المثال بل يكذب وان لم يوجد من المتكلم ضرب اصلى فضلا ان يقصد به افادة المخاطب لان الجزاء ههنا صفة اضافية يدل على وجود الفعل فى الزمان الماضى وان الفعل ههنا غير موجود فى الزمان الماضى فضلا فى الزمان الماضى ح افتدى

قوله اى من شانه جواب عن سؤال مقدر تقديره انه لا يصدق تعريف الاسناد الواقع فى الجملة التى يقع خبرا لمبتدا اذا قبلها او معلوم المضمون للمخاطب فانه لا يفيد فائدة فاجاب بقوله اى من شانه الخ فتدبر افتدى

قوله اعني قايم الاب اي المضاف مجموع قايم الاب لانه مضاف مركب وليس بكلمة بل المراد القايم المضاف والمضاف اليه خارج عنه

قوله او هو اشارة الى قايم فقط لا الى مجموع قايم الاب لان المضاف جزء المضاف اليه والمضاف اليه خارج عنه والكلام في المفرد

الصرفة اما المركب من الكلمتين وهو محال فلم يخرج بقوله او مفرد سواء كانت جزءا من كلمة او لا بقيد التغيير في تقدير الكلام

جزءا اي محللة بها من انواع التغيير او اجنبية اي غير محللة بها عنه

الواقع وقوله في علم الكلمة المفرد لان النسبة في تلك المركبات

مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد قوله اعني قايم الاب

او هو اخر فانه في حكم هذا اللفظ ولا يضر القول بان الالفاظ موضوعة

لانفسها حتى احتاج الى التاويل بما حققناه ان الشيء يعرف بوجوه كثيرة

من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل يحضر بانفسها بواسطة احضار

بدا ان شاء الله معها فيجاء عليها وابن سلمت فليتامل

لشهرتها فالالفاظ المهملة وهو غوص وضع المهملات لانفسها لا

يقدم عليه من له مسكة وجاء عن الالفاظ ان قلت اخذ الاجنبي

الالفاظ موضوعة لانفسها يكون اسما فكيف يصح الاخبار عنها

وحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت في وضع الاسم

المفرد ثبت احكامه وخواصه او ان الاخبار عنها وحوق

التنوين لها في حكم الاضافة الى الاسم بمعنى انها لا بد ان يضاف اليها اسم

اذا اريد ذلك الغير موضوعا ملفوظا ومستعملا فيه اخذا في المفهوم

قوله حتى لا يحتاج الى هذا التاويل اي تاويل جعل جهة اللفظ لانه حينئذ يكون اللفظ موضوعة لانفسها بوضع كلية فلا يحتاج الى هذا التاويل اي تاويل هذا اللفظ حسن

لان الالفاظ لو كانت موضوعة لانفسها لم يحصل الا في ضمن الوضع باذن اهمل ولا وضع للمهملات فكيف يتحقق فيها الوضع لانفسها فالله محمد افندي

قوله مما لا يقدم عليه اي لان الوضع كفيض شيء بشيء بحيث متى اطلق اريد المشبه الاول فتامل منه الشيخ المتاخر وهذا اهمل غير موجود في

ه افندي

يكن كذلك في ازالة اضمار عنه ولحوق التنوين له الا لفظ كلها
متادية القائم في ذلك مثل قولك من خرج خرج وضرب فعل
ماض وجب مهما تقم اعلم ان كلام انما يحفظ ان ضربت
زيدا قائما بجملة كلام ولا يخفى انه يلزم عليه ان يكون تكثف
افراد من الكلام في هذا التركيب اخبارا او اوصافا او جملة فيسمى
فان الكلام هو جواب القسم الجملة القسمية لبنائه اشرطا
فان الكلام هو الجزاء عاز عمهم واما على التحقيق فليشئ
من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع تقم بكلا قال الكلام
فانه لا يصدق عليهما لان الاسناد فيهما وسيلة الى ثانيهما
بذاته تقم ذكر اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى
اولى التقن او الاسناد كما قيل لان الكلام مسوق للكلام
وله تقم ولان تقم ولا يتاتى اشارة الى تقسيم الكلام
بعد توفيه كما ان قوله ليس اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة
بعد توفيها واخراج فيه بادات الحصر للعناية بشان
الحصر لان التركيب القلق من الاثنين يرتقي الى الستة الخ

فقوله ولا يخفى آه اشارة الى ترجيح توفيق الحفص عن توفيق الحفص لانه يلزم على توفيق الحفص ان يكون الباء في قوله بجملة بمعنى مع وهو خلاف الظاهر
فقوله يلزم عليه ان يكون تكثف افراد الخ بيان لقوله يلزم على توفيق الحفص
اي الكلام هو المجموع فان قيل يلزم ان يعلم التوفيق بجملة ان الجملة الشرطية ليست بكلمتين بل بجملتين وان يعلم الحصر في قوله ولا يتاتى فلك ان تمنع قوله ان الكلمة والكلم اعم من الحقيقة والحكمية والجملة الشرطية كذلك فان كانت الشرطية كذلك فالباء بمعنى مع في حكم الدليل مستلزم للمدعى
فان محمد
فقوله واما خارج هو عن سؤال مقدر قائله الهندي كما مر فيما ياتي فرع في تقسيم الكلام ما الحصر ولم يرجع به في الكتابة فاجاب عنه بقوله واما خارج الخ ولو قال الكلام ما تقم اي سمين او فعل او حرف او بالاسناد لكان اخصر لكن ما ذكره اهم واصوب واظهر كما لا يخفى
ولا يخفى وجه الارتقاء على ما اطلق في الشرح

قبل الوضع السابق على الدلالة به بالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات
ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من الاسماء اللغوية يتوقف
على قصور الغير وكثيرا منها يحتاج في نفسها الى قرينة كتقدم المرجع
في ضمير الغائب الى ظهور المتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير
ذلك وبالجملة يتوقف فهم المسمى على الشرط لفظا كان او غيره
لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه
على التعدد والقاعدة [illegible] حاصل على ما من في نفسه اي ملحوظا في حد
ذاته لا في حين غيره كما في مقابلة كقولك الدار في نفسها اي
الدار ملحوظة في حد ذاتها او ملحوظا في حد ذاتها او منسبا اليها
هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها
في وسط البلد او قريبة من بيت الفلان اعترض عليه الشيخ الرئيس
بان قولهم في حد ذاته [illegible] اي في على ما من في غيره ينقض قولهم
على ما من في نفسه لا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها
كذا قيمة الدار في غير حالة كذا بما يقال الحق في نفسها ويمكن ان يجاب عنه
بان ليس مقصوده ان يؤدي في الموضعين واحد بل يتصور ذلك

متعلق بالوجوه الثلاثة

لان كون المعنى ملحوظا في غير معقول بخلاف الدار فانها غير
قابلة لان تنسب الى الغير بنحو من انحاء النسب بالمعقول
التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة اخرى
وان امتاز كان شئ الخارج موجود اى كما ان الموجود
في الخارج قد يوصف بوصف لا مرتبط به فقد لا يوصف كذلك
الموجود في الذهن قد يوصف بامر مرتبط به الملاحظة وقد لا
يوصف وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر فيه وجه آخر لاستعمال
لفظ في وهو ان يكون ثابتا به المعنى اى في التابع لامر الواقع القائم
بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظ في كما ينسب
الوصف الى المحل بلفظ في والمعنى المستقل كذلك بالنسبة للجوهر صح
ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال
ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره وانه
ملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق فلا
يصلح لشئ منهما انه الصالح لهما لا يوصف الا ما هو ملتفت
بالذات بديهة ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية

بالمفهومية نقص من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي
لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء
ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفت بالتبع كفت
دلالة هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من
ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه نقص لا حاجة في الدلالة عليه
على ما كذا نقص وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم آه يعني ان
يراد بهم يوضع في نفسه الكلمة اذ مدلولها حتى يخلوا
الكلام عن الجدوى ويدخل في فيه بما مضاه انتهاه انتقل
وحده الى اذهب الى السوق لم ينتقل معها الى فكان قلب
الكلمة كظرف اذا انتقل بما فيه فلذا قيل ان الى في نفسه الكلمة
وما يقال من ان للحرف معنى كائن في غيرهم فمضاه انه اذا
انتقل وحده الى اذهب الى السوق لم ينتقل معها الى فكان
قالب الى كظرف خال فلا يقال له مضاه فيه بل يقال انه
في غيره او به يظهر نقص من حيث هو حالة بين السير والبر لان
حيث هو هو بل من حيث هو معنى قايم بالابتداء الى

البوة فقد جعله آلة للتوقف عليها اذ التوقف لا من حيث هو
هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن منسوبا انها فقد كان من
غير مستقيم بالمعهودية اذ من ملتفتا بالتبع فقد لا يمكن ان يتحقق
الا بالذكر اذ لا يمكن ان يتعلق العلم الا بتعلق بخصوصه ذلك
بين كان تعلق النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون
تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق
حتى يكون ملتفتا بالذات ولهم وضع من قال ما كان
وضع عاما لا يفيد الخصوص بدون جزئه وهي متفاوتة ٢١
بحسب الموضوعات كتقدم اجزاء في جزئي الغايب والمتكلم في غير
المتكلم والاشارة من اسم الاشارة الى غيره ذلك فذكر المتعلق
في اخر في عنزلة تلك القرائن فقد لفظ من موضوعة لكل واحد
من جزئياته لانها لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الموضوع
بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له محال اذ ورد في
تمام الطوال تلك الجزئيات اضافية لا حقيقة كما قيل لانها حصص
لمفهوم الابتداء لو حطت بتعدد اثبات الافراد له محالا

لا يشاء عليه الظ ايضا انتهى يوزان يلاحظ قصد اكن
لا يبقى ح معنى لقوله فيما ان معنى من ابتدأت الا بتداء ا بد
الا بتداء اى لو ازمه وانه في نقيض ما ب عن الالتفات اليه قصدا فتح
واذا عرفت هذا علمت اه وعلى ايضا ان يكون قوله اى في غير ح في
اى في اوفي كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية فتح ظاهرة في
اى في الخبر اى كون اى ملحوظا في نفسه وذكر لو بعد ما ورد
العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو مراد امتاز الحرف
عن اخويه فتح وارجاع القيد الى اى اذا لم يعرف عن الظ بارجاع
القيد الى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مساعدتها الا فوه فتح
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو
كان كذلك يصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف اذ الاخبار
بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضي
صحة الحكم عليه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقع في الاستقلالية
امتناع الحكم عليه بما يوهنه سواء كان ذلك الحاد خارجيا
محمولا لها ما يدل عليه كتب او خارجا عنه كالظروف المذكورة

قال معنى الظرفية هو اخذ في الاول خارج عن الشيء فقط لكن لما جاز
يستغني لها آه يعني ان الصاحة جرت بان تستعمل تلك الالفاظ في
مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف
الحرف فانه لا يجوز ان يستعمل في المطلق وان يستفاد الخصوصية من
حيث هي الفيه والا يصح الاخبار عنها كما يصح الاخبار عن ابتداء سير
البصرة وفيه تامل فقط باعتبار معناه التقيدي وانه اراد بالمعنى ما
يشمل المعنى التقيدي فيدخل فيه المعنى الحرفي كما يجيء الفرق بقوله غير مقترن ولو
اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للحرفي باعتبار استحالة
على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يحترز بقوله غير مقترن
قال باحد ازمنة الثلاثة يعني زمان اتى فيه زمان قبله او بعده
وشهرة او هما كفت مؤنثة التقديري فقط وهو صفة بعد صفة
للمعنى او حال عنه وهو بعيد فقط والمراد بعدم الاقتران اي
المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يوضع ذلك العدم
بكون الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع
وضع اسم او فعل او مركب فيدخل فيه يزيد ويشكر على ان معنى

التعليم ٢

معناها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول
وذلك الفعل اذا وضع فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها مقترن
باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد الازمنة في
الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار
ومجرور كما يستظهر فقط وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لانها
معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع
الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ حادثة وتلك
المعاني الانشائية غير مقترن باحد الازمنة بحسب الاول الوضع ويمكن
ان يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستفاد خرجت تلك الا
فعال عنه لان المعنى المستفاد في تلك الافعال ليس الا مقارنة صفة
الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن ولك ان تقول المراد بعدم
الاقتران عدم اقتران المستفاد بحسب الوضع فتدبر زيد يشكر علما
لانها بحسب الوضع العلي غير مقترنين باحد الازمنة وفي ايضا اسماء
الافعال اقول وفيه لها باذاء المعنى الفعلية مع ان الحكم بسببها
بحسب الوضع السابق بناء على التقليد فانها بحسب الوضع وفيه ان مركبا خرج
عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان الوضع لها باذاء المعاني
الانشائية ولما كان القول بانه لا وضع لاسماء الافعال في المعاني

الفعلية والافعال الناقصة في اقسام الانشائية بعيد غير مراد للمحقق
كما يقتضيه كما وعبارته كما عبارته لم يسلك هذا الطريق لهذا
لم يجب ايضا عن شبهة السكاكي بانها بعض اقسام الالفاظ الموضوعة
الافعال ولا بانها موضوعة الافعال الاصطلاحية لما يعلم انها قال
الشيخ الرضي الوجه القبيح اي الذي لم يجد بما تواضعوا عليه انه لم يبال لفظ
السكاكي فاضل في اسماء الافعال الذي حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال
مخالفة للافعال صيغة وقبول لما لا يقبله الافعال كالتنوين ولام التعريف
وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا كقولك زيد فانه قد يستعمل مصدرا
كقولك زيد زيدا وهو مصدر وهاء اي رفقا تصغير لم ترخيم ترخ اي
ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا قوله اي غير حريص اي لم يشبه استعمال
مصدر لكنه يشبه ان يكون مصدرا لخلو الاصل فانه قام دليلا على كونها
منقولة لما عداها من الالفاظ عن اصل وشبه ما يكون اصلها المصدر
للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها بافعالها من كقولك زيد زيدا على وزن قتل
قتلا فاصل ايهات كقولك قيد قال قدني اي اكفني وقف الدجاجة
تقوقق اي تصيح فوقت وتيقار على فعال فعلة وفعلال قوله وعليك
زيدا اي الزم قوله فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل ان
للام حقيقة والاستقبال مجازا او بالعكس قوله ومن خواصه خبر مقدم

مقدم

لاستعمام به اولا للقرار وبعده اى كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى ومن
الناس من يقول امنا ولا يبعد ان يقال يفهم ان المذكور اقل من
العشرة وكيتها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها الى تسعة وزالعشرة طوقا لو
انها تبلغ قريبا من ثلثين قحه ومن التبعيضية بقرينة وقوعها
على اسم فلو وقع على اخوه كانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك
بعض من الناس او من الناس لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن
كان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه انه لا يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة
عشرة لا نقول لانهم اوهم ذلك ولئن سلم فلا نعم ان اقل مرتبة العشرة
لان لا فرق بينه وبين جمع من جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يفهم كل
منهما فى مقام الاخر فذلك مجاز غير عزيز قحه وعاصة الشئ ما يختص به
ولا يوجد فى غيره تفسير كما تقدم يختص وجزية السلب وانما لم يقل ما يوجب
فى شئ ولا يوجد فى غيره اشارة الى ان النسبة بين هذين الامرين
بالوجه فيه ولم يتعرض عن كون التعريف باعم لان اخص امتيازها عن
بعض ما عداها وهو ابين من العارض العام ولك ان تخصه لفظ بانى حج
للجمهور بشاشة المثال ولا يخفى ان ذاتية له لو كانت بالوجه كما
هو الظاهر اطباء الشراح عليه ويؤيده لفظ اكد لكان عدد اكد
لو رمت منها من قبيل السبعة المشهورة وهو ذكر البتة اى واراده

الشفة قوله وخول الام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المختار
من الحكم بالاضطراب ان يدخل ذلك في الاضطراب والا فقد لا يسمى بها
ولا بتغييرها قوله اى لام التعريف احترازا عن لام الامر ولام الابتداء
فكان اللام فيها بدلا من المضاف اليه او للعهد الخارجي او الذهني او التفسير
بيان للواقع لا بيان لما استعمل فيه اللفظ قوله لكان شاملا لتميم
بن حميد وهو قبيلة من طيئ وشاملا ايضا بحرف النداء كما لم يقع في
الظهور اختصاص باسم علم فان القابل النداء ليس الا بعض الاسماء
قوله في مثل قوله عليه السلام في جواب عمر رضي الله عنه لما قال ان الصيام ليست التوبيخ
بابدل من لام التوبيخ قوله وفي اختياره اى في ضمن اختيار اللام
عارف للتوبيخ او في اختيار اللام وحده لان نقيض التوبيخ
التنكير وهو ليس حرفا ساكنا وكذا دليله نقيضه فيتوافق النقيضان
في الدلالة ويتوافق دليلها قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة
مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة دورها
قوله الى انها اى كلها وايضا لو لم يكن كلها كان اكثرها كسرة الهمزة
وفيه ان عذرك قد سبق قوله لانها الهمزة يضعف تشبيه حذفها في
الوصل والعلة لا تحذف قوله لانه لتعيين ما قد سمي به بعض الافاضل
ناقلا بعض الشراح المحقق الذي ضعف الزمخشري ان اللام الداخلة

على الداخلة على اللفظ الذى اريد به معناه فى المستقيم ومنكرة فى
نحو الصبى لان اللام المطلقة فانها قد تدخل على اللفظ لا تعيين فيه
فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظى فهى يدل
عليه اللفظ مطابقة هكذا قال الواو قيل انه ان اريد بالمطابقة معناه
الحقيقة لزم ان لا يدخل اللام على الاسم مستعملا فى معناه المجازى ليس كذلك
لو اريد بها دلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الخصم
المجرد عن الزمان والنسبة نحو قياس اللام الان يقال ان هذه التعليم
وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن ابى عنه دخولها عليه الحركة التى تقتضيها
صنعت بخلاف الاسم فان كان حالة مصحح او يقال لا يصح تجريد
الخصم عن النسبة نحو وكذلك سائر الحواشى ابن اعلم ان تلك الحواشى
كما انها ليست اكثرها فاصة حقيقة بل اضافة لوجوهها فى غير الاسم
اذ لم يرد به معناه نعم اذا اريد به الخصم لا يوجد فيه كذلك طوى بيان
الطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختيار هذه الحيثيات ان كلا منها متضمن
لحواشى كثيرة فان اللام متضمنة بانواع التعريف اى لاختصاص حروف اى
كثيرة والتنوين لاختصاص اضافة ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه
مضاف اليه والتعريف التخفيف والتخفيف لاختصاص كونه موصوفا
وخاصا او مخصصا او مميزا وايضا تلك الحواشى حواشى ومن ايا بنية

في علم لكن لا توجد في الغير من الخواص قوله ومنها دخول الجار اه
بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وح يتوقف عطف على اللام
لفظا او محلا ولو اريد بالجر مجموعه كان عطف على مدخول اللام
ويجب عليه التنوين والمراد بالجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف
مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كانت التنوين مناء فراغه
في الوجود واما تقديم اللام عليها فلان المعهد وهو قصها واما تقديم
على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص
واما تقديم المسند اليه على الاضافة فلان مدار الكلام والتضمن خواص
قوله لان اثر الجر اي اثره الجر وحرف الجر الى المضاف الى الاسم ويقتضي
الاول حرف الجر هم قوله واما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر
الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها في اول امرها لا يوجب فيما كان فاعلا
او مفعولا والمضاف الجر لا يكونان كذلك قوله بان يختص بيان للمعنى لانه
لانها مقصورة على جهتين احديهما ان يختص بقسم مقابل للاسم وهو
الذي يختص به الاضافة المعنوية وكذلك القسم المقابل الا الفعل لان
الجر لعدم الاستقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شيء وثانيهما
ان يزيد الاعم الذي يختص على الاسم بان يدخل الفعل قوله والمراد به
كون الشيء مسندا اليه اي كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام ولا

بجر كون الاسم مسندا اليه

والاخلال الحكم عن الفايدة وتوجيهه فكان ان اتى بحده يذكر ويراد به
الحكم عليه لا بخصوصه بابنوعه فكانه قال والمسند هو الذي الاسم مطلقة
وفايدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال كون الشيء مسندا اليه ان
لا توقف فيه كما قاله في الاقتصاد وهو الشيء او ان حكم الحكم
المتعلق بالمضاف قد يصير قبل الاضافة ثم الاضافة كما يقال في
علامة الرجل لحيته ان مضاف علامة الرجل اللحية واللحية مضاف اليه
مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا تقول ههنا ان المسند من
حواه الاسم مطلقا وشيء وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة يكفي ان
ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل
النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول برجوع الضمير الى الشيء
المذكور في الطباع اولى اللفظ بحب قوله لان الفصل عن ان الوجب
لا حظت من الفصل منسوبا الى امر يتطابه لا غير بخلاف مفهوم الاسم
فانه لا حظت لعلاوجه منسوبا الى شيء او منسوبا اليه شيء فلذا
كان صالحا للتقابلين قوله من التوجيه التخصيص احراجا التخصيص
تقليل الاشتراك الافراد ولا يراد بالفصل الطبيعة فلا يقبل التخصيص
وفيه تامل ويمكن ان يقال ضرب اليوم وتوابعه نفس الطبيعة
والشبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا الشيء

من ان تخصيصه جائز بالفعل كتخصيصه بالظرف والحال ان قلت جريانه
فيه باعتبار معناه المصدري وهو اسم معنى اسمي فلم يوجد الا في
اسم قلت المعنى المصدري سواء قابل المصدر او الفعل صالح
كذلك التقييد وكيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مقرون
بالزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح
النقض الاتي بمررت بزيد فان الربط المدلول بالباء الا بين امرر
وزيد تصح والتخفيف وذلك بخلاف التنوين واما يفهم مقامه دليل
شيء من ذلك اصوبه واما الحسن الوجه ومحمول عليه اطلاقه تصح
واني فسرنا الاضافة بوضع الشيء مضافا اول بحيث باعتبار المضاف والمضاف
جميعا ولم يجعله في مقابلة وضع الشيء مضافا اليه اولا ليصح عطف قدر اليه
والعطف على المتناقضين بعيد لقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف جر مطلق لان
هذه عبارة المحصلين بين هذين المحتملين حيث قال والاضافة
كذلك يعني من حيث انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان المعنى الزمان
يضاف الى الفعل بناء على المصدر انتهى ان قلت كيف يصح ارادة المجموع
من الاضافة قلت لكثرة ما اتى المضافين حالية مبنية تارة على الظرف
وتارة الى الفعل فلما يوهم انه لا يجوز ان يقصد بمجموعة عن خصوصية
الطرفين وان لفظ الاضافة موضوعة لها اويدعى ان اطلاق الاضافة على

على قدر مشترك بينهما بجاز حملها على اراد تهما معا بسبب البدل بعيد قح
لان الفصل او الجملة اشارة الى اختلاف القولين فذهب الكل الى الاول كما
نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه
لفظا نحو اعجبني يوم قدم زيد الجملة الفعلية لما الفصل وحده كما ان الآية
في قولك اعجبني في الحج الامير هو المضاف اليها واما من حيث المعنى فالحدث
هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قح وقد يقال هذا ابتداء وبالجملة
ينبغي ان يؤخذ هذا القول رضيا ليلا يخالف قولهم اقتضاء الجزء اقتضاء
الكل لان المضاف اليه اقتضاء الاسم مستلزم لاقتضاء الحدث
وليلا يخالف قولهم انه فيما سيأتي المضاف اليه كالعوض عن المضاف
كما في كرمنا اي عن اضافته اليه كما يأتي عن قريب اليه قال الشيخ
الرضي فيما الدليل على ان المضاف اليه هو الحدث تعريف المضاف به
عند خلو الفصل عن التعريف نحو اعجبني يوم قدم زيد اكراما البارحة واما
فلما امن صحة هذا المثال وبقي ان الاعراب يتحقق فيه لان الصيب
موجب بكسر الراء كذا في ايضاح وفيه انه اذا جاز اقامة صفة منه فيجوز
ان يؤخذ اسم مكان حتى يؤخذ الصيب ما فوقه قح وجيء من البناء
الحدث فيه الورود عدم التغير وذلك لانه شبه صوغ في قالب بيت لا
يتغير بالبناء قح فالموجب الفاء للتفسير والصحيح لدخول الفاء

قوله وهو موجب من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الخفاء وهو اظهار
محل المعاني وازالة خفاء الالباب او من اعربت الكلمة اذا جعلت
الاعراب فيها والوصف ظاهر من الاعراب الوفي باعتبار ان الاعراب
يستحق فيه لان الاعراب موجب بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه
لو جاز اشتقاق صفة من مجاز ان يوصف اسم مكان لاصفة حتى يوصف الاعراب
بما ذكره قال وبني من البناء المخصوص منه فيه الوزان وعدم التغيير فكل لانه
شبه صوغه قالب شيئة لا تغيير في البناء قال فاموجب الفاء للتفسير الصحيح
لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر لكون ذكر المفسر بعد ذكر
المفسر قوله الذي هو قسم من القسم يعني ان اللام الداخلة على قيد القسم
للعهد اشارة الى القسم الذي هو القسم الموجب وذكر لانه ذكر الراجع الى
القسم واقعه قوله اي القسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان
التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبنى الاصالة تركيب لم يشبه مبنى
الاصل ان الشيئ لا يشبه الا نفسه وكما يندفع به ذلك التعقيب
يندفع بقوله تركيبا يتحقق فيه الامر الاول عام المبنى الاصالة ذكر
القسم للتحقيق ويندفع به ايضا ان لزوم عدم مشابهة الشيئ
لنفسه لان له اقساما ثلثة شبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان
يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة

المشابهة منتفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يوضع بناء وهو يعارض
المشابهة قوله الذي ركب مع غيره اما مركب عاما معنويا ان المفهوم المأخوذ
ويستفاد منه وعاما مجموع المفهومين ويستفاد من فاما مركب بالمعنى المشابه مجموع
قام زيد كما يقال لاحد المعنيين زوج ويجمع عليها زوج واعترض عليه بان
المتبادر من المركب هو المعنى المشابه والالفاظ انما توضع بازاء المتبادر
فانافاده حدث التوقيف على عالم بطليل قوله تركيب تركيب تحقيق المعنوي
عامله معنوي لم يقم تركيب مع عامله ليلا يخرج ما عامله معنوي وبعد
ان يراد بتركيبه مع العامل انظامه معه بحيث تحقق العامل قوله الذي لم يشبه
اي لم يناسب فسر الاشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة
التي هي اعم منه لان المفسر بذلك وذلك لان ما في الاعراب هو المشابهة
لخصوصية المدلول ولذا قال الجنس يشابه آه قوله مناسبة مؤثرة
في معنى الاعراب مبنية في معنى بحث الجنس فلا يلزم في التوقيف عليها الا على
يلزم اذا فسر المناسبة بالمناسبة اعني لها قوة ولم يبين فان
للقوة عوارض ومعارض بحيث مراد قوله اي الجنس الذي هو الاصل
في البناء ولم يفسر بما اصله البناء لانه يرد هذا الجنس لا ينحصر في الثلثة لان
جميع الافعال البناء واما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان
حرف العبارة عن الظرف لان المتبادر من بين الاصل انه جنس الاصل انه جنس

وذلك بسبب الاصالة دون الوصف والمباشرة من حاصل البناء ان
اصله ان يبنى كما هو اصله او عرض له الاعراب فح وهو الحاصل
آه زعم الجمهور اراد بعضهم الجملة من حيث جملة فح فاعتبر العلاقة
آه بين ان العلاقة التي في تحقق الموجب للكونه قابلا لوجوه اسباب
الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد في
لم يكتف به باز اوجه القابلية وجوه الاسباب التي بها يستحق الاسم
لان يعطى الاعراب وهو التركيب وتحقق العامل وعدم اثر بهة
تمنع الاصل فح عند الجمهور كانوا وتحوه فذلك من لفظ الموجب
ووجوه الاعراب فاذا وجد فقوله ان حقيقة الوضع فلك لم يرد فوا
انه من عوارض المفارقة فح فان العارض باحكامها كذلك اى
موقتة تنتهي السماع منهم مستفيض عن العالم ما جمعهم ودون فذلك
التعلم ان هو الدليل فح فذلك لك التعلم علم النحو اتفاقا وان
لم يكن معه فهو علم النحو وحكاية عند على اقتران فيه فح فالحقه آه
اشار الى ان ليس في نفس التعريف شيء بالفاضلة الحقهن التعريف
وبيانه ان للحقهن التعريف الموجب وجه صالح لان يوضع وسط للحكم
بان هذا موجب وكل موجب مما يختلف اثره باقتران العوامل فهذا اما
يختلف اثره باقتران العوامل وكل شبهة في حصول الوجه الصالح من قو

ثم بين بيان

توقيف العلم لصحة ان يقول زيد موجود اذ مركب يشبه
الاصباء كما موجود مما يختلف اعراضه باختلاف العوارض قديم مما يختلف اعراضه باختلاف
العوارض بخلاف توقيف العلم وذلك الوجه اي اصالة غير صالح لان
صالح يوجد وسط للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور او لان
ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور موجود اي مما يختلف
اعراضه باختلاف العوارض كما موجود مما اعراضه باختلاف العوارض زيد مما
يختلف اعراضه باختلاف العوارض لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة
والصغرى متقدمة والنتيجة متاخرة عنها بمرتبة او بواسطة الا
ليلزم تقدم على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من موجود لما
اذ من موجود ان يكون او ذاك موجود والى النتيجة بقوله ان يوجد انه
اي مما عرف انه موجود مما يختلف اعراضه باختلاف العوارض والى الوسط
بقوله حاصله بموجود يشبه الا اختلاف توقيفه اي بسبب عدم الا
ختلاف في توقيف فهو موجود فان التصديق بان يشبه امر موقوف على
تصور الموجود اي حال سبب توقيفه بالاختلاف لا يقال الصغرى
مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول انا

بدخل التخصيص في التوكيد فان الحكم بنفسه عموم الاشتراك فتوقف ع
واحد حرف صورت الاجمال والتخصيص بعد اظهر لا يستر عليه فقه حقيقة
او حكما والمراد بالبدل الحقيقة بدل ذات الدال وبالبدل
الحكمي بدل دلالة المخصص على بقاء الذات فان بدء البدل في
حكم تبدل الذات فقه او صفة اي حالة شبيهة بالصفة ل صفة
حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحركة بل بالجوهر فكذلها تابعة
فقه باختلاف العوام ان قيل ان فاعلوا ان كان صفة لا يجمع على
فواعل فكيف جاء جمع عالم على عوالم اجيب بانه صار اسما فقه الداخلة
عليه خرج عنه الحكم الموجب اختلافا فيه ومنافيه باختلاف
العوام الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد ورأيت عمرا ومررت
ببكر فقه وانما ضعف اختلاف بالكون فيه الى كما يشعر عنه الصفة
فقه اي يختلف لفظ اخره اي صورة اخره او تقديره اي كتلف آخره
بسبب التقدير سواء كان اي تقدير نفسه فقط كما في مسلمي او تقدير
وتقدير صفة كما في عصاي وعاصي او يجب تقديره بالصفة
فقط كما في صباي وغلامي فان اخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب بسبب

ك بالفوض واكم وان كان يمتنع عن قوله ك بخارج ح اى
يختلف اختلاف لفظا او تقديرا اى اختلافا منسوبا الى الصورة او الى
التقدير بعد ان لم يقع اختلافا ملفوظا او مقدرا بان يكون الموصوف
لان الاختلاف ملفوظا بما ذا باعتبار سببيته وجعلت اى كلمة
لفظا ولم يقم قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اى سواء كا
نت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا يتحقق فى الملفوظ والمقدر
لانه قد يكون معنويا ولان قوله الاتى التقدير يرى اللفظ
فى بيان ضبط اعراب الاسماء وقوله لان الله اشار تعالى
اليه ح لفظا او تقديرا ح رايت احمد ومررت باحمد ورايت
بحيا ومررت بحيى ح وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين اى
مدلول ساتين الصورتين فان ظهر شموله للمثنى والجمع ح علامة
النصب اى علامة هى النصب الذى على المفعولية وفى عليه علامة جر
ح فان قلت لا يتحقق الاختلاف الا فى اواخر الكلم فما فى العوامل
افعال التى تركب مع عامله ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا يوجب ال
افعال كان العامل لفظيا فيجوز ان يقع التركيب مع العامل ابتداء

مسبوقا بالتركيب الذى يتحقق فيه عاملان مغويان فيتحقق الافتراق
فى احد الموضوعين دون العوارض اجيب بان الحاصل باختلاف العوارض
فى الحقيقة لكن لا يوجد فيما ذكر لانه عدم الملكة المعنوى ليس الا الرفع
قلت هذا حكم اخر حاصله ان حكم الشئ لا يلزم ان يوجد لازما له
ان قلت يجوز ان يقيد الافتراق بالعوارض ما عدا الازمنة ح يوجد
لازما للموضوع فان لم يكن قبل تقييد الطرف لازما له قلنا فيه خرق الكلام
عن الظاهر جدا فورده مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم ان
يتحقق موضوع يتحقق فيه عوارض غير الشئ من الازمنة ثم قابلية الا
فتراق بالعوارض من لوازمه انما كان امتناع فعلية الافتراق لم يقع هو
لم يتبادر من الافتراق الاول بين يشتمل الافتراق الذى مبدؤه
حالة البناء باختلاف الشئ الوجوه وقد عبر عنه بالافتراق
للشئ كله وبالعوارض جزء الصحة فان اللام الداخلة على الجمع تفيد
الجمعية دليكن بعد ذلك كله فحاصل غاية الامر ان هذا الحكم ليس
فى خواصه ان ملة اى خواصه الاضافية بالقياس الى الجنس فانا
قلنا ذلك لوجوه منها الاضافة ولذلك قال ههنا حكم

دلم يقاطعها فاصلة ولا يخفى ان القول بانه ليس فواصل لان
بنى على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في الاسم في
الازمنة اولا يتحقق فيها عوامل في الازمنة كان فاصلة
ملة لكنها ليست عاملة لكن وقت فتحة اي حركة واو
كان التوبة غلبت عليه شهرة او الاعراب بانه حركة او واوا
لتذكر ونحو ضبط اعراب الاسمى ولا يخفى بعده اختلفوا فيه
اعترف عليه بان التوبة غير جامد لان تغير مسلمان ومسلمون
ايضا الحروف الاخر هو النون اجابوا عنه بان النون فيهما
كالتنوين في الجوهر ولعلهم اراد وا به ان هذه الخشية علم
وجد فيه في بعض الاوقات جاز ان يجمع اي ان يضاف عليه النظر
الاسم الخشية في حكم الاخر ان كان بالنظر الى الوضع علامة التثنية والجمع
والجمع المحوفين بالاسم لاجتماع اجتماع الاسم والتنوين
او صفة اما الاختلاف الاول كقولك اخا فلان يستوي واو ابوك
والف اباك واما كقوله صفة كما يقول لحمة زيد الفتحة
الاسم والحقيقة وكذا وصفه كقوله ما قال قد سمع في اي خشية

ان يقال ما يمنع بدل ما اختلفا لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في
قوله
التوقيت الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب عنه
ايضا بان الاقتران ليس عبارة عن التحول عن الاركة او في
اي السبب القريب للشيء سبب الشيء آه
نفسه باعم منه ومن التحول من السوق الى الاركة ومن التحول من
لان اللام الذي ركب ابتداء التحول من السوق الى الاركة
عدم الدلالة الا الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لاحد
كان لام الاسماء الستة لا يدل على الفاعلية والاضافة قبل التركيب ويدل بعده على هذا المعنى
لونه علامة لاحدين كالف اثنين واو اجمع فانهما قبل التركيب على
للتثنية واجمع وبعد التركيب علامة لهما والفاعلية ومن علامة ما
علامة لياء التثنية واجمع قلنا هو اجوب غير مرضي عند اهل
وغيرهم من العبارة فان اجتهاد رجل مجتهد له اخر يخالفه اجوب
ان الاختلاف يظهر فيه بعد لونه موبا اخرج حركة كغلامي فان
اهدهما بالاركة والثاني بالاركون
قوله اخوه من الاعراب الكسرة اخرج اجوب كقوله تعالى واسحوا
برءوسكم وارجلكم الى الكعبين بكسر الام واما حركات ما
قبل هذه الاحاد من تاء التانيث وياء النسبة وعلامة التثنية
واجمع فاخرجن الفعل اجوب لان يكفي تلك الاحاد اولا ليس
موبة وان ابيت عن ذلك فخرج بقيد الكيفية

موجب لوجوده قبلا عاما او بالقبا مطلق العام او كذا الحاصل في الصورة
المذكورة قوله ليدل على الحاصل في بعض ما يقوم بالشيء وبقاء
العين قوله والام في ليدل آه معطوف على اسم ان وخبرها قوله
يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء ليدل على الحاصل يقتضي
الحاصل في انف الاسماء من غير استعانة الى الحاصل والقرينة وذلك
الاغناء بشأنها قوله فانه بعيد اذ لا نظر الى وضع لاقصد لاتباع
قوله ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف هو الحاصل والاعراب هذه
الحاصل لكن الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين
لما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا
ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بغرابة من الحاصل
وجه ذلك ان اختلاف الحاصل اما دلوا عليه بقولهم الحركة عليها
كان سئل الاعراب من حيث اختلافه نسب الدلالة اليه قال
الحاصل اقترن هذا التعريف على بعض المتأخرين لان الاختلاف
ليس موجودا في الخارج وما به الاختلاف هو الموجود
في الخارج اولى بان يكون علامة ولان الاختلاف هو الذي لا من

من حركة او حرف لاجله فانه ايلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم
الذي ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوجب في الكلمة
تغيرا في اللفظ او في التقدير بالذات هو اي كان
او حرف قال الشيخ الرئيس الطائي اصطلاحهم ان الاعراب
هو الاختلاف الا يرى ان البناء هو ضده وعدم الاختلاف
لا يطلق البناء على اي كان وفيه نظر لان نفي الموجب شيئين
اختلاف وسببه وقد بين ان الاختلاف لا يتسبب لا يطلق ان يوجب
اعرابا فتعين ان يوجب اعرابا واما من قال في عدم
الاختلاف اذا دعا ابقاء على حالة واحدة اول حاجة في الكلمة
يقتضيه لا يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يوجب نقيض
وليس اي كلمة او السكون في اخره سببا لعدم الاختلاف حتى
يطلق البناء على اي كان والتقابل بين عدم الاختلاف بين
سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف
في جعلهما متقابلين تم بعض الفاعلية قال الشيخ الرئيس
اعني وهو كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف اجر

او بواسطة قوله المفعول به صيغة اسم الفاعل صيغة اسم
المفعول كما توهم بعضهم حيث يقول اعني ان الياء تاء فذهبا
على سبيل المناداة وذلك لان توصيف المحاشى بهذا الوصف ليس
الا لان المحاشى باعتبار هذا الوصف يقتضي الاعراب والوصف الذي
به اقتضى الاعراب هو كون احدهما طاريا ابدا لان احدهما
معرض عليه فاذا تعين الكسر وافقه الرداية ويرشدك الى ما ذكرناه
ما قال الشيخ الرافع وهو ان المحاشى الكلمة قد يعرض بعضها على
بعض ولا بد للطارى من علامة مميزة له من المعرض عليه من ثم صار
ج احوج الى قرينة والطارى الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات
بل قد تغير له صيغة الكلمة لما في التصغير والتكسير قد يطلب له وفاء
في المثنى وقد يوضع كلمة مستقلة كما اضيف اليه اذ عارضه المضاف
وان كان المحاشى لازما للكلمة بان كان الطارى واجبا لكون عدمه
فيما تركبت منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للتمييز بغيره
وان كان الطارى اللازم احد الشيئين او الاشياء فالاولى بالحكم ان
يطلب له اخف علامة ممكنة لازمة وقد مر ان المحاشى انما يوضع في الاسم فحينئذ

فحصلت علامة ابعاف وفي احد الاصلين هو اعفاك وفي احد هما في
بعض النسخ وفي احد الاصلين لم يكتب في هذا التقدير نظر وصحا
يقال ان الاصمعي انشد الاعرابي في الافعال واي وفي البناء
على تقدير مثل من الورد او الصيد فان اخذ الشيء مستولي عليه
عليه مثله الطيران يقال العود الشيء الاعتياد وست بدست
لزوم جزيرة التعود والتعود مثله وقد يجعل سنا مستعار للمقطع
المعروف بالاسنان على سبيل الاستعارة او مجاز مرسل عن الاسنان
وانما جعل الاعرابي في اخر البيت اي جعل الاعرابي الذي هو الاصل
حالا في الاخر او جعل مطلق الاعرابي في الاخر كقولك الكاف في اي
كما في الاعرابي باي كذا او كقولك الكاف في من جزئية كما في الاعرابي باي ذ
او جعل في جانب الاول يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع
الاعرابي باي ذلك نقول اذا تعين موضع الاصالة تعين موضع
ذاك وهو جانب السفل بقدر الامكان والارجح تقديم الفي
وهو تاء غير الاصلية والاعرابي على صفة اي على صفة المسمى بالاول ل
وذلك بناء على ان الفاعلية مقابلها صفة للمفعولية وقد جعلها

الشيخ الرضي صفة للدال وهي كونه عمدة او فضلة فقال جمع الاعراب
في الجزء لان الدال على الوصف بعد الدال على الموصوف قوله فالاسبق
يدل على الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه ان قيل ان اذا كانت
الاعرابية هي الاواخر اذ هو في الاعرابية نفس الاواخر فلم يتأخر
الدال عليها عن الدال عليه اجيب بان المراد بيان حال الاعراب
باذا كنه الذي هو الاصل والمراد بالتأخير التأخير الذاتي لا الزماني
ولا شبهة في تأخر الذات لانها تابعة للوصف لانا نقول تأخر
الذات لازم لها ايضا وقوله بهذا بيان المقصود بيان الاعراب
باذا كنه كما ذكره متأخرة بالزمان عن اذا كنه كما صرح به الشيخ
الرضي وقال ان اذا كنه ابهامية فهم اذا كنه في الجملة
اتيان بعده بلا فصل بعض الواو وقد على افوه فاذا كنه
الان بعد اذا كنهما من شرط اتصالها به يتوهم انهما مع لا بعده
واذا الشبهة صارت قوية ممكن ان يجاب ايضا بان المراد
التأخر عن الدال بقدر الامكان او التأخر عما عد اذا كنه الاخير
فان التأخر عن الاكثر في حكم التأخر عن الكل قوله ثم انه اشار به

خيرها

بدل الكل بجعل قوله رفع ونصب جر خبر واحد ليصح الحمل عليه قوله الخ
فيه العطف تقدم على الحمل على قوله ليس سقف وجدار الخ
هذه الاسماء الثلثة اه اعلم ان الحركات الثلثة تسمى ضمة وفتحة
وكسرة سواء كان بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير
اعرابية كضمة غلام فانها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرا
بية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا
يختص بها بل معنى ما شاء الله ذال اعرابية ايضا والنسبة بين
الضم والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة
والجر انما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم
الشفتين وبتبعه رفعها عن مكانهما وحصول الثانية
بفتح الفم وبتبعه النصب فكان الفم كان قطا فنصبه اذا فتحه بغتة
اياك وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو كسر الشئ
اذا هكسور يسقط ويهوى الى اسفل ثم ابجرهم بمعنى القطع
وابجرم قطع الحركة ولذا سمي ابجازم جازما والوقف السكون
بمعنى واحد الاول مختص بالاعراب والاخير ان بالبناء قوله ولا

يطلق على الحركة البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل
في الكلم فح فانها مستعملة في الحركات البنائية بانى الحركات
الغير البنائية الاعرابية فح على قلة بالنوبة كقوله بالظم
رفعا آه فح حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة
وهذا الوصف يستدعى الرفع لكن قد كشف عنه بعلة المشابهة
بالفضلة ولا يخفى ان هذا التقسيم هو اكد القول بان الرفع
والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما شابههما بطريق الحمل
بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احقا
من جعلهما لانواعهما لان واحدا من الفضلة المشبهة بالفاعل والمفعول
فتوجيهه كتوجيه واحد من اصناف الشرح وتوجيه الشرح
اقرب من توجيه الفرع فح حقيقة او حكما وذلك فيما
اذا كان الاسم فضلة فح اى كون الشيء مضافا اليه بقوينة
المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لكون الشيء
مضافا واما لم يقم حقيقة او حكما لان الجر حاصل وجدني غير
المضاف اليه اما كونه كذلك فلما كان اى زيادة انيم يجوز

به وكان ابو زيد اه كالجار فكانه لم يعلله قوله لان الرفع
ثقيل والفاعل قليل لانه واحد بين عدة اصالة الرفع ولو ترك لخفة
لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بعد
الواو لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف آه
وكان نقول لان الى فيه اقوى اي كائن في سبب الجودة
قوله فاعطى الثقيل للقليل اي مجهولا للقليل للتفاضل وكذا جعل
الخفيف للكثير قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيف
فجعل الضعيف للضعيف قوله ولما لم يبق اه اخا حينئذ الاضافة
لاعلة لان اضافه اليه فضلة بواسطة فاريد تميزها عما
هو فضلة لا بواسطة اي في اما كونه فضلة فلانه اقتضاه
العمدة الذي هو الفعل ليس عمدة واما كونه بواسطة فلان اتصا
ل
في العمدة اليه بواسطة اي في ولما كان العمدة اقتضته واي في
مدخولة لكن اعتبر عليها تحاما على الحرف فجيء ظاهرا واما
على الفعل فجيء محله ولذا اجاز العطف بالنصب على محله وبظاهر
فهذا اما الحذف اي فاشم بخرجه اي الجر في هو فنصبا عن كونه

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

علما للفضلة ويبقى على المضاف اليه فقط احد بريا فيما فاذا ضيع
اليه الكلم بتقدير اي في كغلام زيد فان العلم مجرور في نسيا الشيخ
رضي الله عنه كررت بزيد وكان قياسه المستثنى بالا فاذا كان
غير في والمفعول منه ايضا اجاز لهما فضلة بواسطة الواو دالا
لكن لما كان الواو في الا هنا عطف غير مختص باحد القبيلتين
يعني العلم كان الا هنا في غير فضلة كان المستثنى المجرور لم
يوا عاملها فبقي ما بعدها منصوبا كما ما ذكر في ما سوى
من الكلام الشيخ الرضي الى ما اشبه الى البيان اذا قيل
بيان حكم المحوب بالتمام فيه ايضا ان الام المذكور في حكم مراد
في تعريفه واما اخره عن الاعراب لانه بسبب بعد الى صناعة
الاعراب وقريب له واما الاستيفاء فذكر الام الاول الى ان يتحقق
حد هذا الفن كما قالوا فان المحوب حادثة والاعراب صورة
والدلالة على الحادث غايرت والام انما عرفنا غيره عن الحادثة
والصورة طرفا غيره عن الفائدة فلا منها مذكورة بقي
ان سبب بيان الصورة اليها اولا منها مقصودة بالذات اما

والمراد بيان عام اللام اذا كان الكلام المقدرة مختصة
باللام كما ذهب اليه البعض وينبغي ان يقول تعريف العام مطلق
عندهم ما اوجب كون اللفظ نعتا واسما عاما وجه مخصوص
مما اقتضاه الحقيقة او شبه العام باللام وايضا المراد بعام
اللام العام الذي له تاثير في الجنس لا يرد النقض بالباء في مررت
زيد فقط ما به يتقوم تقديم ايجاد وجود لا اعم من الوجوه
لا وجه لقوله تعريف فان قلت التعريف غير ما له صدق على كل من
المسمى وما قام به الجنس الحقيقي والمركب منهما وعلى المركب
من العام احد الامور المذكورة قلت الباء للدلالة اي ما يعم
اليه التاثير المتكلم واعتقد انه ان لم يعم التعميم يؤثر
لا يقال نتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعد من آلة
يفوت الغرض من تدوين النحو ببسط ما قيد في حد كل الجنس
التعريف المجهول للمعلوم لان العام ما فوض في تعريف لانا
نقول قد لا يضبط الدوال وحضره الهوامع يؤنث التتبع دل
الكل يفي انه لو قال العام ما يقوم الجنس الحقيقي لا عرب لكان

كان سالما عن الاعتراض الاول لانه نعم الدلالة اعلم ان العلم
قد يقال انه دالة وقد يقال انه علامة ما يكون المتكلم في الحفظ ويقف
عليه ما قالوا ان رتبة التقديم اما على الاول فلان للدلالة تقدما
بالذات على ما هو الدال ومن حق التقديم بالذات ان يتقدم
تلفظا ليوافق الموضوع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة
من حيث هي علامة ان يتقدم على ما هو علامة له لتوفي اولا ثم
يوفي ما هو علامة له وفي كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان
حق العلم ان يوقف لفظيا لا يقال هو الدال وعلامة للاعراب
فحق التقدم عليه لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور
بدون تقدمه على المعرب وما ثبت ذلك لزم ان يكتفي انفكاك
علامة العاملية والمعمولية بين شيئين بمعنى ان كلا منهما علامة في
الآخر والا لزم ان يوقف كل منهما التقدم على الآخر الانكتهين
مختلفين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما علامة في الآخر
كقولك ايا ما تكرمه اكرمه اكرمك فان ايا ما من
حيث انه تضمن معنى ان وفائدته معنى التعليق في الفعل صار عاملا

عاملا فيه من حيث تعلق وقوع الفعل عليه صار معمولا له فلا تقدم
وتاخر من جهتين مختلفين قوله اى يخصان فسر التقوم بالحصول
لانه القيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة كما شاقه من القيام الذى
هو قيام الوصف بمحله وذلك لان المعنى المحقق ليس قائما بالعامل
قوله اى بعض من المعانى المعتورة اذ قيد المعنى بان اقتضائه
الاعراب ليس بسبب ذاته بل باعتبار كونه من المعانى المعتورة كما ذكرنا
قوله اذ به خصا معنى الفاعلية لان له استدعاء المسند اليه قوله
اذ به خصا معنى المفعولية اى بالفعل الذى فى رايت بان له استدعاء
التعليق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل فى المفعول لانه
صار فضلة بجموعهما قوله وفى درست بزيد انما عاما اى فى لفظ
واما فى محل فالعامل هو الفعل فى محله النصب بهذا اذا كان حرف الجر مذ
كورا واما اذا لم يكن مذكورا كما لو قيل زيد فمنهم من قال ان الحذف
عارض وجاز اعمال حرف الجر محذوفا لوقوع الحذف موقعه
ومنهم من قال ان الحذف عارض لان الجر ههنا سببا مسببا
ولذلك يكتب الحذف للتوفيق والتخفيف من الحذف اليه المال

الشيخ الرئيس فالمحسوس وما فوقه الاعراض وانواعه
وكان كلها من انواعه اقسامه وتلك الاقسام محال ارادوان
يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء وليانها
الذى لم يكن مشتقا ولا مجموعا المحسوس المشهود يطلق على ما
يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما
يقابل المضاف المشتق والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة
المقابلة ان قيل لابد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة
وما الحق بها مشتق والمجموع لانها داخلة فى المحسوس خارجة
عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان
القضية مهملة او بان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمشتق
غير خارجة لان شمول الحكم يستدعى شمول له بجميع الافراد ولا
شمول له بجميع الافراد فيجب الحمل لان مقام الضبط
يأباه فان قلت المعرف فى الاخراج غير المعرف الذى
لم يضف ولم يوف باللام اصلا لان اخراج غير المعرف
مطلقا كما هو الظاهر يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها

ذكرها فيما بعده وبيان اعرابها ان قيم قد تبين فيما بعد اعرابه
غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتب بذلك ولا يوضع بعيدا
الانصراف ههنا احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة
وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاضبط في الاحتراز عنه ليتلافى
غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة باوني شيء
اذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بحال ما لا ينحصر ومن ان الاضطرار
في العبارة مطلوب له جدا نفعه يجي المكسر المنصرف اعلم يقينا
المؤدي يجي المكسر المنصرف لانه قصد نوع تلقيب لانه يلزم الفصل
بين الصفة والموصوف بما ليس صفة له والمكسر او لتوهم التلقيب كما
قيم وهو بعيد جدا لان تحقق الفرق بين المنصرف وغير المنصرف
وبأي عن ذلك ولو سلم بأي عن توهم التلقيب ولو لم يأبى عن توهم
الشائعة في المذكور فيلزم من قيم قوله تعالى ونفر تحقيرا
في مقابلة قوله تعالى فخدم نفرا الذي لم يكن الواحد فيه ساكنا
الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا بآخر واحده او دونه والا لف
وناد ليظهر خروج مثل مسلمون وعربت عنه ويظهره قول فلك

جمع الفك فيه قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لخفتها ولانها ابعاض الحروف وفيه انها ليست ابعاض لها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا يقوى قوله والفتح نصبا قال قدس سره اي كاشفية هذا التركيب عن قبيل العطف على معمولها لعاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرورا جاز اهمال النحاة وذلك لان الفتح عطف على الفم والفم فيها الباء ونصبا على ظرفيتها والفم هو الظرف فالاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه يصدق زيد ان اقم الاعراب ومحلها وذلك ان تقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظة كافية في كونه عاملا وذلك ايضا لان يجعل عامله هو عامل الظرف المحذوف ويكتفي النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره اي كاشفية على تقدير ان اعراب هذان القمان قال لو شاء ام فوعين اداعرابا بالفم اعرب رفعه وعلى هذا التقدير القمان بالفم نصب وجر انتهى قد اشار بقوله على تقدير الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام

الكلام اولم يقدر ولا يخفى ان مجموع هذه العبارة لا يقيد لون
اعراب الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية اى الحالة
المضمرة بينة فان الاعراب الذى هو الرفع والنصب والجر اذا كان
ملتبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الحركات من قبيل
علامات الاعراب للخاصة فائدة ولكن تقدير جمع المؤنث السالم
قد مر على غير المنصرف عن اقسام الاسم المشبه بالفعل
وهو يعدد اقسام الاسم ثلثة واعرابها ولما ذكر خلاف الاصل
من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات بالتنوين بخلاف
جمع المؤنث السالم اشار بقوله لارتباطها بالقسمين الاولين لانه قال
للاول ومناسبة الثانى باعتبار جزء الاول ومقابلة الثانى باعتبار
الثانى وليونه لم يحتج على ترتيبه لمقابلتها قال قدس سره فى الكشية
قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع الذى ذكر لابد ورعاية الوصفية
للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذى سلم من التغيير اذ الجمع قد يجاز
توصيف المضاف لاذى اللام بذى اللام عند الجمهور لانها فى
درجة من التعريف عندهم اما عند الخليل فتعريف المضاف المكتسب

من المضاف اليه المحذوف ومثله بدل عنه قوله وهو ما يلزم
بالالف والتاء سواء كان مؤنثا او مذكرا سمي جمع سلامة وجمع
تصحيح جمع الجمع بجمع الكل او بجمع الاصناف فهو اعرفات فيه لا يخفى
ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب الوضع او بحسب الجاز كما يدل عليه
مثل سموات يدخل مثل ثبين في جمع ثبة فكما لا يتم فائدة في اول
الاول الا بتقدير المضاف وهو صفة او معطوف وهو ما كان على
صيغة منتهى الجموع واخراج الثاني الى تقدير المضاف قوله غير المنصرف
بالفتح والفتحة اي الذي فيه وطبعه كان كذلك قوله فاعرب
هذه الاسماء الستة اي لا بخصوصها بل بعمومها فكثيرا ما يجري
الحكم على الشخص ويراد به الحكم على نوعه في اصله ان الاسماء
الستة حكمها كذا فيدخل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا
اريد به مجرد اللفظ يلزم علما والعلم يصح تاويله بالصفة
المشتهرة مسماه بها فيصح ان يقال ابوك آه بالصفة
التي اشتهرت بها وهو كونها اسماء الستة وفيه ما مر من تبرير كيف
كون اللفظ موضوعا للفظ قوله بالواو رفعا آه لا بالحركة

بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حرف الجر الذي قبل الزم
الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير بعد الفتح عنه
قوله اذ مصروفاتها اي ما تصرف منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصرف
قوله بوبة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعل
وحرف الجر ط اعرابا يجب سكونه ليث به الحركة قوله ومضافة
فيه تغيير نظم الكلام لمتن حيث اخر قوله مضافة من قوله بالواو آه
وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا من مستتر في الظرف عاملا
فيه مع يكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال
لا يتقدم على العامل المعنوي فلهذا قدم ما اخره او لان للناظم
تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن السياق او مراعاة السجع
السابق الى غيره لكن ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا لان
محمول الاعراب المفهوم من المتمم او المقدر في النظم الكلام قوله ولم يكتف
في هذا الشرط بالامثال ليتبادر تفصيله خصوصية المضاف
اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم
فقط في غاية الخفاء فاضيف الى ضميره وليس احتراز عن المضمر

بصيغة الكبرى لاعن المثنى والجمع بصيغة الواحد كذلك ح ليلا يتوهم
بينهما وبين دلان اى وذى وان كانت ذو عالمى كما ست في باب الاعراب
لثقلها وخفة اى كما انها اقوى لان كما عرفت من اى وذى كونها
اما اكثر فكرهوا ان يسند المثنى والجمع مع كونهما غير معينين للمعنى به بالا ٤٠
الاقوى ح لمشابهتها المثنى في كون معانيها بينة عن تعده
كالاخ للاخوين عدة وليظهر التفاوت خصوا ذلك بحال الاضافة
ح ولوجود حرف صالح فاستحسن من كلفة اجتلاب ذو ذا جنبية
في ان اللام في اربعتهن كانها للاعراب فقط لكونها موقوفة فيما
نسب فمن الدن كما اى كما ست بمنزلة للاعراب وكذا الواو
في فوى لانها كانت بدلا منها الحقت في الافراد فلم يرد الاصلها
الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاولى عندى ان اللام في الاربعة
الاول والعين في الباقيتين في هاته الثلثة علم الجودة والالف
والياء في النصب اى علم النصبة واضافة اليها لكونها
بدلا من لام الكلمة وعينها وجعلها قبلها من اى كانت من نسبها
للتخفيف وقال اعلم ان الالف والواو والياء بدلا من لام

ن لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيتين لان وليا الاعراب
لا يوثر من نسخ الكلمة في بدل يفيد ما لم يفيده المبدل منه
وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التأنيث ولا يبقى وذو
وفو كما عرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه
بانه لا يرد في جمع الاعراب من نسخ الكلمة لوجه التخفيف
في المثنى والجمع ولهم ان يقولوا ان علامة التثنية والجمع
ليست من حروف الكلمة بان حروف الكلمة ح وهو كلا بعد
وهو ليس مثنى لانه لم يثبت كما في اخويه ولجواز رجوع
ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله ان كلتا
الجنتين اتت اكلها ولزوم الالف في الاحوال الثلثة حال
اضافته الى المضمر ولجواز مالاته فان المثنى لا يمال والف
بدل الواو لا بدال التاء منها في المؤنث ولم يبدل التاء
من الياء الا في الاثنين وقال السيرافي بدل من الياء لسماع
الاملة ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الا اذا زاد الاكثر
في ذوات الياء ح وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتأنيث

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

وجمع اعرابا كالاسم في كلها واما جمعي بالف التأنيث جمع
اعرابا بعد الف لان التاء لم يتمحض للتأنيث فلذا جاز تو
سطها بافيها دايته منه كونها بدلا من اللام ولهذا ابقي
ما قبلها ولم يقلب التاء اخت وبنت بها في الوحدة قال
انها ليست بمحضة التأنيث وكذا الالف لانها يتغير للاعراب
جاز الجمع بينهما والحاق التاء بكلا مضاف الى المؤنث
افصح من تركيده وفي قوله فلذا جاز توسطها دليل
قال لانها ليست للالتاء التأنيث لا يوسط ويجاب
بوسط ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى واما
معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تثنية المثنى الذي الشركة
كلا زيد وعمرو قوله واذا اضيف الى مضمر يجب ان يوقف
قوله واذا اضيف الى مضمر الذي هو الفي قيد انه اذا كان
مضافا الى مضمر فالاغلب جريانه على المثنى وهو موافق
له معنى ولفظا واصل المثنى ان يوقف عليه بالالف على ان
تجعل موقفا مبنيا على الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم

وان لم يتبع المثنى اعرب بحركات كلانا واما اذا اضيف الى الظاهر فانه لا يجري
على المثنى اصلا **فصل** واثنان قال الشيخ الرضي كان عليه ان
يذكر مذ ومنذ وان وافق بستفعل معرفة فانه زعم انه ثابت في التقدير او كانه
كان مذ رئي ثم شئ لم يكنه مثل فلك في ثنايان وفولك ان معنى ثناء لو استعمل ظرف
الجبل وليس في طرف الواحد معنى المثنى لم يجز ان يقال لمعرفة اثنان اثنين
ليس في احدهما معنى المثنى قال اثنان ظرف الجبل اصح فالمثنى في مجموع الجبل الا في كل
واحد من طرفيه **فصل** وهو الواو جمع فولا عن لفظه فلا يكون جمعا كما
لوجب ان يكون موفقة عن لفظ وكذا اولات جمع فوات لا عن لفظها فلا يكون
جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقا به
واما ردون فهو جمع المذكر السالم فلذا لم يعد من ملحق به وانما الدعلا عشرين
لانه جمع ولا بد له على عدد معين كما هو مقتضى الجمع **فصل** وهو علامة التثنية
والجمع قال الشيخ الرضي جعلت الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع
الالف لخفة لعلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدم الجمع وهذا الحكم مطرد
في جمع المثنى والجمع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا واحماد واحمدون كما تكون

قوله لانه الضمير المرفوع للتثنية اه اولان كلا من المثنى والمجموع متقدم

لامحالة على اعرابهما واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد فجعلوا الف المثنى

وواو المجموع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف المد واللين صالح الا ولى

بالقلب مفتح ابجر الاالياء ابجر والنصب والمثنى ابجي وابجر اولها فقلبت

الف المثنى دواو ابجي في الجر الياء فلم يبق للنصب حرف فابقوا

الجر دون الرفع لكونها علامة الفضلة بخلاف الرفع قوله وفرقوا

قالوا الشيء الرضي ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى مع عدم اشغالها

واما الضمير قبل ياء ابجي فقلب كسر الاشغال قبل ياء التثنية لو بقيت

والتباس الرفع بغيره وبطلان السبق لو قلبت الياء لفتحة ما قبلها

واواو مع انا تقدر لحركة اولى من تقدير الحرف لرتفع التباس المجموع

المجموع بالمثنى بسبب سر ما قبل ياء ابجي ان حذف نون هما بالاضافة

وكسر النون في المثنى لكونه تنوين ساكنا في الاصل والاصل في تحريك

اذ اضطر البه ان يكسر وفتح في ابجي للفرق فحصل الاعتدال في

المثنى لخفة الالف وثقل الكسرة وفي ابجي الثقل الواو وصفة

الخفة ما قبل الياء

واما الياء فيهما فطارية للاعراب **قوله** الذي انما اشبه الاقليم اليها

فيما سبق اي ما ضمن ما سبق في تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظ او تقدير

وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقدير واللفظ المعرف للام العهد بما اراده كما

يبين وليتم ارجاع الكلام بقي فصاعدا ليكون قوله التقدير الخ بيان لمحل القسمين

لا لهما كما قيل **قوله** ولما كان التقدير اصل سيأتي الضبط اشار اليه اولا والا كان

احسن تأخيره عن اللفظ لانه مختص العلامة الظرف **قوله** اي في الكلم المعرب

اشار به الى ان ما ليست مصدرية كما قبل وذلك لان صيانة الجعل عن بعض الام

الذي يفيد الوقت والى لزوم تقدير التعذر والاستثقال في الامثلة ولغة

العلامة لما سبق من بيان محال الاعراب ولان في قوله واللفظ فيما عدا ٥

ليست بمعنى الام والا لكان معناه من الاعراب اللفظ لاجل ما هو مغاير

للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساده **قوله** الذي تقدر الاعراب فيه خفيفة

حذف الواو بينه والضمير المستتر راجع الى الاعراب ذلك ان قوله الذي تقدر الاعراب

في اضافة واقيم المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا

في الفعل **قوله** الذي في آخره اي في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف بمعنى والمظروف

وكل ان تقول ان اخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتى من قوله

الف مقصورة سميت بهذا لانها فضلة اخر الكلمة وقفا اولانها ممنوعة من اخر الكلمة مطلق

والمقصور الممنوع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاصه بمنع بالالف

المختتمة في مثل علما قوله او محذوفة وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل

الالف وكذا اخر هذا القسم وظهور مقابلة مثل بالاول وتركب الكاف قوله

كعصا وغلامي خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو اى ما تقدر كتقدر عصا وامثاله

وغلامي امثاله او صفة مصدر محذوف اى تقدرا كتقدر عصا وغلامي وان

جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله ما تقدرا وبيانا له

وقوله مطلقا على تقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف

من معنى التمثيل او ما يفهم في الكلام من التقدر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثاني

حال مما اضيف اليه التقدر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى

كتقدرها في زمان مطلقا او تقدرا مطلق وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا

وغلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او في ظرف لذلك العامل

قوله فان الالف ما دامت الفاء قوله وكذا في الاسم المعرب بالحركة لم يعرفوا كما

في

في الاسم المعرب كما قيل ليدخل فيه المبني كالمركب وجمع المؤنث السالم وليس
فيها بالحركة لفظا كالعاء او اليرجع مثل عصاي فانه مقدر الاعراب فيه قبل الاضافة
اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم
الصبان غلامي معرب ولان الاضافة الى المبني لا توجب البناء الا شرطا كما سنذكر
انشاء الله تعالى **قوله** فانه لما اشتغل الى قوله قبله وقول العامل لان العامل
انما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه وههنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها
متقدمة على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها **قوله** فما ذهب
اليه اي تقديم على الصفة الاستثنائية الى تفهم قوله لما لا على الشرطية
وتوفيقه ان كسر الملائمة متقدم على الكسرة الاعرابية لتقدمها على العامل
المتقدم على المبني المقتضي المتقدم على الاعراب فلا يكون شيء منهما اياه
ان قلت لم لا يجوز رد الى الاول للوجه الثاني قلنا لاوجب لزوالها بقاء
سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه وان العناية بكسرة
الملائمة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره
ان قلت لم لا يجوز ان يجعل علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي
التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم في قوارص مؤثرين مستقلين
اصطلاحا على اثر وكما يستحيل قوارص المؤثرين المستقلين حقيقة
على اثر كذلك يستحيل عندهم قوارص المؤثرين المستقلين اصطلاحا

على الشرط ولا يخفى تكلفها فيما نحن فيه وفي صورة التثنية وانما لزم
اعمال علامتها على الاعراب مسندا الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وعملها
على ما في التثنية وانما مسندة الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي **قوله**
اى في حالة الرفع وانما يفيد قوله رفعا وجرا طرف للاستقبال المقدر
والمعنى كما استقبال قاف وقت مرفوعية ومجرورية او وقت رفع او وقت
رفع العامل وجره له وكان تجعل مصدرا اى استقبال رفع وجرا وحالا
مما اضيف اليه الاستقبال المقدر اى حال كونه مرفوعا ومجرورا الا غير ذلك
من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا **قوله** لاستقبال الفتحة والكسرة
على الياء المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضي وذلك لضعف الياء
وثقل الكسرة عليها مع تحرك ما قبلها بحركة لا تقبلها فان سكن ما قبلها لم تثقل
اى كانت كظبي وكريم **قوله** ونحو مسلمي عطف على كقاف مرفوعا او منصوبا
لا على قوله قاف اذ لو قصد لفظ نحو تمثيل لتقدير الاعراب كان مسندا
لانافة الكاف اياها ولو قصد بكونه اللفظ جمعا سالما بالواو والنون
مضافا الى الياء المتكلم لم يتجه ايضا لانه كره اذ ليس المقصود التمثيل بصورة
المذكورة بل يراد المذكورة واجزائها ولهذا لم يجئ بين الكاف ونحوها **قوله**
فان اصله مسلمون قال الفاضل لهذه اى تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعلال

متقدر وقيل مستفاد كما في عصا لكن الحركة في التقدير في عصا بعد الاعراب
وفي مسلمي ما قبل ذا الاستفال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقدرها
بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب الدال الحركة في الكان وتقدير
الحركة قوله فصار الاعراب على حاله الرفع تقدير وفي الكل الاشتراك الى الباء لا
عن الفتحة لان الزائل بالاعراب في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان
للكلمة واحدة اعرابا لفظيا وتقديريا بخلاف فتحة اجي فانها غير ثابتة
تقديرا قوله فان الياء احد عشر ايضا ياء باقية على سكونها قوله وقد
يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلثة او بعضها فيما كان
اعرابه بالحروف ولا في حال اخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا
او لا كما في قوله تعالى واعقم الصاد في قراءة الذهب وادغام يقم ولا في
اخره لئلا تشتبه القاعدة بمعطوف الرجم ولعله ادغام يعلم احم
لانه بعده بيان الاعراب اللفظي والتقديري الثابت لا في ذاته
لا باعتبار عارض وكان الياء في مثل غلامي وسلمي لشبه امتزاجها با
لكلمة ليست عارضة ان قلت فلم يعد في مع ان الاعراب ينبغي ان يكون
بالواو وتقديرا في حال الرفع كما في سلمي ولما لم يعد من التقديري بطل
قوله واللفظي فيما عداه اجيب عنه بانه جعل اضافة باب غلامي

نظرا الى اخوانه والى اللغة الاخرى فيه وهو لغة وان كانت قليلة ثم بقي
الاشكال في الاعلام التي يحكم فيها في لغة ابي زيد من زيد ومن زيد او من زيد
فانه معرب بعد اعرابه وهو بالاستقلال محل بحركة الحكاية وكذا في المشتق
الحكي اذ هو نوع الحكاية فيه **قوله** واكتفى بتعريفه انما صح له الاكتفاء في
لانحصار المعرب عندهم في المتصرف وغير المتصرف فاذا علم غير المتصرف
بانه ما فيه علتان ان علم ان المتصرف ما لا يكون كذلك ولهذا او مثلها سبق
في تعريف المعرب عدل عن تعريف الثمانة المتصرف بانه الذي يدخل
اخر كلمة الثلث والتنوين وغير المتصرف بانه الذي يسلب عنه احد التنوين
لشبه الفعل وبحركته بالفتحة وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه
فيما هو اعم منه تعريفا وعدم انحصار المعرب فيهما الى وجه ما اشير
بالواو فيما مثل عنهما **قوله** غير المتصرف ما فوقه في العرف وهو الغير
والزيادة وانما سمي المتصرف به لاشتماله على زيادة على الاسم بدليل علامة
وهو التنوين او لاتصافه بزيادة حكمي ولهذا يقال له الامكن وعلى
مقابلته تسمى تلك الزيادة سببا بغير المتصرف **قوله** اي اسم معرب جعل ما

موصوفة

كما موصوفة لا موصولة لان حقه ان يكون نكرة ولئلا يلزم توقيف
الخبر وتنكير المبتدء اى لأن خبر لا يكتب التوقيف من المضاف اليه وفيه ان
المراد بغير المعرفة من المعرف وهو معنوم محصل لم يلاحظ فيه معنى
النكارة ولا يقول ان بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس
لا علم جنس لانه علم ضرورى ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر قدم يخالف
الاسلوب الشائع من تقدم المعرف وجعله موضوعا والعامة على الملحوظة
ايضا من ان سبق العلم بالشيء يستدعى جعله موضوعا وقد سبق
العلم بغير المعرف ما فيه علما فاعرف الطرف او مبتدء اى قدم خبر
والجملة صفة حالة في اللفظ عارفة غير طيبة يستدعى حالة غير
طيبة وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي
ان يختار المتكلم عنه حصوله امر بالسبب وذلك الامر المناسب
يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على واحد مجازا لكن
صريح كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من
السبب حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل اشتق السبب

في توقيف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببا ولا ولم يقل ما فيه سببان
يخفى ان هذا الوهم جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة عما
كل واحد حقيقة عندهما ايضا **قوله** واستجاع شرائطهما انما قال
ذلك لئلا يبطل ما نيط التوقيف بنوع وهو منصرف فيبنى بناء على هذه
التوقيف عليهما وبناء هذه الالف اذا وقف كالاحمر والاحمر فانه غير
منصرف مع صدق التوقيف عليه وانما ينعدم في النقض لانه شرائطه
تأثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر
اما في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخيرين
فلانه حذف الالف اذا والاضافة يعارض السببين احدهما زيادة
الاضافة لهما بالاسم ان قلت يبقى النقض بما فيه الكسر والتنوين
للضرورة او التناسب لصدق التوقيف عليه مع انه منصرف عندهم
عند المصنف بقوله ويجوز حذفه وبعلمات ايضا على ما مر فلم يتحقق صدق التوقيف
عليه مع انتفاء احد شرطي قوله اجيب عنه بما سيجيء في تحقيق
قوله ويجوز حذفه وعن الشبه بان يمنع وجد السببين المعتبرين

شرائطهما

شرأيطلها كما قال العلامة من ان منع التأنيث تمنعه لتأنيث
لدلالتها على الجمعية ومجال تقدير التاء لان التاء الظاهرة ما فقدتم
فقدير آخر اوان يقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع عنه ولا الكسرة
الغير المختصة بالجر اوان يقول بحذف الكسرة والتنوين كما ذهب
اليه بعضهم قوله من منع مبنية بقوله ويجر عدلا اما فلا حاجة
اذ ان لا فقيه العلتين بكونهما ما فتيين من الوقف حتى يلزم تقدير
الشيء بحالته الوقفية والجر فيهما استوائي قوله من منع
او من منع علة الاول او فقد بقوله او واحتاط منهما وبما في
اول البيت يعني قوله مواضع الوقف منع قوله اي العلل
منع مجموعها ما في نسخ بدلها وذلك باعتبار تقدم التقدم العطف
على الحكم كقولك البيت سقط في جده ان قال قد سر صاحبه
اولها مواضع الوقف منع كلما اجتمعت شتا منها في الوقف
فصه يجب انتهى هنا الابيات لانه سيجيء الابتداء بالنكرة وانما
لم يذكر اولها حتى يكون له نحو من التعريف لان التعريف المستفاد من

غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقدم معناها الا بجعل من
التكلف بان يقال المراد اجتماع الشبيهين حقيقة او حكما **قوله**
لحوه اى فضة تجوهت عن الزائف واريد بجوه اشاركه وذلك لان
شبوة العلمية للبيع ليس بناء على شبوهها كما سبق وكذا
الحال في التركيب **قوله** والنون فيه ساكنة اذ العلة مجموع الالف
والنون **قوله** منصوب على انه حال او صفة اى موصوف اى مذموم
منصوب بتقدير اعنى لان النون اذا نكرت مطلقة اختيج الى تعيين
المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان الام للعهد الذهني
وزيدت للمح فضة على النون يدل عليه تنكير البواقى او يدل بكذا موصوفه
اى نون زائف او خبر مبتدا محذوف اى هذا زائف والجملة معترضة
قوله اه اصح ويمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل اى معدول
للعواقى لانه خبر محذوف اى تلك التسع بينات او بدل من تسع او بيان
لها فالعامل هو العامل المفروض من الاعراب من غير تقدير ما في نظم الكلام قبل
يجوز ان يكون عاملها القرينة المستفادة من الام كما قيل في قوله الارض

جميعا

فيضم قوله وقوله الاتى اما الجملة من صار الكمال الاولى
فيوخذ من الاصول المتراوفة ضمير المستتر فى زائده فيوخذ
من الاصول المتراخية ادوصفه قوله ولو جعل الاتى فاعلا اوقع
بينهما اذ اجعل ظرف لزيادة اونفى الزيادة على الاول يفهم زيا
تهما وتوهم زيادة الاولى على الاثنين وعلى الاثنى لا يفهم الاتوهم
الاولى بسبب الوضع على الاثنينية قوله يعنى ان ذكر العدد اما من قبل
الترتيب بالرتبة لعلم فهم من المفالغة المفهومة من هم الحسد
على صاحبه او من الصوم فان بالتفصيل يجئ التكثير وفيه انه اذا
كان منعربا يجئ التكثير المفعول التكثير هما لغو قوله والاولى
فان كل واحدة الاظهر ان يقال بدل قوله على ما انه اولى
فى كلام الناظم ذكر العدد مع ان الظاهر اطلاق العدد على كل
من التسع صيغة عند هم بناء على ما ذكرناه قوله وقال
اثنان لعل اراد ضم نشر والاثنان اى كاينة والتركيب

اما الكلية اى النقل من الفعل الى الاسم ففى دون الفعل
مع الوصفية العلم او مع العلمية كبرعمى اولا يخفى انها
لا يتناول نحو افكل عما بزنة اعلم ايضا واما التركيب
ففى البواقى وقد تكلف فى اعتبار التركيب اذ لا تكلف لا من
له خلاف بكفة فى ابراهه **قوله** وقال بعضهم احد عشر بهذا الوزن
مع مراعاة ما الاصل فى نحو احمر افاكسر به ثم لك وشبه الف التأنيث
المقصورة وهو كل الف ليست للتأنيث زيدت فى الكلم وجعم ذلك
الاسم على سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى لازمها بالعلمية
تمنع من التاء كالف التأنيث واما الالف الالحاق احمر وفقم فلم تلحق
مع العلمية بالف التأنيث احمر وفقم وان كانت ممتنعة من التاء ولعلهم
لم يعتبروها لانها مرسرات ما الاصل مندرجة فى اعتبار الوصف الاصلى وهو
حرف الشفة لم يثبت عشما وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالالف
من الالف والنون الزائدتين **قوله** شاع لاقى التأنيث يعنى ان التأنيث
اللفظى معتبر وان كان التذكير الحقيقى الذى لا يعتبر تأنيث الفعل معه نحو

فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوث الذي ففي فيه العلامة **قوله** حيث
اشتماله على علتين اي انما قال ذلك لان الكلم يضاف الى العلة وجزئها
الى لافيه العلة ورجع الضمير الموجود احد الامرين اي العلتين وما
يقوم مقامهما حرف نحو اضرب فقال الفراء ان الكسرة والتنوين
انما ذكر الكسرة ههنا مع ان انتفاءهما قد علم بقوله غير المنصرف
بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بينه الكلمين فانه اقرب ضبطا ولا
يخفى ان قول الكلم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم على ان اللام
الواو اذا اعربا باعراب الحروف كما ذهب اليه بعضهم **قوله** لان الكل علية
فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف عليه بل يشمل
وغيرها كفرعية المركب للاجزاء البسيطة وانها لا تختص فيما ذكر كون الاسم
مضافا الى غير فلك لكنه لم يعتبر وها ولم يعلم وجهه **قوله** فاذا وقع في
الكلم علتان ان لم يقع بفرعية واحدة لان اختصاصه بالفرعية
غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفضلة الظاهرة
بل يحتاج في اثباتها الى التكلم وكذا اثبات الفرعية في الاسم سيجيء

تشبه
الفعل حتى لم يكن واجبا الا اذا اجتمعت مع الاثنين قوله
اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فاذا
شابه الاسم الفعل في معناه كما في اكثر الافعال بين ويعطى
عمله واذا شابهه في تركيب احرفه الاصلية دون جزء معناه كما في الماضي
يعطى عمله ولا يبنى لضعف ام الفعل في الفعل في البناء ولهذا ابوب كفتح
تبطل الاسم واذا شابهه بوجه بعيد كالوزن فالا يبنى بهذا الشابهة
لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها كل الفعل لخلوه عن
معنى الفعل في البناء بل ينبغي بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه
الكسر او ينزع عنه الاعراب قوله فمنه الاعراب اي ومن تقديم الكسرة على التنوين
شاع في اكثر الكتب ومنع التنوين اولا ثم اتبع الكسر وقد جوز ايضا حذف
عوضها واتباع الكسر التنوين لان التنوين يكثف ولا يحذف الحرف ايضا
كما في الوقف والرفع والاضافة قاله ولضعفه اولا الزم عدم انه لم يستقل
الا لمشابهة الفعل فحذفوا حذف الكسرة الى لانه حمل الفعل وقال لكم
انما يتبعه لان الكسر يلازم التنوين يعني الذي موضعه يدخله التنوين
يدخله

يدخله الكسرة فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه
يلازم وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام
او الاضافة لم ينتف الكسرة لان وجود العوض وجود المعوض **قوله**
لان العدل فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله **قوله** والوصف
فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به **قوله** لانك تقول قائم اه
فهو فرع لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له في المعنى ايضا
هكذا قالوه وفيه بحث لان التأنيث طارئ على قائم مطلقا لا على قائم
من حيث هو موصوف التاء والمذكر هو هذه الذات المشتركة بينه
المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية استاره من غير نظر للتذكير والتأنيث
قوله لانك تقول رجل يعني ان التعريف طارئ على التنكير غالبا اما
بوضع جديد او بارادة فهو فرع له لفظا ولما كان معرفة فهو محمول لان
كان التعريف فرعا للتنكير **قوله** والالف والنون الزائدتان فرع
مازيد تاء عليه منهم من قال ان منعهما للصرف لضارعتهما الفي التأنيث
الصحيح في انتفاء التاء كونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكونهما اولى الحرفين

في كل منهما والثانية هي التي شبهها بحرف العلة ولا يخفى ان لا بد هنا من اثبات
الوعية بينهما المشبه والمشبه به **قوله** لان اصل كل نوع ان يوعى ان وعية
قسم الا الاقسم الاخر الذي في اوله احد الزوائد الاربع **قوله** يجوز حرفيته
لا يجوز عكسه فان كل واحد من الحروف تارة الاشياء اي هو لها ولا يخفى الاشياء اي هو لها وهذا
جائز فقد اتحد في الشروح وان تعصب الانار او جوز الكوفيون وبعض البصريين
العكس للحروف بشرط العلمية **قوله** اي لا يجوز اجراء حديرا وبه الامكان اي العام
وهو سلب العموم اي ايجاب بنيره وقديراد به الامكان العام وهو سلب العموم اي
ايجاب المقابل لا يجوز اراده هنا الاول لوجوب الحرف الحروف بل يراد به
هنا الثاني ويعبر بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لا يكتفي **قوله** اي جعله ذا حكم
اي حرف فان ما لا يترتب عليه غاية لا حكم له وبهذا التوجيه والتوجيه الاتي
اندفع ما ذكره عدم مانعية التوقيف والوله بانه واخف القدر مانع الحكم بالا
فراق وفاقا لهم في التوقيف كما بيناه بعيد جدا **قوله** فلو اجبت الخ
الصب كتبه قال قدس سره في الحاشية هذا البيت مما قالته فالية ترفي اله
عنها في مرثية البني هم واوله ما ذا اعلامي نيشم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان
عد اليا

عند البصريين وفي كثيرتها جمع غالية حوشي انتهى كلامه مرتضى بتخفيف الياء
كمفوته برحوه ستابش كرده ذكر سيتي يعار شبة ورثوية ايضا التربة
خاك الذي غابة واصف ما الذي وارى شيء وقع عاما بثم تربة اه في اه الاشم مدن
الرجال واحد ان انواع الفاعلية قوله فلكونه كل اعداه اي جوز الكسر ان وقع
يكون الجملة استيانفية والفتح وقع يكون مفعولا بنزع الخافض وهو لام
واعلم بمثل الوقوع في الظهور ام خاف قوله قلنا الاحتراز الى قوله حرورة فالمراد
بالوقوع ما عده الشيخ وقوع قوله لان زعاية التناسب بين الكلمات امر مهم
في البديع وغيره ولهذا يقال تهناس الشيء وامرائي والاصل امرأني نحو
ما يثبت مرائي وقال الله تعالى والفجر قال سيد وعال سيبجي لموافقة قما
قوله لتناسب الحرف الذي يليه قد يوقف لتناسب الحرف الذي لم يليه كقوله
تعالى قوريرا عما قرأة التنوين فانه حرف لتناسب او اخر الاسماء فانها
كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرأ بالالف فليس بقصد
فيما استشهد به يجوز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق
كما في قوله تعالى انا اعلم الا نجز العفيف في نفسه قد ينعم اليه ام فيجزى

فعيل فان سلامة لفظه قبيح غير فصيح وغلا لاحسنه وجعله فصيحا
وكذا بيده أن الخلق كسنة قوله تعالى بعيث والا فاللغة الفارسية بيه أروى
ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ياصار ان اكرك فقه عار واني ياصار فقال
الكاتب ياسيدي ياصار بالكسر فعلم فامره بما امره اولا وارار به ان الثاني
احسن قوله مثال الجمع غير الصرف الذي صرف والحرف والاكتفاء الاسبب
الاكتفاء بسلامة قوله وما يوزن معاملها الاضافة فقدم على الحكم لانه بيان
لما ابهم في صدر غير الصرف احد بابي الجمع البالغ الصيغة منتهى الجموع او الجمع
الذي يجمع الا ان ينتهي الى وزن فيختص بجمع الكثير اعلم ان النحاة اختلفوا
في سبب قوة فهم ذهب الا ان فقد قيام مقام السببين لكونه نهاية في الكثير
واصح ذهب الا انها التكرار الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره الشيخ وشرحه
والاكثرون ذهبوا الا انها لكونها لا يقع لها في الاحاد العربية واما نحو مثال فاض
واما نحو الراء والاصل فيهم ما قبل الياء واما نحو سوزان لغيلة في قبيح
فسوقي في الجمع واما نحو بيادي موشاي والمنسوب الى اليهما وان ضم
فالالف فيهما عوض عن احدى ياءي النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد

لم يعتد به لانه كسب احدى ياءى النسبة والالف الذى هو بدل
عن الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها فى الوزن
وكذا نهاى بفتح الثانى منسوب الى نهاية تهم بمعنى نهاية
وهى بدوية قال الجوهرى انه منسوب الى نهام لكن حذف
احدى ياءى النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة فى نحو
عوارى جمع عارية منسوب الى العار لانها شبت فى واحدة
وضيع هذا الجمع على اعتبار تلك الياء فى الواحد وقيل ان عانيا
مثل يمان لانه منسوب الى اعرابة الذى هو الثمانى لا يخفى بعده
وقيل منسوب الى ثمانية نسبة كمعدود الى العدد فان
ثمانية فى الاصل عدد الثمانى هو المعدود ولبس الالف فيه الا
التى فيها عين الالف المنسوب اليه تقديرا لكنها لكونها بدلا
من احدى ياءى النسبة وكذلك اليا غير اليا واما راوبا
فاعجمى او عربى موفق اوجه تقديرا واما نوكلب
واجمال وان لم يات لهما بنظير فى الاحاد فالاعتراف

فيهما انها جمع قلة وحكم جميع القلة حكم الاحاد به ليلى تصغيره على لفظه
كما يصغر الاحاد فصاكا نهما باقيان على افرادهما ولا يعلم الاعتذار لمجئ
افعال في الواحد نحو اوعال جمع وعل اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كما أينق ولا باجراء
لانها اعجميان ولان الكي يجتمع ان فاعلا ولا بكسة لكونه جمع مشتق على غير القياس
او جمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل المسند اليه قوله كالكالب قال في الصحاح
سرح في الكتيبة فالكالب جمع الكلب وهو جمع كلب وكلب ولجمع السورة
وهو جمع كسوار واناعيم جمع انعام جمع نعم انثى السوار بارك ست وقيل الثاني
بكسر وعليه قوله تعالى في قراءة فلولا القي عليه اساورة من ذهب نعم جمع يار وكسر
ما يقع به الكم على الرسغ واراد بالجمع الكثير فقط لان جمع الجمع اما ان يكون
الكثير او الجمع به المختلفة كذا في الصراح قوله او حكما كالجمع اذا اغاصبه
ملحقا بالقسم الثاني بقسمان وجوه ثلثة احدها انه على وزنه ثانيها
انه جمع مثله وقد يشار اليهما قد سرد وثالثها انه ممنوع من الجمع مرة
اخرى قوله واحد وفاء الهمزة والجمع فاء منقلبة عن الالف وهو التأنيث
وهو الالف التي قبلها والم يفارق احدهما الاخرى شيئا الا التأنيث تقلبا

قوله

قوله فانها ليست لازمة للكلمة اى لبنائها وان اتفق في بعض الاسماء
لزومها لها ح قوله فالعدل الخ لتقرير العدل وافواته اى بانتفاء
مفهوم السبب او شرطه التأثيري وعليته وهو في اللغة العرف يقال اسم معدول
اى معدول عن هيئته قوله مصدر مبني للمفعول فيصح تقريره بالوجهين
لان معدوله اعلم من ان يكون مستندا الى الاجزاء اولا وان كان اعتبار الاجزاء
بنفسه وانما يفسر الخ بالمصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب
للمنع الا لما ان السبب ما قام بالاسم اى به بتحقق النوعية وهو ههنا
الهيئة وليته لما قام بالمتكلم قوله اى خروج الاسم اى خروج ماهية افراد يتصور
خروج الكل عن جزئيه قوله عن صيغة كانه اراد بها ما يشمل صورة الحكمية
ايضا فان خروج سيبويه من الصيغة الى صورة الحكمية خروج عن صورة الحقيقية
اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورة الحكمية لان اللام بمنزلة الكلمة
ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين موصوفها ومع هذا يبقى الاشكال
لانها غير متناولة للصوت اى حقيقة بمعنى والاضافة ولهذا يغير التغيير بانه
خروج عما هو حقه من الصيغة او استلزم كلمة اخرى معدوله انه يلزم ان يكون

يوم الجمعة معدود لاي حمت في يوم الجمعة مع انه ليس معدودا عنده ولا يرد على
تقدير كونه ليس في مدخول في صورة الحكمية بجواز الفصل بينها وبين
مدخولها بالجار الزائد ويمكن ان يقال ان ذا كاي كذو في عدم تمام لان المعدود هو الحكم
الملفوظ **قوله** فخرجت عنه الصفات العينية كالتمام فيلزم ان يدخل في ذي وذو
لانها معرفة لاضافتها وفي دخول المعدود نظر ولو تأمل **قوله** والصفات الثابتة
كالجود والصفات والمنسوبات الثابتة واما القلب كاتب في زيد
فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقدم بعض اجزاء في بعض في الذهن
فانه من اعتبار ي واما فخذ وعنق بسكون الميم فقيل انها كذلك فذوجا
تاما اه يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ
اذا اطلق انصرف الى الكامل لا يخفى ان الاصباح لا يهدي الى هذا الا بعد تدبر كما لا يخفى
غير ذلك **قوله** بل انما جمع الوتد والناب ابتداء على اوتاد وانياب
ولهذا ايضا فان ازرها فيقال جمعها اولا كاهن فجبن ثم اوتاد وانياب
ليس اليها **قوله** واعلم ان اقوم قطعا ان كان وجه ان نظر النحاة
في تتبعهم اولا لاعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى ثث وهذا نه وجدوا

اعرابها اعرابه من العرف ولما علم بالتتبع ان من العرف لا يكون
الا بوجه عتبر حقيقة وحكما فتشوا عما تلك الامثلة وجوه وافرعية
حالهم
ظاهرة وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا افرد فاقتروا الى اعتبار
فرعية افرد ولم يعلم لاعتبار الا العدل فاعتبروا ثم فتشوا عما حال
الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل عما ثبوت اصل الاقتضاء
العدل العدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا افرد فاتضح هو العدل
التحقيقي اي العدل المنسوب الاما هو محقق في الخارج والاول هو الاول
التقديري اي العدل المنسوب الاما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج

قوله فانقسام العدل الى التحقيق والتقديري المشهور
ان اصح انقسام العدل اليهما بالنسبة باعتبار الاصل
بل باعتبار ان بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل
بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعدم وجدان الاثبات
الاصل فصدر اثبات الفرع ضمنا فاثبت بدليل
غير منع الصرف ان ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرع

وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار المعدول عنه
فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف
يصح قوله الاتي فلا دليل عليه ان منع الصرف قلنا اراد به
ان الدليل المؤثر اثبت اولا للعدل في نظر النحاة واعتبارهم
ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما
لا ضرورة لكسبه في الغرض **قوله** فعلى هذا قوله تحقيق
اه وصفا بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه
مزوجا تحقيقا اي مزوجا محققا كريما سويا بمعنى رجل
سوي فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه
وكذا معنى قوله تقديرا **قوله** كثلث ومثلث صفة بعد
صفة لمزوجا او خبر محذوف اي فذلك المزوج كمزوج ثلث
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا اه ليوافق الدال المدلول
بهذا افهم ما قال الشيخ الرضي وبرهان الدليل على ذلك
انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدة تكرار
تعليم

تقسيم امر ضرب اجزاء عليه العدد كعشرين ولفظ يقوم عليه
غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو قراءة الكتاب جزءا جزءا فكان
الصيغة في العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء والى ما اشرنا اليه
بالامر الاغلب فلما وجه ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ
مكرر ولما بقي لفظ مكرر بعض ثلث الاثلثة ثلثة قيل انه اصله قوله
الى الرباع اراد بالتعيين تاكيد الاحتمال الظاهر الواو بدل الى آخره قوله وفيما
وراءها اى عشار ومعشر فلان والعرب مجيئها قال الشيخ الرضي
جاء فعال من عشرة في قول الكميت واجبره والكوفيين يقولون عليها
الى التسعة نحو خماس ومخماس وسداس ومسداس والسماع
مقصور على ما يستعمل عادة فعال من واحد الى عشرة مع النسبة
نحو احاد وسداسي والسباعي والثماني والتساعي قوله
والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه ومذهب جماعة
الى ان السبب تكرار العدل لان عدله فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر
الى غير مكرر او الكيفية لا وصفية قوله لان الوصفية الوصفية التي كانت

ح ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لاجاله
الوحدة حتى يكون اوصافا يجب الاصل ثم يستعمل فيما له الواحدة مجازا
وذكر في المجاز ان مثلثة ثلثة لما وقع فيه لفظ ثلث ومثلث لما صار الوصفية
اصلية بالتبعية لا وصفها ولهذا يجوز ان يجيء كون ثلثة ومثلث باعتبار الوضع
التركيبي مجازا في الوصف قوله واما اسم التفضيل بشهادة الحرف نحو
افرا افرد واوا واخر حرى افريا افرية واخرى افضل افضلا
افضلون واما فاضل فضلى فضليا فضليات وفضل قوله لانه معناه في
الاصل اشتد تافرا اي في معنى اتحاد ثم نقل الى معنى ثم ولا يستعمل الا فيما
يعلم من جنسه المذكور اولا كما تقول جاءني افراد رجل افراد امرأة
افرى قوله وجب باسم التفضيل آه ان قلت ان اريد به ما وقع فيه الزيادة
واما يستعمل فيه فلا يجب التبعية وان اريد به ما يستعمل معه معنى الزيادة فاخر
ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاخبار قلنا كتبار الاول ونقول ما ذكره الشيخ
الرضي من ان التبعية انما يجب الاصل الاستعمال بهذه الوجوه الثلث
لكن هذا عما كان حقه يجب الاصل لتقرره بمعنى الزيادة المستمرة لزمها

وما

ولما كان العدول بالتأنيث لا مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحداً
بعينه من الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لان يحي العدول على الاوام
بخصوصه واجتنابه ح لا تغير التغيير بما ذكره لبطلان صدف التعريف عليه
على ما جرى التفاوير قوله فقال بعضهم انه معدول عما فيه الام يؤنث اذا
اطابق للموصوف افراد او تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا الى هو شاذ
اهضم بالام قيل لكن يرفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تكلما
وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الام لفظا ومعنى كما في كواه اردت
به كسا معنى هو كسا فانه معدول عن السر لفظا ومعنى اما لفظا
فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد
سواء صارت بالغلبة علما كالنجم او لا كفعص وغوى الركوب واما
معنى فلانه لو كان معنى الام محفوظا لبقي لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب
وغير منصرف في المشهور ورد ذلك بالعدل والعلمية الحقيقية كما في حالة
الرفع عند بني تميم فان المعدول عن الام وغير منصرف بالعلمية الحقيقية
والعدل واما في حالة النصب والجر فمبني عندهم وكفى اذا اردت به فتى

يوهم عنه الجوهر والعرض يقتضي ان يكون جميع ما سواه معنى كما
وسيجيء انها معرفة اتفاقا قوله وقال بعضهم هو موضوع لعام اذ لم
يتعين شيء كيشيء توافق المدخول والمحذوف عنه في التعريف والتنكير كلي ينبو عنه
لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل لم يطابق الموصوف وعدول ظواهر
المتون والجمع والمؤنث عن لفظ الواحد المذكر لم يعهد في مثل هذا بل تحقق العدول
في جميع التصاريف الاخر لان تقدير لا يوجب العدول عن تغير الصيغ لما ذكرناه
وعلى الاول يتحقق العدول في جميع التصاريف لان الام في غلام صورة الكلية وعلى
كلا التقديرين لا يظهر اثر العدول الا في اخر جمع اخر لعدم احتياج افراد اخر اليه
وعدم اجرائه مجرى الوصف في البواقي قوله لانها توجب اه الحرم بادخالها
الخليل في جمع واعوانه وعلى الاول ان يقال ان المضاف اليه لا يكون الا اجناسا
اظهار ه ولا يجوز اظهاره ههنا قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه
سواء كان المضاف المكرر الاول او الثاني بشرط ان يكون تابعا للاول
وقد اشير الرضي بذلك العبارة اي لا لتها اضيف اليه تابع فكل مضاف اليه
نحو العلاة او بداية سابغ قوله وقياس فعلاء مؤنث افعل ان كانت صفة

اليه

اليه عليه الاكثر وعليه بابا فعلة انما يجمع عما فعل اذا كان مذكره مجموعا على
فعل ايضا واجمع مجموعا على الجمع لا محل جمع قوله وان كانت اسما ان
على فعل بالكسر او فعل وآ بالتصحيح وعليه ابو علي ورد عليه ان جمالو كان
اسما كان اجمع ايضا كذلك مجموع على الجمع شاذ فالاولى جمع هذا الجمع الا الوصف
او العلم والاان يقول انه علم جنس والزم الصفة الاصلية وان صارت با
الغلبة في باب التأكيد كما اليه ذهب الجمهور واعترض عليه بانه لو كان
صفة فاما ان يكون من باب احمر او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح
جمع الجمع على الجموع لان جمعه باعتبار الاصل على فعل مجرد باعتبار معناه الا
كما انه على كاساء ورجع اسورة وان كان الثاني لم يكن مؤنثه الجمع جمعا با
يجب ان يكون مؤنث جمع كلفظه واجاب عنه الشيخ الرضي بانه انما التقطير
في الاصل فمعنى قراءة الكتاب الجمع انه انما جمعا في قرائته من كل شئ هم جردة
عما مع الزيادة فحينئذ لم يلزم اكم التقطير فهو كاحمر فصار في حكم
احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعا كحمراء كما يصح حسنة وحسنات
في حسن وحسان يجوز انها في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار كما

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

كما مر في بواحص فلا يكون في حكم المرفوع **قوله** وعلى ما ذكرناه من
تفسير مخ اي ذو مخ الصيغة الاصلية وتبيه بالاشلة لايرد الجمع
الشاذ اي لا ينقض تغيرها **قوله** فوله كيف ولو اعتبر جمعها يعني
ان اقوس وانيب لو كان لغير او تهم وانيب لم يصح السنة وذو اليها
امام جهة انها جمع عالم واحد على خلاف قاعدة الجمع او من جهة انها
معدول عن خلاف قاعدة احد دول لكن الاول اغلب الاشهر
الواحد ابتداء ودوال الى الثانية اغلب للعدول قاعدة لزم من مخالفتها
السنة ذو **قوله** او تقدير اكمل قال الشيخ الرضي ما هذا مما راجع الى الوصف
ثلثة اقسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه عرفوا
كان او جمعا كعمر وغرف واما الثانية فان كان جمع فعل فلا عدل فيه الا جمع
وجمع وان كان صيغة مبالغة فعال فاما ان لا يختص بالنداء كتمتع
مخ مبالغة مخالع اي ذو البيعة الارض فلا عدل فيهما واما ان يختص به
نحو يا فساق ويا خ اخذ كر كفساق مخ اخ مؤنث نحو يا فساق فيهما
العدل عند النحاة حتى لو سمي باحدهما مذكرا امتنع صرفهما وتمسكوا بان

الاصل فيهما وقد علمت ما فيه من المبالغة في عدم الانصراف بناء

وفيه منع اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الثنائي كما مر

واما الثالث فانما يمنع شرطين فثبت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه

العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله منصرفا كما مر في قبيلة وانما حكم

بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرار ناظم

الى التقدير العدل فيه كقثم لان ثبت قاشم وعدم قشم قبل العلمية هو

معدول عن قاثم اسم جنس واذا افتقر العدل الشرطين انصرف ان قلت

فينبغي على هذا ان يوزن لكوكب عمر قبل العلمية جمع عامر فقد قرر قبل الاجنبية

بعض السيد قلنا لما كما غير منصرف حكمنا بانها معدول لانها عن فاعل

ولم نحكم بانها معدولة عن فعل اجنب اعتبارا ان قلت الشرط الاول

ينافي ما قاله قدس سره سابقا ان المعدول عنه في العدل التقديري غير

ثابت قلنا قوله هنا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعل اسم جنس

وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والحق

الحق هو هنا **قوله** فانهم اعتبروا العدل عن عامر مع بعض الشراح

قوله فاعتبر فيها العدل لتحصل سبب البناء او ليضم الى مناسبتها للنزا
كما ورثنا مناسبتها له عدلا فيحصل البناء وذلك لان وجود المناسبة الاولى لا
يوجب البناء والكلام وكما يجاب وانما عدوا بنائها ليحصل الكسر الازم
بسبب البناء او كسر الراء مع حالة الخطوبة الخفة وان الراء
ثقيلة لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف من الاعراب
قوله ولهذا يقال ذكرياب قطام بهذا لبس في محله فكان ذكر استطراد
وفيه اشارة الى ان التعبير الاولى غير المنصرف فقد يكون للمحل كالاخوات
قوله فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف قوله الوصف الاصلي
تفسيره قوله وهو كون الاسم وانما فسره بذلك لان نفس الشبه
بمنع الصرف قوله كعاوة مبهمة ما يتعين الا ببعض الصفات التي
اقترنت معها وفيه نظر لان الاوصاف اما موضوعة لصفات معينة الى
لازوات معينة لا يدل كعاوة مبهمة بل يدل كعالم على الذوات المبهمة قال
التفتازاني اما موضوعة لمعنى البعض الذي هو كثرة اما يدل على كثير لا على
وجه مخالها لكسر اما بقية فانه بعيد وكذلك المصنوع يدل كعاوة مبهمة بالحقيقة

مثلا

مباحث الوصف

مثل اربر اصله مصوغ او وارجح واربه دل على احد رمتصفة بالحقائق
مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان
في الكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما ادله اهد الزوائد فالاولى ان يقال
كون الوصف والاعاقة مبهمة لم يتعين الا بعض الصفات اما موقوفة عليها
او بما فيه الى ذلك البعض ان قلت اذا كان اصغر وصف فكيف
يصح منع طلحة بالعلمية والتأنيث قلنا هذا باب نوزنهم حيث
لا يفرقون بين اصغر واكبر **قوله** سواء كانت بهذه الدلالة القرينة
على التقييم **قوله** وشرطها **قوله** لان الوصف الوضعية فانه في موضع الزوال
فكانه لم يثبت والسبب الزائد كالاصلي وهو ههنا الوصف لا يكون الا
اذا كان زائدا قال الشيخ الرضي لم يتم الا الاول ودليل قاطع على عدم
اعتبار الوصف الوضعي والاستدلال بانهدام اربع مدخول يجوز ان
لا يكون انهدامه لانتفاء شرط وزن الفعل لقبوله التاء وما يقال
من ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما ليس طارية على يعمل
لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث

ليس شيء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي فيعلم بسببه عروضها
خرج عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل فاعلا
عاشر طا اعتبار الوزن قال السيد قدس سره ليس ايضا بشيء
ما قدمناه من ان العامي في قبول تاء التأنيث وعدمه التأنيث للتأنيث بلا
للتذكير لان التاء في اربعة ايضا للتأنيث لان قولك اربعة رجال او زيود
باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اقتضاء صيغة الجماعة الذكور
ويؤيد ما قاله انقلاب التاء في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نفر
ثلاثة وقال بعض النحاة التاء الداخلة في الداخلة وقيل سيبويه التاء في اربع
ليست كذلك قوله شرط ان يكون الاول وان يقول ايضا والا لم يلزم
فيه اعتبار اقتضاء وبيانه كما تم وكان تركه لانه يعلم فيجيء قال وقد
سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالة المعتبرة
عليه انتهى اي لتفرع الدلالة الثلث المعتبرة في باب الاضافة والا
ستغاثة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما ينبغي عليه شيء واذا
كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بتوهم

ان

ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف والمظروف ولك ان تقول

مضافا والتقدير في زمان الاصل فقوله فلا يعرضها التقويم **قوله** ومعنى

الغلبة اى مفهم غلبة الاسمية اقتضاء الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده

او مفهم الغلبة مطلقا اقتضاء الدال على معنى ببعض افراده او نحو

الشيخ الرضي ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فانه

لا يفهم اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما لخصاء ان فرضنا على كونه وصفا لفظا

لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الموصوف وهو ظاهر ولا غلبة الا اعتبار في المفهوم

قال السيد قدس سره ظاهر كلام الجمهور يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الغلبة

والتقييد بالصفة وفيه ان الحكم على الاطلاق مخالفة للغة قال في العرف الورد

ما يرد ذكي سياه وارقم مارب به وقالوا ان ابا حاتم للتقييد بالصفة فيه

الاصحية قالوا ان يقال انه بعد وقوعه في الذكر ولا مضافة فذلك لتقييدها

بصفة **قوله** فلذلك الفاء للتنبيه فيه على ترتب العلم واللام للتعليل

فيفيد ترتب العلم فلا يخفى ما فيه على الفرد فذلك شائع لما مر ذكره مجموع

الاصليين الترتيب اعتبارهما على الفرعين لا الاصل الاول يعني عطف تتمة

مطلب فذلك

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

على وجه فلك ان يجعل مجموع المعطوف عليه متبوعا ومجموع الاصلين
ويحال كل فرع الى اصله على ما فهمناه المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على عارف
بلا اشكال قوله صرف نسب الحرف الى الكل لانه صفة لجزئه قوله واتبع اسوه
اى حرف اسوه او اتبع من الحرف قوله منه اى مما ذكر قوله اشتقاقه
من اجله اى محكم بافتقار سس اى قوله لطائر قالوا هو الشواق
وهو طائر اغبر يطير قليلا ثم يحوم تقول عليك كل شئ قالوا في العراق
اغبر ثم مر محذوف اول بقال يراد انه قوله لاشتقاقه من اجل حال فقط كما
يراد ام بكثرة دنشا غبرا جماعة قوله لان الاصل دلالة الحال اما الاول
فظاهر وانما ثبت واما الثاني فلان المتعلم انما يتعلم تلك الالفاظ الا
انواع مخصوصة من غير ملاحظة حيث وقع وفاعل وان كان في انفسها تعلم
تلك الاوصاف قوله والتانيث بالتاء وبالف التانيث في اخر الاسم
منتوج ما قبلها ينقلب بالوقف هاء اخت لبه للتانيث لانتفاء
التبعيض الاخر بينا قطعا بل بحث بدليل ان الالف لو سمي باخت مذكر حرف
وسمي بها مؤنثا كانت سهنو قال السيد قدس سره يحتمل انها معرفة

على قياس ما ذكره العلامة رحمه فانها معروفة عندنا لان التاء المفتوحة
فيها ليست متخصصة للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقديرها
اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء المفتوحة وان
كانت متخصصة فانه لا شرط له لزوم الالف **قوله** ليغير التانيث
لزوما اى بعد ما لم يكن لزوما لان التاء في الاصل وضعها للوقف بين
الكلمة والتانيث وبها لا تكون مع لازمة للكلمة كما كانت تلك الكلمة
او صفة كعمارة وفتحة وقد يجيء على خلاف اصله وهي تكون لازمة للكلمة
بحيث لا تغير وهذا اللزوم **قوله** لان الاعلام مخصوصة عن التعرف
بقرب الاحكام اعتناء بشانها انما قيد بقرب الاحكام لان التعرف
قد يكون فيها لغرض او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير العلم
لغرض الشيوع في العلم راى للمبادرة على التعقل فيما هو كثير الوقوع
وكما في الاعلام التي ثبت في الكلم العربية فربما تعرف العرب فيها
بالنقص وتغيير الحركة وقلب الواو كما قالوا في جبرائيل جبرئيل وجبرا
وجبرين وذلك لتفسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلامهم القديمة

وتركيب حروفها النسبة ولك ان تقول ان التعريف في تلك الاعلام بعدم
مبالاتهم لما ليس او فيما هو لذا قالوا ابو العجي فالصفة حاصلة فكانها
ليست اعلاما فلذا وصفوا بالاعلام الاعلام الذين هم كلهم قوله والتانيث
المعنوي اي ما يكون تانيثه معنويا ولا مجال لتقدير الالف للزومها قوله كالتانيث
اللفظي بالتاء قبل الاخيرة شرط الفظ العلمية قوله
شرط لوجوب منع الصرف ومستلزمه قوله ومتحرك الوسط اي بالفعل
فخرج نحو هند مما انها متحركة الاوسط بحسب الاصل قوله يخرج الكلم بقيد
احد الامور الثلثة اي قلت بهذا التقييد يوجب تحتم تاثير كل من العلمية والتانيث
وتحتم تاثير كليهما فلم جعلته احدهما موجبا لتحتم تاثير التانيث
قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث اولا لان احتياج العلمية
هو التانيث لكونها معنويا وان العلمية في الاخير كثيرة لانها لا يلزم البيان
الذي ذكره الشارح قدس سره قوله علمين البلدتين اشار بقوله البلدتين
الى وجه تانيث العلمين اعلم ان الاعلام كما انها قد يلتزم تانيثها
بتاويل البلدة مثلا فيقال هذه وهنا وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان

فيصرف

فيضعف وقد يعتبر كل منهما في زال الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان
كان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيهما الوجهان وكذا
كما أنبأ بأيلة تأويلها القبيلة والى قوله ممتنع حرفها او ممتنع كل منهما
الحرف والاول اوفق بقوله يجوز قوله فشرطه الزيادة على الثلثة وهنا
شروط اخر كما اهمها ان لا يكون ذلك الحرف مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث
الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر حر وكذا ما يضعف فانه في الاصل
مذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون اجوف فيها صفة اذكر
وثانيها ان لا يكون تأنيثه محتاجا الى تأويل غير لازم كرجال فان تأنيثه
بتأويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله
بحسب مقتضى الجنس فاذكر ثم ان تساوى استعماله مذكرا ومؤنثا فهو
الحرف ومنه وان غلب استعماله مؤنثا فهو الحرف راجح وان لم يستعمل
الا مؤنثا فهو الحرف واجب والسر في اشتراط الاولين ان التأنيث
اذا ذكر في الاول تسمية طارية وفي الثاني يعارضه بتأويل غير لازم وقد زال
بالعلمية ساقط او ما عرض فلم يبق التأنيث وفي اشتراط الثالث ان الحكم

للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه ترك الشرط قوله لان الحرف الرابع فيما
هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة بالحرف
الاخير الزائد على الثلثة خامسة التأنيث الموقف في كلامهم فوق الثلثة وبشرط
مما ان كانت بعض الجماعة فحذفة اللام واصلها بشئ وان كانت بعض وسط
اعوض فحذفة العين واصلها ثوب قوله اى التعريف يجوز ايضا ان يعتبر
الاضافة اى تعريف الموقة وان يعتبر اكثرية اى الموقة من حيث انها موقة
قوله ان تكون علمية فيلزم تقيد شرطها علمية لان المراد بالموقة التعريف
وهو ليس على ان قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله
التأنيث بالتاء شروط العلمية ما فيه التأنيث قلنا هناك كلام ابن الحاجب
الاضافة اليه وليس ههنا لام ان قلت لم يات باللام ههنا قلت يكون اخر
قلنا لزوم التكرار احتمالا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا
للزيادة قوله في العجمة قوله بان تقع حاصلة في ضمنه لو
الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها
ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره العلمية لا يتحقق
لم

له لا يحقق العلمية بخلاف البواقي فانها تحققها مغايرة لتحقق العلمية

قوله بحيث يعم المعرف منعرفا او في الحكم المعرف قوله فلم يبق الا التعريف

العلم به ابتي على ان السبب الاخير في جميع وافواته الصفة الاصلية

او العلمية للتعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب

اليه جمع قوله وانما جعلها الموثرة سببا فيما فصلناه اجرى في قوله وما

فيه علمية موثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اي بما اراده العلم من

انه وفيه ان كون تاثير التعريف شرطا بتحقق في ضمن العلمية

او ثبوتها في العلم راجع الى ان الموثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير

فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير

اظهر لان الفرعية التعريف بمقابلة التنكير والتعريف يذكر في مقابلة التنكير

لا العلمية ويجب كون اللفظ مما وضعت غير الوجه لا غير قوله كما في العجم

اسم جنس بمعنى العجمة في لغة الروم قوله سمي به الدرواة القراء

سمي به نافع في رواية عيسى قوله وانما جعلت شرطا اه تحقيق

الاشتراط ما قال الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتعرف

فيها تصرف كلام العرب وقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف
كلامهم فاضافوها وقفت فيها اولا مع العلمية وهي منافية للام او الاضافة فما
امتنعا معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق
العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين عما هو عاوضه وجرت الاسم
قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان العارض
يزيل حكم المعارض عليه فيقبل الاعراب بالحركة وتخفيف ما يستثقل فيه
بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو دجاة وارزبيجان في كركان وارز
بايطان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل الام
والاضافة اولا ما فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التوابع
قوله او تحرك الوسط فهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط الكثافة
الزيادة على الثلث فلا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف
وفي كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه قوله وبهذا اعتبار
الحمض بدنم الزنجشر لانوفها كهند وكانه قابل العجمة على التأنيث
المعنوي او غيره تحتم منعه ماه وجور ولا يحقق انه فاعم بما ذكره الشراح

قدس

قدس سره قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يجيء
نحو لو صاغ غير منصرف في شيء من كلامهم **قوله** لانه امر معنوي اي ليس
علامة لفظية وشترط قيل يجوز ان يقال امتناع حرفها التأنيث بها
بالتبعية وفيه انه لا يستلزم الا مذكرا او لا يرجع اليه ضمير المؤنث والمنافاة
فيه مجال فلو شبه بكل اسم ابهم نوعه النبي عنه لكان اسلم **قوله** لانه غرضه
النبيه على ما به الكف عنه يجوز ان يقال لانه غرضه التنبيه على ما به
الكف عنه مما وقع فيه النزاع من نوعه وشترط تقدم انصراف نوعه على
امتناع حرف شترط لان انصراف نوعه مما لفت لاصل هذا الكتاب اعني
اكثريه ودون عدم انصراف شترط لان انصراف نوعه شيء مما لا ينبغي
ان ينازع فيه بخلاف امتناع حرف شترط فانه ليس بهذه المثابة **قوله**
الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل الام
في الجمع للعهد اي جمع يقام مقام سيبين ليظهر تقييد الضمير في قوله
شرط بما ذكره وقدس سره **قوله** صيغة منتهى الجموع منتهى مصدر
مبني مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير بمعنى ان تلك

الصيغة من حيث انها لا يغير قابلة للكسر فلا يرد النقض بجمع البناء
على انه لخصوصه غير قابل للكسر لان وزن فعال قابل للكسر ولذا يجمع حمار
على حمير قوله وهو الاخر فان اولها مكسور او ثلثة احرف اولها
مكسور فلا يرد النقض بجمع ارب وكمأة قوله لانها جمعت في بعض
الصور مرتين اما لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلة المستفادة
من قوله لهذا قوله ليكون صيغة مصونة تعاقبه التغيير فيرد لازمة
فيصير الزيرف اصلا هو الحرف قوله بغيرها الباء للملابسة و
الغير بمعنى النقيض والمعنى بلا انها بلا انها كما في قولك كنت بغير حال فان
المعنى كنت بلا ان لا بل لا بحال لانك كنت بحال بغاير الحال وهو جزء
او شرط او صفة لقوله صيغة قوله منقلبة عن التأنيث اه فعلى الاول
يكون قوله بغيرها بمعنى حالة الوقف وعلى الثاني يكون بمعنى بخلافه
قوله جمع حارحقة لفارة كما قيل لان فاعلا او فاعلة صفة لا يجمع عليه على
قال قدس سره في اي كثيرة الفار حالي زرف ويقال للبغلة والحمار
فاره بين الفراهة ويقال للوحشي بواو انتهى اي اه ق مرزوز

يرى

وزيرك ويقال للغوب رابع ايضا قوله لانها لو كانت معربة
كانت عارية الهوة ان فيها التاء تمر لازمة فينبغي ان لا يقصر
تغير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغيير الاوزان
كما في وزن الفضل على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة
لعدم استعمال شاعث وفرازن وفيه نظر لان التاء انما تكون لازمة
في فعالة اذا كانت للمذكر كشاعث في جمع الشعث لانها
بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت لا لمجرى كحجة اذ في جمع حجور وقد
ايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء قوله ولا
عاجة الا اعرابي كوحدي شتى برياعة ولا بيا النسبة كما قيل مع
انه لو زيد لجاز نحو كراسي مع انه غير منصرف قوله فانه موضوع مخصوص
لا يصح الا معاملة الموضوع بخلاف فرازنة فانه جمع مخصوص لا يصح
الا معاملة الجمع معه قوله جمع فرزان او فرزان وهو معرب قوله
واما فرازنة فمصروف فيما ليست ما للتفضيل لعدم التعدد ولا
للاستيناف لسبق كلام افراد الان يقال الاستيناف لعدم سبق

الاحمال واعلم ان تعريف تعرفه لان المعرف صار اسما فجوز اعتبار التسمية
او ان المراد كونه لفظا او ان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر المتبادر
فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث فكيف تنوينه لان
قولك بتنوينه لمن شبهه وشاكله الحق به انه يجوز ان لا يكون
منونا قوله وفعلا وعلما للفعل ليس منصرفا باتفاق لان المنصرف
ما لا يكون كذلك يعني ما هو اسم او وصف او مركب ولا يستقيم بناء على
تلك الاحوال بما هو منصرف على ان الحال من المستتر غير منصرف وجاز
ان يتقدم معمولها عليها لانه ظرف اليه غير اذ اكان بعض المنفي فانه مع قوة
لا وجاز فيه ما جاز فيها لانه تقدم معمول الخبر عليه وزيادة لا فيما عطف
على الخبر فضول لتأكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه
مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا
وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر محذوف وينبغي ان يكون الجملة
اعتراضية لاصالة خلو الكلام عن الايهام قوله بالجهة الاصلية
وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار

العلمية

العلمية حتى يلزم اعتبار مقتضاه بانى حكم واحد ومن قال الجمعية غير
منافية للعلمية لجواز تسمية الشئ الواحد باسماء كثيرة لم يأت بشئ لان نوعية
ابهام منافيا للعلمية لازم لمفهوم الجمعية كما ان الابهام المنافى للعلمية
لازم لمفهوم الوصفية ثم يجوز ان يبقى ثابتة مع مفهوم الجمعية فى العلم كما
يجوز ان يبقى ثابتة مع مفهوم الوصفية فيه كما اذا كان شخصان
حمرة بالحمرة قال قدس سره فى الكشية مفهوم الانثى والضعف
هو الذى ذكره الجوهرى ضباعين كسحابين وسراعين انتهى قال فى الصراح
ضباع كفتار وفيه كفتار وضباعان بالكسر كفتار نر وضباع
ماده وهذا يوافق الصراح فى هذا الا ان فى السؤال قوله
والالكان بعد التنكير معرفة المعلازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل
احمر علما او نكرة قال قدس سره فى الكشية فى هذا مع قوله علما
للبعض انه علم بالجنس شامل للبعض لا لجنس هو البعض انتهى هذا
التأويل بناء على تسليم تأنيث البعض وقد عرفت ما فيه قوله لئلا يتوهم
ان الجمعية كالوصف ولا مكان اعتبار الجمعية المطلقة قوله وهو الاكثر

في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر قوله الجر حرف قوله حملا على موازنه
لانه فضله والفضله يجيء بعد الاجنبي واعلم ان في الحرف اقرار الحرب مختص
حملا على موازنه ثم اقرار علما لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كالا
لكتاب والجر قوله لكنه من قبيله حكما اعتبارا انه لم يمنع الحمل على الموازنه
من الاسباب وقد يقال انه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع
قال الحمصي في شرحه يلزم من هذا ان يقولوا الجر وقد قالوا بعضهم بذلك قوله
تقديرا اي قدر تقديرا فكانه كتب كما قطعة من السراويل سراويله من جاع
السيد قدس سره انما قالوا كانه لان السراويل ليس بجمع قطعة من الثوب
بل جاء بعض قطعة من الجنس فيكون اسمه مفردا واعلم انهم جمعوها بالجمع
الكثير فيكون اسمه مفردا متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان
يكون السراويله بهذا المعنى مفردا لها فالصواب ان يقال ان سراويل منقول
من الجمع لانه اجنبي وليس فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان
يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لان اقطاع الازار ان فيه فتم
الجمع الى الواحد من الاجناس لم يخرج عن الاشخاص كما ان ثوب

بان

بالذكر في الجمع المستحق لانه مطلق الجمع وبان المعرف اذا اشتمل على الا
قطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراؤه حرام
وهو القطعة وفيه ان ذلك باب اجراء الجمع على الواحد لا باب اطلاق الجمع
عليه اللهم الا ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق **قوله** واذا احرف
ما كان بعض الحرف غالبا والحرف معلوما كان لفظ آخر في الاخر واقعا موقعهم
والشيء واقعا موقعه ان لم تكن كلة **قوله** فلا اشكال بالنقض به على قاعدة
الجمع لا يخفى ان منع جزم الاشكال بهذا النقض لا ينافي اثبات الاشكال من وجه
اخر نعم ان سر دليل اذا احرف كان ينبغي ان يعرف مصباح لانه يوازن موضعا
كما يعرف درهم لانه يوازن دراهم وكم ان يعرف بان سر دليل موضع الجمع ولا
اعتبار لموازنة الجمع وبالجملة وراد بتقدير الجمع في سراديل مطلق حرف اول يعرف
ذلك لاقتضاء هذا الوزن بالجمع ثم نظرا الى التعبير منه بالحرف ومن لفظ
لا وقوعه على الواحد حرفه **قوله** اي كالجمع منوعة وكذا كل ما هو في صيغة منتهى
منوعة كقولهم امرأة واحيمر مصغرا على لا مقصورا كما على فان الالف
فيه ثابتة لفظها **قوله** في حالتي الرفع والجر شائع الا انها منصوبان

على الظرفية والعامل فيهما الجملة المستفادة من الكاف لأن الإعلال
المتعلق بجوهر الكلمة ولأن الإعلال سببه قوي وهو الاستثقال الحاصل
ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوب به **قوله على وزن كلام**
فصار مثل فوز الا ان الشبه بكلام اتم **قوله** وذهب بعضهم الى انه بعد الإعلال
يعلم منه من غير صرف فيعلم الإعلال معه ما علم منه الصرف وسواء كان المحذوف
النون
عوضها منه الياء او عكسه وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لما كان معه ما
على الإعلال لوجب القضاء عليه بالرد والقول بان القضاء حكم الكسر لانه بعضه
بعيد كما مر قال ابن النون عوضها منه اكثر هو الجاري على الخلوص من كلام العرب
ان منع الصرف معدوم على الإعلال محض واعلم جواز جواري بالتنوين لان اصل
الاسم الصرف ثم جوري بحذفها واثبات الكسرة ثم جواري بحذف الكسرة للاستثقال
ثم جواري بتعويض التنوين منها لتخفف الثلاثة بحذف الياء الساكنة
قوله وقد تبعض العرب اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق ولو
كان عبد الله مولى هجوته وكم عبد الله مولى موالي ويجوز ان يكون الياء للمتكلم
والاصل مولاي بتشديد الياء حذف الياء الاولى وزيدت الالف لاشباع ولا

يفي ما فيه من المبالغة في الجود قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة
واحدة لا شبهة في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيبا
يوجب الاسماء وهو اعرف هنا لاطلاق التركيب فيحتاج التعريف ومنها
لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراط بالعلمية لانا نمنع ان مجرد الكلمة واحدة لا يكون
الا علما لانا نسلم انه يجوز ان ينقل اول الامر جنسا او ينقل اول الامر على ثم
ينقل الامر جنسا كما اذا نسي ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط
لتحقق وثبوته لا اشتراط قوله من غير ان فيه نظر ان قلت اعتبار هذه
القيد مما اريد به التركيب من غير اعتبار في الاضافة والاسناد يكم قلنا
اكثر فما كان شديد الاتصاف بالكلمة لانظار اثر تركيبها فلم يعد
من جنس التركيب الذي ناسب ان يعد بخلاف التركيب من
الاكثر من اسناد يا كان او اضافيا فانه يوجد التركيب من الفعلين
لم يكتف الا فيهم بوهم قوله ليلائم من الزوال والانحلال او ليتحقق سبب
اخر حتى ترتب اثر الممنوع قوله فيحصل له قوة اي اللزوم قوله وان
لا يكون باضافة ولا اسناد الباء للملابسة اي ان لا يكون ذلك التركيب

ملابسا لاية الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب

اي ابهاد بنائها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه

فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار

حكم قوله لان الاضافة الخ اولان تاثيرها اما في اجزاء الاول وهو باطل

لما عرفت واما في اجزاء الثاني كذلك وهو ايضا باطل لان

مشغول بالاعراب المكابة قوله فيكون تاثيرها الخ اي اذا

كان في طباع شيء اقتضاء امر لا يجب ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده

سيما اذا وجد ما يضاده قال المركب الاضافي في كلية واحدة قوله من

فيما ابنيا عنه جماعة منهم المصنف فيما المعربات المحلية عند جمع

ولا يعد ان يحكم بعدم الاضافة وان لم يظهر اثره لفظا قوله كانه

اكتفى انما قال كان لانه ذكر فيما بعد مع بعض حكم كما ينضم حرف

العطف بالفعل لما ينضم بسبب الاعراب ومن اجاز اتحاد

ولهذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معربا غير منصرف ومن

ثم لم ينقل في جواز اعرابهما الا عن بعض المتقدمين في منع الصرف قوله من غير ان

يقصد

يقصد بها منع نقل عما ركب معها وضع فيكون علما على الابتداء قوله
الالف والنون فيهما الواو بمضامع وكل اعتبار المعطف اولا ثم الحكم عليه
بقوله ان كان الخ قوله لانهما من اوصاف الزوائد بالفعل فلو قوله لمضارعتها
لالف التأنيث فمنع وقول تا التأنيث لما كان منع صرفها
واراه عليه وجوها وعد ما جعله وجه الشبه ولم يجعل منها وجها
وجها للشبه لان الوجوه الاخيرة ساوى الزيدتين صدرا كما من احمر احمرا
وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزائدتين في كوكبة احمرا
مختصتان بالمؤنث وكون احمر مؤنثه نحو سكران صيغة اخرى مخالفة
للمذكر كما ان مذكر حمراء كذلك ولا يرد عليها منع صرفها الا بوصف
فان مع تحقق تلك الوجوه ومنع صرف حمراء وعثمان مع عدمها قوله
اما كونهما مزيدتين وفرعيتها للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وهو
اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان الحرف من التاء اصلا لما
زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية لا تؤثران سببها قوله واما
مشابهتها الخ بهذه التأنيث اي في منع قول تا التأنيث ان قلت

لابد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما ان يكون
او اشبه فان كان الاول فهو فرع على الظرفين وهو فاسد وان كان الثاني فهو
فرع لما زيد عليه لكنه لسبب ثم اعلم التوقف على اثبات ان الشبه
من اعداد اشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايره لفرعية اشبه به
قوله والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء
التأنيث قوله للاسم الشامل والاسم اعم من العلم واللقب والكنية
والقابل للمعرف والقابل للظرفية الازم للظرفية قوله وافراد الضمير باعتبار
انها سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله فان كان باعتبار
تعدد سببها في انفسها او شرطه لكل اسم فيه انه يخالف الشروط
السابقة لكن يجب تأويله باعتبار الواضح والتعدد كما في التوجيه
الاول قوله فشرط العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم
من قال انها شرط محقق للشابهة لا سبب لانها كالجزء التأنيث
يقوى بها ومنهم على عدمه قوله او يمنع التاء لتحقق سببه او كما عرفت
في التركيب قوله كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء

في الصفة اي بكسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث مع
التاء قوله او في صفة فيه انه عطف باو على عاملين مختلفين
وليس على شرط قيام الصواب الواو بدل او لان الالف والنون
يوجبان الحكم والصفة واجيب بان التردد ليس باعتبار
نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا في احدهما
ويمكن ان يجاب بان او للتنويع قوله لانه متى كان مؤنثة فعلا
ان هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا حينئذ بالخلاف
قد افاد به ان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل اكثر منه
انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب
بل غير صحيح لان اكثر قد يحصل لغير وجود فعلى فحينئذ الوجه ضعيف في
قد اشار اليه الا ضعفه بقيا ان قلت اذا كان اكثر وجود فعلى
عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن
لحصول اكثر قلنا لعل اكثر عندهم انتفاء مؤنث مؤكد مبني على
دليل لفظي وانتفاء مبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعلى

قوله لانه صفة خاصة الخ قد يقال في ان يقول اختصاصه به في الاستعمال لانه في الوضع فاذا اريد الوضع كان مؤنثا بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلاء فعلى اكثر من فعلاء فعلاء فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاق اللازم الا ان يقال ان التانيث بالالف لا يفرد ولا يكفي قوله وزيد عليه لما كان احراه بنه ما في الالفاظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر هنا الا شاكلة المسمى قوله وهو كون الاسم على وزن يختص او وزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل او لا فالاضافة في قوله او وزان الفعل محمولة على زيادة النسبة والا لم يحتج الى قوله فشرط وكان ان يحمل قوله فشرط على فشرط التحقق لان على الاشتراط لان النسبة ليست الا فرعية و لا فرعية الا فيما له زيادة الاختصاص بالفعل قوله بالفعل بحذف ال في اكثر النسخ المعتمد به والضمير راجع الى الفعل وضمير يخصه راجع الى الوزن او بالعكس والاول اعرب كما هو المشهور قوله ولذلك يذر ويذر

اعمال ان اسرا قص وخصم من خصم الشئ اذا اكله بجميع ما فيه قص
وتسلم علما مرتجلا بالقرائن لرضيع بالشام يقال له بويب اسود
قص ومتاخر ب على البناء للمفعول وزن فعل مجهول من اخر اعلم
يائ في اسماء الاجناس الاول لدويبة وفيل العرب قد ينقل الفعل
الى اسماء الاجناس وان كان غلبة كقوله ع هم منكم عن قيل وقال فيجوز
ان يكون من قيل بمعنى السر واما قيل علما فيقبله فيجوز ان يكون منقولا
منه ومن قال بمعنى لشئ شيئا محضوصا بالتغير للدلالة على العلمية
كما قيل في شمشت بالضم واما الوعل والاسم بمعنى الاست فشاذ ان
قص ولم يذهب الرفع معرفة الا يعفر ذهب يونس الى ان الوزن
المشترك بين القبيلتين يؤثر وذهب عيسى الى تاثيره اذا كان منقولا
من الفعل كعقعق انا ابو اجدل طرد الشنايا ولولاه لكان لنون جعلا او
كشر الامور قص او يكون اسما لم يقم به له ويغلب كما قال النحاة
لان فاعلا اذا جعل على المذكر كان منصرفا على انه غالب في الافعال
ولم يجئ في الاسماء الا حاتم وعاتم وعالم وسالم اسم لجد اسود ولان

في اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا لان
الزيادة لانا نقول لعلم لم يجز بنية حاجة ثم رأى الجواز ان قلنا بهذا
الوزن انما يصلح سببا اذا كان لزيادة اختصاص بالفعل حتى
يظهر فرعية وزيادة الاختصاص وما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة نظر اي وجد فيه سببية في جميع الافعال المتصرفة
فصارت لاطراد سببيته في جميع الافعال ولزال الاركاد اسنده اختصاصه
بالفعل قوله او يكون غير مختص فقط بقرينة المقابلة وجه ان الشق
الاول اولى بالتأثير والظاهر انه الذي اخره ان النسبة بين الشقين
العموم من وجه لاجتماعهما في نحو يريد ويشكر
نحو استخرج معلوما مجهولا واشترى واستبرق ابى وتباعد وتبوعد
وانفعل وافتعل قوله اي اول وزن الفعل آه لما كان المراد من
وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل هيئة رجوع الضمير الى الوزن والى
الموزون كما هو المتبادر زيادة حرف او حرف زائد على الاول صيغة لفظ
في ان صيغة تنسب الى موصوفها بشدة وهو شايع وكذا على الكثرة

لان

لان النسبة بين قوله اوله وبين اكرم الزائد العموم من وجه ويصدق

نسبة العام الى الخاص مطلقا بالعكس اولى ان يراد في موضع اوله

قصد من مرفوعاتين لو غير فوك اكرم وضم يشكل اذ وصفت ما ذات

ماضيا وارت امرأ وكذا لو تعرف في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان

بالحرف كليلي او بالقلب كاعل او بالزيادة كاشد او بالاعلال كان

سما او اكمت بفعلا محذوف العين او لام لاجل الجزم او الوقف فما

لكن ترد المحذوف لان السقط للجزم او الوقف اجاز مجراه لا يكون في

الكلام فيقول يقاض لم يقل واخشى اكمين جاء يقول واخشى **قصد**

غير قابل الاتصال كونه حالا من ضمير اوله وانما يجعله شرطا اشتق

الاول لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء اصلا **قوله** ولو قال غير

قابل التاء كانه اراد غير قابل التاء بسبب الوضع فلا يرد النقض

بكبرى او فيعلى مؤنثا يكون فعلا **قوله** ومن ثم امتنع الحمراء

نعراف يعلم قبل فيعلم وجود الشرط علة للشرط وحاظرا ما تقدم من

ان المشروط ثابت بالسبب لا بالشرط قد يدفع بانه جعل اشتراطه

هذا الشرط علة للحكم باجتماع احد وانصراف يعمل ولا يخفى

ان هذه الاشتراط السبب العلم المذكور بالسببية المخفية او مع شرطية

كما لا بالشرطية المخفية عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تأثير علمية

الاسم الذي فيه الالف والنون لسبب الا لتحقق السبب فيه وهو شبهه

بالالف التأنيث الممدودة قوله بوجه من جماعة اى بمفهوم صالح لان

يراد به واحد من جماعة قوله فانه اريد به المسمى بزيد ولم يصح توصيفه بالمر

لانه نكرة قوله لما يبين احد ليناظر بالالتزام قوله استثناء مما

بقي من الاستثناء الذي الاستثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء

الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من

المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظيره فوك ما يقال توجيه ظرفين

من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عطف ولو جعل المعنى قوله

العدل وزن الفعل معطوف على قوله لما صح شرطا فيه لكان اظهر ولا

لة واخصر عبارة ولعل النكتة في العدل اختلاف تأثير العلمية في المعطوف

والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب قوله لكما فرعي واحد اتفق اللغاة

على ان العلمية مؤثرة مع الصفة اخراكم لم يوضع الا علما كحمدو مع وزنه
الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصيد وزنه
واختلفوا في تأثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث
ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انها لم تؤثر العدل تابع للوصف وقد زال
بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال
الشيخ الرضي قال ان العدل اعم لفظي ومعنوي واما اخر وجمع وانثى
اعلا ما فغير منصرف عندهم بسبب اعتبار العدل الاصلي ومنصرف عند الكو
فيين قوله وهما متضافران في لما يتوهم من ان العاقل اذا ذكر وصف
منعوته بكلمة كل والوزن والعلمية مؤثرة فيهما وانما غير منصرف
بعد النكرة وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما
بمنع الصرف قبل ورودهما على اوزان مخصوصة سيما اوزان ثلث
ومثلث وسيجيء عند بني تميم ايضا عندهم قوله لا يوجد شيء من الامر
الدائر بين ان يستتبع منعا لسبب اخر منعا مطلقا لعدم صحة الحكم
والسبب الذي هو احد الامرين لزوم استتباع الشيء فغير ما نحن فيه

مساويا له اعني ما يجامعه العلية المؤثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا
المعنى وان كان منخرما في هذه الصورة لكنه اعم منه بحسب الصور وهذا القدر
كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سببا وان
كان الاربعة مجتمعة كما في از ربيجان قوله وايضا قد عرفت به يندفع
النقض باخر على وزن افعل حيث قيل انه معدول عما كان فيه الام او
الاضافة او من قولهم صفة ولما كان قول الكاتب اظهر الذي يبعد ان يجعل
الاخفش فاعلا فلا يلزم منه جعل قول سيبويه اصلا مع انه منافاة للواقع
اخفش عنده وامتناع نصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب
على الظرفية او الحالية او كونه بدل اشتمال بعيد قوله في مثل احمر علما
حال من احمر لانه مفعول للمماثلة قوله وكذا افعل التفضيل وكذلك ثلثا
قوله لضعف معنى الوصفية فيخالف افعل فعلاء ولهذا لا يجمع افعل
التفضيل في الغالب على افعل فعلاء قوله حتى صار افعل كاحمر اي صار
ملحقا به كافعل قوله اعتبارا يجوز ان يكون مفعولا لاجله قوله لان فوات الا
عتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتبار الوصفية بعض المعدوم يعلم كاتبا

قوله

قوله وفيه بحث اه ان قيل جاز اعتبار الوصفية في العلم كما اذا سمي
بالحمر مثلا فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير
ما وضع له اللغة وذلك تراها موجودة مع الوضع الاصلي كزيد قوله واما
الاخفش قال الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه
في كون العلم انما هو مقتضى القياس واما بالسماع فهو عام في العرف
وقوله بهذا القول اظهر لما يعهد من كلامه وعلى كل تقدير قوله لا يلزم محلة
للنفي للنفي قوله فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد
باقتضاء التقابل ما يراد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من
معاني الاعلام والاوصاف لتقابل بينهما بالعرض قوله في حكم
واحد اي في شان الاشارة اليه وتحصيله قوله وهو منع حرف لفظا واحدا
منعا شخصيا فلا يرد اعتبار اقتضاء وبناء منع الحرف الالفاظ
وهو واحد اي بالنوع والا منع حرفا اخر في حالة الوصفية والعلمية
لتعدد المنع قوله قلنا قد بينا آنفا بما نقول ليس في هذا
المقام لانهم لاجتماع المتقابلين ويبان ذلك ان الاداة في بين

الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص لاختلاف محلها وهو الاول
ولا يخ ارادة العموم والخصوص اذ اجواز استعمال المشترك في المعنيين
وان لم يجز فذلك لسبب التقابل وكل ان تعذر الكلام على وجه لاجمال
محال شبهة فيه وهو ان الوجوه اللفظية بازاء الوجوه الخمسة فذلك
هو ان يكون في علم العين او لا يكون فيه في باب النظر وهو تأثير الضدين
في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين او لا وانما
قلنا في باب النظر لان الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات
المتضادة المؤثرة في الاجسام وذلك دقيق فلسفي **قوله** لكنه سببية
قال لزوم اجتماعهما في التحقيق **قوله** او جاب غير المخرف يعني
ان الام للعهد **قوله** او بصوت الكسر معينة اراد بالكسر
صوت الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بالتاء من الحاء
البناء عند البعريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان
يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء **قوله** اعني الام او
الاضافة وفي سائر الحواشي كالفاعلية والمفعولية قيام وجه

ذلك

فلك انما مغير تاء كمه لولا الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعف

الذي فتوجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت

لوجود خلفه وهو الام او الاضافة وفيه انهم خرجوا بان الاضافة

في حواجب بيت الله معاقبة للتنوين اعتبر ان العلمية

يزول بالام او الاضافة

وفيه ان الام

يجامع

العلمية

اذا

كان

العلم

في الاصل

مصدرا

او صفة

كالمفضول

والحسن

قوله

كالصا

فنا

ت

قوله المرفوعات اما قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة في الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوبات والمجرورات فضلة حقيقة كالمفاعيل او تنبيها كما سيجيء ان واخواتها والمجرور منصوب الخ حقيقة صار الخ

كالصفات

قال قدس سره في شرح الشافية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابعة على طرف الرسغ قلما عن الصحاح قوله اي المرفوع الدال على المرفوعات دلالة لجمع على الجزء دون الكل بل على كل واحد منهم على التقسيم او على المجموع من حيث هو مجموع على التركيب لانه يصدق على كل واحد منهم ومن مجموعهم ايضا فافهم منه

الجمع على الجزء لا على الكل فرده فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منفطعة عن السابق وهو اما موقوف وقف الاسماء الغير المركبة تذكر للفصل او مرفوع على انه مبتدا اي محذوف في الجزاء خبر محذوف في المبتدا اي والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات والام للاستغراق الانواع فيها ويحتمل ان يرجع على التقدير الاول للعهد الى ما يفهم من السابق حيث قال انواعه ورفع ونصب وجر وفي تأمل لان التوقيف انما يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره او عنى بالاشتمال ان المبتدا اي هو الخبر فيجوز ان يقع

بقية

وجه التأمل ان النكرة اذا اعيدت الى المعرفة يريد عين الاول ولم يصر النكرة الى المعرفة لان المرفوع بما جعل والرفع نوع فصح ان يقال ان الرفع نوع يعني لان انواع يشتمل الفرد والواحد والالف فيراد فيها الرفع في قوله وانواعه رفع ونصب وجر ع ر م

الرفع الذي هو بهذه الكيفية وهي لا شبهة في اتصاف الاسم بها كذا قيل

ليست علما للرفع عليه فلو قيل ان ثبوت هذه الكيفية مستلزم لثبوت

الرفع له اولا باعتبار رفعه لما هو فيه لان الاشتمال اعم من ان يوجد

محققا او مقدرا وهو ما هو اعم من ان يوجد الاشتمال له اولما هو فيه

لكان الامر ظاهرا وكيف كان فهو لما اشعر على التخفيف

عدم ظهور استعمال الاسم على علم الرفع عليه او جعل اللام للعهد

كما ذكرنا انفا اي من الرفع فان الكلام سيؤول

ابتدائية انتهائية وبائي عنه قوله ومنها البتة او اخبر او دعا

ثم لو به يكون ان يكون راجعا الى المرفوع بقرب من الباء

وبادي يوافق قوله ومنها البتة اي لانه يراد بالجملة الفعلية ولا شاعر

لا يكون بدون الاسم وفي انه قد يكون كقولك ما ضرب ولم

الا انا وقولهم بدا لك اي رأى ويدفعه بانه ناوره ولانه لا ينبغي

بالعام وفي انه قد ينبغي كقولك بالذي يدفعه بانه ناوره غيره

واي زائد التي هي اسم ابهم لاشتمالها على ما هو موصوف

للاسناد ولان عامله اقوى لانه وجوه محسوب بخلاف

الوجوه اربعة وجوه لفظ وجوه كتبة وجوه قارئي وجوه ذي بنية والمراد ههنا وجوه اللفظ بقرينة محسوب

الذي هو الرفع فيجوز الفاعل مرفوعة اقوى من المبتدأ لكن بهذا القول يثبت اقوية مرفوعة لا اصالة الا لان بكل الاقوية امارة الاصالة

لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه هو التقديم

عامل المبتدأ فانه عندي معقول قوة المؤثرة تقتضي قوة

الاثر فالفاعل مرفوعة اقوى من المبتدأ ولا بعارضه

عبارة شارح

عن ليلى

المبتدأ

هاله لانه باق لان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو

ام مرفوعة على ان الف الاستفهام امر فيما هما قسام الكلمة

ولا يحكم عليه بكلام ولا يحكم عليه بمقتضاه فلا يستحق

وهو فضلة وكمال الابا المشتق حقيقة او حكما فان

المصدر العام في قوة ان مع الفعل

السناء هنا بمعنى النسبة ناقة كانت او ناقة

او انثى ثيبة كانت او فضية محققة كانت او مقدرة

بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يجيء بعدها التوكيد

او شبهه او المتبوع لا للشك او للتشكيك

يشبهه في العموم وفي الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف

لانه فاعل لعامله حقيقة

والغير فيه راجع الى احد الامرين المستفادين من لفظ أو

ولا يخرج آه ح ٣ وهو انه اذا كان وجه التشبيه بسبب الدلالة على الحدث يخرج عن التعريف فاعل الظرف لان الظرف لا يدل على الحدث فاجاب الفاضل المحشي بقوله ولا يخرج آه لانه فاعل العام الظرف حقيقة لا لفظه وعام الظرف يدل على الحدث مثل كون زيد في قولنا في الدار زيد قعد او قاعد مقدر ان وما بعدها يدلان على الحدث اعني الحصول من افندي

وقدم على قوله انه او حال بتقدير

وفي نحو زيد ضرب عمرو عن توهم الفاعلية بقوله لاسناد الضرب الى زيد بحسب دلالة اللفظ

وهو ثبوت شيء لشيء وهو موجود في زيد ضرب لان الضرب ثابت لزيد حسن افندي

فان الاسناد الى الشيء بحسب ما يليق به فقد يكون بالوضع وقد يكون بالعقل

واما اسناد الفعل الى غير زيد فبحسب دلالة اللفظ

تقدم الدخول والمقال الخ في الشرح قوله واما تقديم الخ اما لكون المقدم عليه ليس له تقدم الدخول او لكون المقدم عليه ليس له تقدم الدخول

عليه وجوبا بدلالة الوضع الخ قوله واما وجوب تقديم نحو عمرو بقي

انه بعد التوقف في ان انواع امر نوع ويكون ايجاب او ندب الخ

ان لوازم الوقوف والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم

قام زيد على قام تعيين ما الفائدة وان اي طريق الى انتظارها في

تقديم قام زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زيد على قام زيد

لانقلب الوضع فقول الكوفيون جواز التقديم واستدلوا بالجر لو

جعلنا زيد من زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتأخير

غير ما ذهب اليه الاخفار وتغيير ما هو وجوه هو كون ان اثبات الحدوث

ولهذا قالوا ضرب زيدا قوبت الناصب ولا يلزم عليه نصب كلما اضيف

لان الفعل لا يقع عليه كذا حكم اخواته قوله اي الاسناد واتفقا

اشارة الى ان قوله على جهة به متعلق بالسند او هيئة للمصدر اي قيام

تقديره شيئا كلما اضيف

كتم ان يصير حالا بعد حال ولا يخلو عن الشيء لان الفعل لا يصير

قوله اسناد واتفقا اشارة الى ان قوله على جهة به متعلق بالسند او هيئة للمصدر اي قيام

مفعولا مطلقا مجازا لاسند چار دب

للشيء بالفعل كضرب زيد موجود اكرمني زيد بل بالقوة
كضرب زيد اكرمني زيد

والحاصل انه المراد من التصور السابق على التحقيق
تصور العامل على المعمول فردا فردا ومن حال التحقيق
بالحكم بالعامل على المعمول ومن التصور الذي هو مبدأ
للتحقيق تصور ثبوت العامل الى المعمول ح
تصوره
التصور اضافة الشيء الى المحل يتحقق الوجود
في الخارج

وبهذا اشارة جوابه عن سؤال مقدر وهو ان يقول ان المراد من الفعل في قوله ما اسند اليه الفعل الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي واياما تريد فيه الشكل اما اذا اريد به الفعل الاصطلاحي فلانه قايم بالمتكلم لا بالفاعل واما اذا اريد به الفعل الحقيقي فلانه حاجة الى قوله او شبهه فان الحدث في الفعل الحقيقي فاشار المحشي عبد الغفور بقوله الى قيام مدلوله الى هو ج والله اعلم

يعني مدلول الفعل الاصطلاحي وهو الحدث بالاقتران وشبهه الحدث بغير الاقتران والله اعلم

قوله اي قيام مدلوله قد يضاف لان اسد هنا لا يقوم بالفاعل بل مدلوله تاء ملحوظة اي فلان علامتها آه قدره ليصح الحمل كما سبق في وجه ضم الكلية وسيأتي في بحث الاضافة قوله لا يوجد لان مصدر المجهول عين مصدر المعلوم لا غير كما ذكره عصام الدين في بحث العدل الا انه هم هناك بانه يجيء المصدر المجهول مطلق وبعد الغفور هنا بانه يجيء من المصدر الذي ذكر غير غير من الفعل كما سيجيء قوله اصلا اي لا يوجد من جميع الافعال قوله قد يوجد كان مصدر الماضي والحال المعلومين موجود ومصدر الامر المستقبل والماضي الذي في معناه ينفي عنه وجود كما ذكره السعدين وغيره قوله فيه تاء ما لان معنى المصدر الحقيقة امر اعتباري لا وجود له في الخارج لوجود مذكورة في التوضيح تحقيقه في التلويح اقول يمكن ان يقال انه المراد الحاصل بالمصدر وهو موجود تاء ما قوله بثبوت شيء وهو اعم من الموجود والمعدوم قوله او سلبه الخ قوله لينتج نقيض القيام لانه مشبه به قوله اذا قام كقام وقعد وغيرهما قوله يقام بعضا فكان نقيض القيام مشبها فدخل في التوضيح ولعل ان بكر المحشي لم تنكشف وجهها لاحد على هذا المنوال والله الهادي اعلم بحقيقة الحال للمصدر معنيان حقيقي ومجازي الاول يسمى في المصدر والثاني الحاصل بالمصدر وهو مذكور في التوضيح والتلويح

وصدر الشريعة وورد وفيالي وحسن چلبي للمحلي والتلويح وعبد الغفور وسيد لكحه العين وغيرها منه الحاجي اليالي افندي رحمة الله عليه

قوله اي ذلك اي صيغة المعلوم قوله علامتها اي علامة جهة القيام وهذا بالنظر الى الافعال الغير الافتارية والى الافعال التي تتوجه وجوده بالنظر الى غير الفاعل كالضرب والبعد والمشاركة قوله اولوازمها فهذا بالنظر الى الافعال الافتارية تاء ما فافهم قوله لان مصدر المجهول لم يوجد اي على جهة القيام لان القيام بثبوت موجود صيغة اسم الفاعل من مصدر المجهول بثبوت موجود غير موجود قوله ومصدر المعلوم قد يوجد اي قد يوجد على جهة القيام لان ضرب زيد عمرا بثبوت موجود للموجود على صيغة اسم الفاعل وهو زيد ولذا قال الفاضل المحشي عبد الغفور هكذا والمراد هو ج عن سؤال مقدر تقديره وهو يلزم قرع الافعال الافتارية كالاكل والموت مثلا والافعال النسبة كالضرب لانه ليس ثبوت زيد ثبوت موجود للموجود لان موجد الموت هو الله تعالى بل ثبوت الموجود لغير الموجود وكذا ثبوت قرب زيد عمرا لان زيد الذي قرب بل عمرا مع عمرو فلم يكن ثبوته الموت مثلا الى زيد واسناد القرب اليه على جهة القيام لان القيام ثبوت موجود للموجود بلا شركة الغير وهاهنا ليس كذلك اذ ان لم يكن ثبوت الموت والقرب الفاعلهما جهة القيام لكن ثبوت جهة القيام لان التعبير عن القيام بصيغة المعلوم كما عرفت انفا وكذا التعبير عن ثبوت الموت لزيد بصيغة المعلوم وكذا التعبير عن قرب زيد عمرو اذا قلنا قوله علامتها بالنظر الى الافعال الغير الافتارية لان صيغة المعلوم في الافعال الغير الافتارية لا يدل على ما هو جزء معناه كما سنذكره عند قوله بناء على جهة القيام ولذا قال الخبيصي علامتها لان العلامة يستلزم وجود ما هو له كلفظ زيد مثلا فانه علامة شخصه ولا يستلزم وجود شخصه وانما قلنا قوله او لوازمها بالنسبة الى الافعال الافتارية لان صيغة المعلوم في الافعال الافتيارية يستلزم كما سنذكره عند قوله بناء على جهة القيام البتة ولذا قال او لوازمها

تاء م قوله ومحمد الفاضل قوله المحشي قوله عبد الغفور قوله سلمان چلبي قوله حلمي قوله افندي قوله

قوله ويمكن ان يوجه انه كان على جهة اه متعلقا اه بقدم يلزم تعلق حرفين متجانسين بمعنى واحد بفعل واحد بهذا ما خطر فاعرفه قوله او قيام مدلوله اي مدلول الفعل وهو الحدث لان القيام لا يتصور الا في الحدث قوله لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ما قال به الرضي لانه الحدوث ومصدر المجهول لحدوث واما وجه عدم وجود مصدر المجهول فلان المصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي نضمن على ما سبق اليه وجز معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل المحذوف الوقوع بينهما من جهة اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المحذوف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول واما كان للمصدر معنيان لكان ضرب زيد على صيغة المجهول الاعلى قيام المبني للمفعول لزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعلوم هو الدال على قيام المبني للفاعل بزيد فلا يوجد مفعول مالم يسم فاعله فارجا بقوله على طريقة قيامه والمراد من الاسناد الذي آه جواب عن سؤال مقدر وهو ان المهم عبر بالقيام في قوله على جهة قيامه به الا اسناد الى قوله الاتفاقية ولم يعبر بالثبوت والاتصاف بان يقول على جهة ثبوته او على جهة اتصافه به فاجاب بقوله لانا نريد بالمراد من قوله على جهة القيام

قوله بالقيام في قول قام زيد قوله اي في قولنا الفعل العالم معلوما قوله او في التعبير لان تعبير القيام ايضا في قام زيد ثبوت القيام لزيد والاتصاف به قوله فتعبيره اي تعبير ثبوت شيء لما هو تعبير القيام فلهذا قال على جهة قيامه به وعبر بالقيام فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام مثل قام زيد اما فرد جعلوهم شبيه الشيء بنفسه قوله واحتر زبهذا القيد اخ قوله على جهة قيامه عن مفعول مالم يسم فاعله وهذا الكلام ان الاسناد على طريقين احدهما الاسناد على طريقة القيام والثاني على طريقة الوقوع والاسناد في مفعول مالم يسم فاعله على طريقة الوقوع لان على طريقة القيام لان الاسناد ضرب على صيغة المجهول الى زيد في ضرب زيد على طريقة الوقوع ضرب زيد لان زيدا فيه مضروب لا ضارب فيخرج مفعول مالم يسم فاعله عن التوضيح بقوله على جهة قيامه به فان كان مفعول مالم يسم فاعله

قوله لشدة احتياج الفعل اليه كما ان الكلام لا يفيد معناه بدون عمدة بخلاف ذلك الفعل لا يدل على معناه بدون الفاعل عقيبه

بطبعه يقتضي البروده لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض

مسند قوله ان يليه الفعل لم يجز ان يليه ابدا اضمر او اظهر

لشبهه الفعل ايضا كما في نحو ضرب الضارب هو ضربا زيادة

الفعل في الذهن وسيشير الى ان الفعل اصل في هذا الحكم

وشبه الفعل ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه اعلم ان

النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة

الذي هو فاعل هذا اخص فهو قوام النسبة به مقوم لها

ومقوم المقوم يقتضي بحكم الاستتباع النسبة

كان جزءا للفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو قوام

النسبة كان في عداد جزئيه قوله ويدل على ذلك اكيدل

دلالة الا كما ان الباب قد دل عليه دلالة لم ويدل ايضا

تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل كيضرب ان

ويضربون وتضربين قوله فلذلك اللام للتعليل فيفيد ان

كون الوصل اصلا علة لجواز امتثال الاول وامتناع الثاني

والفاء اما للتعقيب فيفيد ترتيب الضم بالجواز والامتناع

اي الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل اخص فهو قوام النسبة به مقوم لها ومقوم المقوم يقتضي بحكم الاستتباع النسبة كان جزءا للفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو قوام النسبة كان في عداد جزئيه ويدل على ذلك اكيدل دلالة الا كما ان الباب قد دل عليه دلالة لم ويدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل كيضربان ويضربون وتضربين فلذلك اللام للتعليل فيفيد ان كون الوصل اصلا علة لجواز امتثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتعقيب فيفيد ترتيب الضم بالجواز والامتناع

وقد يقال عطف على قوله وفيه انه آه يعني قد يقال منع صحة ما قيل من تجويز الاظهار قبل الاضمار في الباب لعدم جواز حذف الفاعل وبقي الكلام حسن اظهر اي الاسم لم يظهر كونه اي الاول ملفوظا وارتكاب القبيح اهون من الفاعل الفصل الاول حسن

اما حذف الفاعل وهو غير جايز او التكرار وهو غير جايز

قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب المحذور

اي من قول القيل

في الامثلة كره جاء ههنا لان حذف المضاف اليه بلا

زيد غلام زيد وهو الغير في غلامه

قرينة غير جايز اظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال

غلام زيد

حذف يقتضي الفاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر اهم يظهر

وهو الكرم زيد والمراد

كونه ملفوظا فاقول جزى ربه آه الجملة دعائية نبا الكلب العاوي

يعني نبي ربي عدى صيب

اما اشرار الناس او حقيقتها قال قدس سره في حاشيته

وهو ليست صيب الفاعل

عوى الكلب يعوي عواء صاح الشر وقد قصد جملة اخبارية

اذا اخبر جاز

وقعت على سبيل التفاؤل بالدعاء قد اجيب فاقول لفظا

وهو في الاصل اسم مفعول اي مستجاب

تمييزا اذا انتفى لفظ الاعراب فاقول في ضمن الامثلة قال

يعني الفاعل فائدة التقييد بالشارة يعني الفاعل ويجوز ان يقع حالا من فاعل ينتفي

احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن

وهو قام زيد

الفرد متعلق بخصوص فرد كما في التمثيلات فاقول والمفعول

لانها يرد دائما على سبيل التنكير ويتعلق

المقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي هو

وهو فيه الفاعل

الفاعل لا تتقال الذهن من احد المتقابلين الآخر فاقول فلا

زيد وزير زيد غلام زيد وزير غلام المعهم زيد وزير قال

يعني الفاعل

يرد ان التقييم به التخييم مثله فاقول نحو ضربت موسى

يعني الفاعل الى آخره

شتان ما هما ارسلنا من قبلك من رسول الى قال النبي عليه السلام اعلم من الرسول على ما قرر في محله فتدبر فتدبر

يعني ان الآية اعم من الاعراب فيجوز ذكر الآية بعد الاعراب من قبيل التعميم بعد التخصيص فلا يلزم الاستدراك في الاعراب لان التعميم بعد التخصيص من القواعد الادبية فتدبر وافهم رحمة الله عليه

لان النكرة اذا وقعت في سياق النفي تفيد العموم فتعم لفظا احد كما عداز يد فيفيد كلام المصنف ان قولك ما في الدار احد غير زيد

فان فيه بعد المستثنى والمراد من المستثنى لفظ عمرو وما بعده لفظ زيد فين قوله ولا يجوز ان يبقى ما قبل الا آه فلا يكون عندهم من امثال المذكور

ان يقوم زيد الذي هو ما قبل الا زيد الذي هو ما بعد المستثنى بالا آه هو عمرو فلا يكون ذلك التركيب عندهم فين

لانه لم يبق احد حتى يصح ان يقول زيد مفرد بالله

غير ضارب زيد

او الذي الفرع

لو قدم المفعول على الفاعل الا الذي ذهب اليه السكاكي

اي تقديم المفعول على الفاعل جايز الا عند

وجماعة من النحويين واما عند اكثرهم فلا يكون لانهم

يجوز

الفاعل

مفعوله

اي ما بعد الا

يجوز ان يقوم ما قام الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يقوم

قام

اي بالا متعلقا بالمستثنى

تابعا له اذ هو لا يقوم عامله او مستثنى منه فكانه قيل ما قام

اي المستثنى

المستثنى

كلامه على ما هو المتعلق عليه او مال الى ما ذهب اليه جماعة

عبارة عن امثال يمكن فيها ان يقع ما بعد المستثنى شيئا من تلك الثلثة

فقط لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا الا عمرا زيدا

كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء

شيئين باداة واحدة بلا عطف والمجوزون ان يستدلوا بقولهم ما

ما

ما مر بي احد الا زيد وعمرو الا راكبا

ما مر بي احد الا الذين هم اذاة لنا خ باهى الرأي اي

مستثنى منه لقوله باهى الرأي

ما مر بي احد في حالة من الاحوال الا الذين هم اذاة

مستثنى من قوله الذين هم اذاة لنا

لنا خ باهى الرأي اي بلاد ويسة قوية وقد يرة بان الظرف

مستثنى

منصلة بضم تقدير اي ائتوا الذين باهى الرأي او بان الظرف

الضمير

لا مستثنى

عما يفيده رأيه من الضم فقط واذا انتصم بنى كاذا تضم

الفصل بين

بصلة او صفة فيجوز حينئذ لم يجز الفصل بين الصفة

اي بصلة الفاعل اذا كان الفاعل هو المفعول

والموصوف الذي هو

فقط واما عند من جوزه فلا يجب التاخير فيجوز ان يقال ضرب رجلا اليوم غلامها بان يقع ضربت غلامها فاصلة بين

الرجل

وبين

صفة

التي

ضربت

غلامها

فين

افندي

فقط لان المناسب للمقام ان يدعي انه لان المقام مقام المدح وفي هذا المعنى مبالغة للمدح وقوله ان يبكي على البناء للمفعول وقوله عليها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ليبكي وقوله ذلك عليك فعلى هذا البيت ليس بماتن كشف

فقط يزيد مرفوع والاصح على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى

لكنها كثر في كثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي

قدس سره ان يزيد عوض عما كان في حرف الزاء بالحركة

الذاتية بقرينة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعي

ان الضارع والخطب بما هو شديد فيه فتم بسبب

موت يا يزيد ما ناسب ان يبكي عليها وذلك لانك لا ترضاه

وفيه فقط بقرينة السؤال المقدر المدلول عليه بلفظ الخ

فنزل السبب منزلة المسبب فقط لخصوصة اللام للاجل لما هو

الظاهر وهي ايراد با الخصوصة خصوصة غيره وذكر ان يقول

للوقت وهي كم خصوصة وخصوصة غيره فقط معلق بضارع

وان لم يعتمد على شيء لان اذا لم يكن براي من النصر لا

يبكيه المقدر لان هذا البكاء بكاء هو به لا بكاء الخصوصة

مع انها ليست سببا قريبا للبكاء فقط ومختط مما تطيح

الطوايح حكاية حال ماضية وقد يوضع الماضي بصورة

وانما اريد با الخصوصة خصوصة غيره اذا كان اللام للاجل با الخصوصة خصوصة وخصوصة غيره اذا كان اللام يقتضي كون المتعلق موجبا فافهم

للوقت والتصحيح كم الخصوصة وخصوصة غيره والموجب لا يخص لا الخصوصة غيره

MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA

قال او كان الامر سيّالا لا يستقرّ ترمى اذيالها مع بقاء

اثره قط والمختبط هو السائل من غير وسيلة اى

بغير علاقة وسابقة فرب جدب جدبته يقال اختبطنى

فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا

ليسقط ورقها قط والطوابى جمع مطيّة على حذف

الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيّات

على القياس ويجوز ان يكون جمع طابية للنسبة منتزعا

من الطابية قط يقال طاح يطوح وطاح يطيح اى ذهب قط

كلوا قبح جمع ملحفة من الالتحاف كرحون يقال رياح

لواقح اى للسحاب ولا يقال قط وما مصدرية لانها

اعمّ من الموصولة بجميع التى اشتملت الطوابى من الاحوال

قط وما يتعلق بخبط قال قدس سره مرّ اى شبّه وتعلّق

بيبكيه المقدر بما يأباه سياق الشعر لانه لما بين سبب

الظراعة ناسب ان يبين سبب الاخبطاط ايضا انتهى

مع ان تعليل البكاء بالهلاك التطوابى يزيد عما يلايم

اى لان البكاء يزيد يوجز من حيث اهلاك المهلكات ماله والتة ويوجز من حيث اهلاكه بغير المهلكات فالسيل فتار سلخادة يزيد من حيث اهلاك المهلكات ماله مع ان نسخادة يزيد يوجب بغير المهلكات ما فهذا يوجز عما لا يلايم ٥

ولانه لا يلايم عده اداة اهلايم ان يموت باجله ع

لا يلايم لان علة البكاء اهلاكه باى سببية كان وايضا الطوفان

اى اداة فى اهلاك الطوفان

بعيفة اجل عما لا يكن ان يجعل سببا لهلاكه ق اى مع كما هو

اى يزيد

لانه يناف ده ع

فى حذف الفصل ثم فسر لوقع الابهام وفائدة ذلك ان ٣

اى الفصل

التفسير بعد الابهام اوقع من النفس وذلك اغمر اما فهم

عن القاعل

حريح او حرف يوحى معناه ثم ان الدلالة على الثبوت

اى لفظ ان

بشرط ان يوجز بها ماضيا فانها مع خبرها بحيرة قوة ٣

ان

اى خبران

شبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة كذا لو ان ذات سوار

اى شبت المقدر ع

لطمتى قال لو لشرط وجوابها محذوف والتقدير لسرها على

اى صوت او رقة

ويحكم ان يوجز للتمنى وهنا ثم يقرب لمن يتاءذى ممن دونه

اى الخوف او لمن دون كذا

واصله ان رجلا شريف لطمة امة ق فحذفت الجملة اما يقدر

اى جارية

جملة لانا نفرض نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادة تمام

اى النسبة

حرف غير مستقل بالمفهومية ق واذا تنازع الفعلان

اى حروف الاجابة

من قبيل تجاذبنا الثوب ق واقتضى الفعل يجوز ان

فيجوز تقدير من قبيل تجاذبنا الثوب عن قبيل تقاضى الذى يتعدى الى المفعول

اى زيد الفضلة

يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على

اى طريقة ذكر الى ٥ واراده العامل ع

الاقل او الاصل على الفرع ق فى اكثر من الفعلين كولما

اى شبه الفعل اى الفعل ع

ق من قبيل آه كانه جواب عن سوءال مقدر وهو ان فاعل متنازع وهو لازم لانه اذا انتفى فاعل الاقتضاء يوجز لازما فكيف يصح

كونه مفعولا له وتقرير الجواب ان فاعل يتعدى الى مفعول واحد اصليا مفعولا له لان يوجز مشاركا للفاعلة فى العلة كونه

ثانية وقاصرة ويتعدى الى مفعولين اذا لم يصل مفعولا له لذلك كوجاذبة الثوب فان الثوب الذى هو المفعول لا يصلح

لان يوجز مشاركا للفاعلة فى العلة فيتعدى الى المفعول الاخر ليوجز مشاركا له فيها فيتعدى الى اثنين وبهذا تقاضا اعلم

اذا تنازع الفعلان

فاعلم ان تنازع الفعلان

اقتصارا على اقل مراتب التنازع او اكتفاء بما هو اكثر وقوعا اعتمادا على ظهور المطابقة فيما هو الاقل ولا شك ان اكثر مواد التنازع في العاطفين بين الفعلين
واولها هو التنازع الاثنين لان الواحد لا يتصور فيه النزاع بل لا يمكن حينئذ

صليت وسلمت وباركت وترحمت على ابراهيم وعلى يوسف الاخير

كالثاني والبواقي كالاول عند البصريين والاول كالاول

والبواقي كالثاني عند الكوفيين اقتصارا على اقل مراتب

التنازع واولها معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجوز

فيه النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين

كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر كما هو الاكثر او هو يستحق

قبل الثاني او هو طالب للاسم مطلوب والمراد مقصود او هو

مؤثر للاسم قابل والكل مرفوع وهي تتنازعها في انهما

بحسب المعنى يتوجهان اليه كوقوع فحصوله او يوجد طرفا

لنسبتهما وانما قلنا بالمعنى ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما

منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذكر التوجه اما

بحسب الامر والطلب او بحسب التصور السابق على التحقيق

بمرتبتين اذ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان

كل منهما معمولا له لا حال التصور الذي هو مبدأ للتحقق

ويصح ان يجوز هو وقوعه ذلك الموضع اي لا يأبى من

لان منطلقا يخصه صدقا بعضه لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لانه يوجب ان يكون المفعول الاول شيئا واحدا فاذا اعطيت المفعول الثاني اسما
دلا على اتصاف ذات بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده وهو العموم احقه الن

حيث انه داخل في ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل واحد منهما
يتصور النزاع ولما يخفى ان منطلقا في صيغتي وصيتها
منطلقين الزيدان منطلقا لما يأبى عن وقوعه معمولا للفعل
الثاني بأبا يأبى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف
بين المفعولين وان الغير المتصل بالفعل من حيث انه داخل
في ذلك الموضع يأبى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل فظهر
الوقف بينهما فقال لانه حرف لا يصح اخباره اي استناده
كاستناد الغير هكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو المتكلم
وهو لا يستند في الحال فمتى نعم لو كان بدل انا هو او كان
الواجب هو الاتيان بالغير الغائب لكان الامر كذلك
في الاسنبان ان يقال لا يمكن الاخبار بوجه ما اما بطريق
الاتصال فلان الغير لا يتصور الا بحامله او بما يجري مجراه
ليس عاملا ولا جزءه واما بطريق الانفصال فلانه غير متصورة
التنازع فيه وكان من الموفقين التزموا الفاء العاطفة
الا ان المفعول لقدرة ملجئة الى ترك الفاء فيه ولا يظهر

على هذا القسم الاخير المجهول والتصوير به المجهول يستلزم وجوده وحاصل ان المراد

البريين في هذا المقام اي في مقام ما ضرب وما اكرم الا ان اداة
زيد متابعة الكتاب اي في عدم ذهابهم لانهم يوافقونه هنا في انه
من باب الحذف لا الاظمار ولا يستقيم الا كذلك قه فقد يجوز اي الصورية
الظن بان اللفظ انه جزء ادب بسبب اللفظ اي في انه بيان من اي بالحذف
اقسام التنازع وقد يجوز اي جواز قه فان اعملت او اهملت اي وجه اللفظ
الذي هو جاز اعمال كل منهما او في حين ان كان بالغاء كما في اي الجواز ع اي حين كونه بيان لاقسامه
النسخ قه وليس هذا قسما ثالثا للقسمين المذكورين
لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه اخرا وظاهرا اي اللفظ
وتكريره ايضا قه مختلفين حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد اي الكلام المذكور
من الخبر المستتر في قه فقد يجوز لرجوعه الى تنازع العاملين هو تنازع
احدهما عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان العامل نفس
الغير فيجوز هذا التركيب مثل هذا زيد قائما في ان العامل فيه اي تركيب مختلفين
فعل تو اي قه لقربه اي كون الطالب من المطلوب وعدم لزوم اي الشيء زيد قائما
الفصل بالاجنبي ودوره الاستعمال الثاني عليه ان قلت اذا اي اعمال الثاني
كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يوجب اي كون الشرط عند اي قرب الفصل من العامل مرجحا لعمله

قوله لاكرمتني جواب القسم لا جواب الشرط لان جواب القسم تاءرة باللام وجواب الشرط تاءرة بالفاء ولفظ لاكرمتني باللام لا بالفاء ترجمان

اجتماع اداتي الشرط والقسم لاجواب القسم مثل والله ان
اتيتني لاتعطني اليوم مرجح عند النحاة مرتبة الغريب
والبعيد وليس القسم واداة الشرط في مرتبة واحدة لان
القسم اقوى في اقتضاء التصدر قوله لجواز الاظهار قبل
الذكر في الجملة بشرط التفسير اعلم ان الغرض من الكلام التفسير
ان كان منحصرا في رفع الالتباس وازالة الابهام كما في
ضربت اثنين وعندي نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز
الاظهار قبل الذكر لان الغرض حاصل في كونه مرجعا وان لم
يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا
او غيرهما لكن منهم من منع وان كان في الجملة لان الغرض
لا يتعين ان يكون مرجعا فلا يزول الحيرة به ومنهم من
جوز في الجملة لما كان فيه قالوا ان حذف الفاعل كثير في
الاظهار قبل الذكر لاجل ما جاء بعده مما يفسره في الجملة
وان لم يكن نقضا فيه قوله ولزوم التكرار بالذكر اي
من باب التكرار بالاظهار المفعول في كلا شقي قسميها

قوله ليس من باب آه وهذه جواب عن سؤال مقدر وهو اظهار المفعول في كلا شقي قسميها منطلقين منطلقا كان المفعول كذا

المراد من قوله دون الحذف الحذف نسيا فلا ينافي جواب الحذف تقديرا ترجمان

وجهتها متطرقين الزايد ان منطلق لاختلاف لفظ افراده لانه افتقد افراده او تثنيته

دون الحذف فرق لا خفت الفاعل هذه

لانه لا يجوز حذف ج

مقدمة مشهورة قد اعترض عليهما بان الفاعل قد يحذف

كفاعل المصدر والفاعل في كل ما ضرب والرجل الا انا وفي

كل سبهم وابهر حيث حذف بهم اي لفظ بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي

فهو مجرور بمحذوف كان الفاعل محذوف بعد ترك

اخرين ذكروا القوم كحذف الياء في الدال والواو في الشا

حذف الواو في اللفظ دون الخط وهو فاعل المصدر

بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنهما اما عن الاول

متعلق على التنازع احدهما الياء والواو وثانيهما الالف واللام في القوم حسن

فبان المصدر قد ينزل منزلة ابجوا حد فليب له فاعل لا لفظا

مثل ازيد

ولا تقديرا واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا

فهو من باب عدم الفاعل لا من باب حذف الفاعل

من باب حذف نسيا منسيا والمحذوف في باب التنازع

محذوف نسيا منسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب

اي هذا الجواب

التنازع لو كان كذلك لزم ان يجوز المقدى في مثل ضربت

اي نسيا منسيا

واكرمت زيدا منزلا منزلة الملازم فلم يكن من باب التنازع

لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجوه الفصل بلا فاعل في

الفعل

مثل ما ضرب والرجل الا زيد قال المجيب ان يعتذر عن الجواب

اي اقول الجواب لا الجواب

ما عدا المصدر

كما قال النبي ﷺ من تشبه بقوم فهو منهم الحديث

عن مثل ما قام والكرم الا انا قيد بذلك في عداه المستثنى وزيد بعض صفته
ومن تزيّ قوم فهو منهم واما عن كونه اسمه بهم وابصر فيما يه
الاشتباه
ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في ذكي المفعول للزوم
اي شان المفعول
ايجاد الجود وكون فعله في صورة ما يلزم استعاره
وهو الباء في بهم
فاعله واما عن الاخرين فبان الفتحة والكسرة بعض الواو
عبارة عن الضم
والياء فكان الفاعل غير محذوف فلسنة جزئية من الكل
وهما اي الواو والكسرة القوم
فلا فاكلاي اصله يخالف قول الامام قول الكاي
وهو الواو والكسرة صار كي
فلا فاكلاي
مفعول مطلق
فلا فا وجاز الجملة اعترافية فلرث لبيان قول الوزاء
لوقوعها بين المعطوف والمعطوف عليه اي قوله اخرجه ونحوه
ردى عنه تشريك الرافعين فيلزم توارد العلتين
على معلول واحد وهو كل غير جايز وهو كل لان العوامل النحوية
بيان لزوم توارد العلتين اي عدم الجواز
بمنزلة المؤثرات الحقيقة عندهم وفي رواية المتن غير مشهورة
سيجيء بيانه اي توارد المؤثر على اثر واحد فلا يجوز توارد المؤثر
عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه بخلاف ما في المتن
اي الوزاء اي الفراء اي عصمه
وهي ما ذكره قدس سره وكان يحمله موافقا للرواية
اي تشريك الرافعين او اظهاره بعد الحذف
الصحيحة بان يقول يعني اظهار الفاعل في الاول استحبابه
ويحتمل جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل فلا فا للوزاء اخرجه

من عداه المستثنى اعلم ان عداه المستثنى ان يستثنى من المستثنى
المفرغ والمستثنى المفرغ ههنا فكان الفاعل لا يحذف فلا يرد ان يقال
قوله صرت وهو جواب عما يرد عليه انه يجوز الاعتراضية وهو ان يقال
لانا ان نقول جاز الجواز الاعتراضية لانه لابد لجواز الاعتراضية ان تشتمل الدعاء
والشرطية وهذا كذلك غير مطلقا وهو ضعيف فانه يقول البعض وهو
بيان والله
والجواب انه يجوز ان يقوم العلة المستقل المرفع لانا بالمتشرك كما
الاسم الظاهر عند اجتماع الفعلية وهو ضعيف ايضا عند افراده وعدم
كان واحد منهما عند افراده وعدم اجتماع الحديثين لعدم الحكم عند اجتماع الحديثين

قوله فيما اذا اتفقا واما اذا اختلفا احدهما الفاعل والاخر المفعول او بالعكس فلا يكون ترجمان
اي اذا اتصل احد ضميري الرفع المتشاركين في اللفظ بعد الظهور
اي اتصال بالفعل

فانه لا يجوز ان يقول بما نقص عنه او بان يقول جاز اعمال
اي اعمال الثاني

الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك
اي في جميع مادة الاتفاق والاختلاف

فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك قوله ان المستغنى عنه
اي فعلين
الفراء اي ليجعل كلا واحد من الفعلين مشتركا فيهم واحد مثل ضرب واكرم في زيد في ضربت وزيد

شرط المستغنى عن الجزء المتقدم ما يقال عليه قوله لانه لا يكون
صفة شرط
هو حذف كانه قيل ان المستغنى عنه حذف

حذف احد مفعولي باب ضربت لان مفعولي بالحقيقة مفهومان
هو بفتح
مفهوم

المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعوليه
مثل علمت زيدا فاضلا
اي احد المفعولين

لزم حذف بعض الجزء اي المفعول واحد واعترض عليه بانه حذف الفاعل
ش رح

يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما في
حذف
من المفعولين

الاصل مفعول برأسه ومنه قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون
اي من حذف المفعول
لا بالجر

بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم
مفعول الاول
مفعول الثاني

قوله لئلا يلزم اظهار قبح الذكر في الفضلة اعترض عليه بان

العلة المجوزة للاظهار قبح الذكر هو في الفاعل هو امتناع حذفه

وهو متحقق هنا وان امتناع الاظهار قبح الذكر في الفضلة لا

يقتضي عدم الاظهار مطلقا لجواز ان الاظهار بعد الذكر في
في الفضلة
سواء مستترا او بارزا
اي في جواز الاظهار قبح الذكر بعد

كذا انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو قبيح

قوله يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر هو المفعول الاول الخ حسين كذا قبيح والخبر هو المفعول الثاني
لان مفعولي باب ضربت من تمام المبتدأ والخبر
حسين

قال وتاء ديل المفعول الاول جوز عن سبع وهو انما يصار اذا يلزم المخالفة بالمفعول الاول اذا لم يقل بكل واحد واما اذا قال به فلا فاجاب بانه بعيد فلا ف الظاهر حسن

قال على مذهب المختار وعلى الوجه على اتفاق الطائفتين

وما كان الخوف وجها مرجوحا كما قوله كتابه على اعمال الشاشي والازم هما اضعف الكلام على الوجه المرجوح قال الا ان يمنع مانعا اى اخرجت في جميع الاوقات الا وقت منع مانعا قال وهو انه لو اظهر فاعل المفعول ج الاول وتاء ديل المفعول الاول بكل واحد بعيد قال ولو اظهر مستثنى فالف المرجوح قال الشيخ الرضي جاز مخالفة الظهر اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال الكتبي فان كانت واحدة وقبله ان كن نساء والضمير للاول كانت فيجوز هستهما ايا هما الديك منطلقا وفي التوضيح كذا للفرق البين بين الاظهر والقوي قال ولا يخفى انه لا يتصور التنازع اه مبني على ان تاء ديل المفعول الاول بكل واحد عاملا يصلح به قال ولا استدل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يوخذ من باب اعمال الاول والازم هما كلاهما على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة الكمال الوزن قال لا ذكر

اى البدرية والكوفية — اى على قول المختار — وهو حذف المفعول — اى قول المختار — اى الوجه المرجوح جائز — اى امرء القيس جائز — علة لا يقال

اى ان جاز ان يوخذ قول امرء القيس في باب اعمال الفعل من باب اعمال الاول حسن

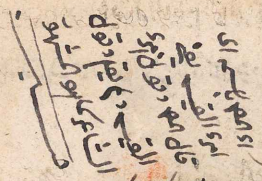

قه لانه في حيثية الحيثية زيد كاتب والنبي بان يجعل كاتب كذا والمراد هو هنا قه فاجاب بجواب الفاء وقوله على مذهب ابن مالك والرضي وان اريد بتبعية فيقدر المعطوف عليه هكذا الترم قه بجواب لمن فاجاب الى قوله

والمراد هنا قه بقول امرء القيس هريرة تشبيها على قوة الاشتهاء وضرورة بجواب عنه وقوله كقانع بدل او بيان لقوله

قه على تقدير توجه كم من كقانع آه ان قلت هذا اذا كان لم الطلب معطوفا على كقانع اما اذا كان بجملة حالية او صفة او معطوفة

على الشرطية فلا يلزم هذا الف قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط والاخير ان للزوم عدم الكفاية على التأكيد ودون التأسيس هو ان داد العطف والاعتراف ينبوء عن ذلك وذلك لان نفي السبي مستلزم لنفي الطلب ان قلت السبي الطلب البليغ فيجوز ان يكون من الطلب بقي الخاص لا يستلزم بقي العام قلت المراد بالسبي هنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ قه لاستلزام عدم السبي او جميع نقيض الشرط جزاءه قه وبثبوت طلب الجميع انتفى كل منهما اما منافاة لعدم السبي فلما مر من ان

فيلزم من هذا القيد كون الكفاية المقيدة بنقيض الشرط لازما له هذا خلف لان الشيء لا يستلزم نقيضه والا لزم اجتماع النقيضين هذا باطل تامم شيخنا محمد

بجملة حالية اي جملة كم الطلبية

اي مقول لولوا انا السبي لا في معيشة كقانع

اي تقييد كقانع بكم الطلب الذي نقيض السبي حسين

اي الشعار

اي الابيات لزوم كم كلام على التأكيد ودون التأسيس شيخنا محمد

هو الطلب المطلق حسين

التأكيد وهو ان يفيد كم الافادة التي افادها اول مرة لكن فصلا قبل تقوية المعنى اي صار قبل تقوية المعنى حسين

التأسيس وهو ان يفيد كم الافادة التي افادها اول مرة لكن فصلا قبل تقوية المعنى اي صار قبل تقوية المعنى حسين

نقل من المطول

التأكيد عبارة عن افادة معنى افاده ما قبله والتأسيس افادة ما لم يفده ما قبله فالتأسيس خير من التأكيد لان عم الكفاية على الافادة خير من عم الاعادة تقريرات

قوله فلما يدل عليه مع ان الشرطية لانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيلزم الطلب الذي هو عينه مستلزما لها منه

مراده من السعي الطلب اما منافاة لعدم الكفاية فلما يدل عليه مع الشرطية

قوله فعلى هذا ينبغي ان يجوز آه ان قلت يلزم ح عدم صحة

الاستدراك بقوله ولكن ما السعي قلنا لانم انه معطوف على الجزاء

لجواز ان يجوز الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وها

هم البيت انما لم يطلب في الزمان الماضي قليلا ان اتاه ولا يجد لكن يطلب

في الحال والازمنة الآتية الجد المؤثم او لو سلم فنقول صحة الاستدراك

باعتبار توصيف الجد بالمؤثم او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية

وبيان ذلك انه لما قال طلب الجد لكان لمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا

اما في بعض الازمنة الماضية الذي من شان العاقل القناعة وعدم

الالتفات الى الجد فدفعه بقوله ولكن

ما السعي آه لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على

اعتبار الجد في البيت الآتي وهو مقيد بالمؤثم فالمناسب تقدير الجد

بالمؤثم لا تقديره الجد مطلقا لشدة اتصاله بالفاعل القائم

مقام الفاعل واشتراكه معه في الاحكام كالمفعول فيه ان

المنظور في التوصيف الجنس لا الافراد فلا يضر لفظ كل في فعله اتجر للاستغراق

قوله لفظ كل فعله اتجر يعني ان لفظ كل مفتاح زائد البشر بزيادة الواو التوصيف جاء كالافراد وهو على بسيط الانفراد

قوله لفظ كما يدل على الافراد وقوله بالطرح اى للاشعار بان التوقيف معه ما فيه عن وجوه الاغيار فيه

للاشعار بالطرح صفة فاعل بالجر المذكور للفاعل اى اللفوظ بكونه مطروحا

بالتنبيه اى الجهل

تقديره ضربت الشديد ضرب البقر

الحقيقي فلا يرد النقض بانت التوبيخ النقل لان الفاعل بالحقيقة

اى بها حذف الفاعل الحقيقة الفعل المفعول

المذكور منكور المحذوف فاقيم هو مقامه الغير المتمكن

ليلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة

على الجملة الواقعة صفة عن الغير فالضمير الى الفاعل

اى الفاء افكارية لان الفاء من حيث التفريع فيقول الفاء افكارية

المجهول يعني الاداء بالصيغة اشهر او صاف اداء اما التفهم

اى كونه فهما

هنا ويجوز تقدير معطوف اى الى فهما وكونها فهما ولا

على المهم

يقع اى لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والكان

وهو اشارة الى ان قوله لا يقع من قبيل وقد عيبوا بين الغير والبزدان

الاسب ان يقول لم يقع وان لا يخصه الحكم بالمفعول

الثالث من باب علمت لان الثانية منه ايضا لم يقع في

كالثالث

الاستعمال مقام الفاعل المفعول الثانية نائبا عن المتأخرين

جوزاد وقوعه بوقع الفاعل وقالوا الاولى في ان يقوم

وهو مفعول الاول وهو الفعل المجهول شرفهم زيدا فاضلا

المسند الى امير المسند اليه شيء آخر فهم لم يكونوا ان يقوم

وهو المفعول الثاني هنا لانه مسند الى الاول

مسندا اليه لذلك الامر والمفعول له المفعول به

كذلك لعلهم لم يكتفوا بعطف الموجه على الموجه المقدم بواقتضاده

قوله للتنبيه آه وجه التنبيه مستفاد من كاف التشبيه كذا في المشبه به اتم من المشبه فتدبر

للتنبيه على اقتصاره ح ادعاء ان الامتناع في المفعول
عدم تكلف
الثاني والثالث اتم من الامتناع في هذين المفعولين
اي المفعول الثاني والثالث
الكلام بيان وان اتفق الكلام فيه وذلك لوضوح الدليل فيوز
اي بيان اتم الامتناع في الثاني آه
فيه مبالغة في رد من يجوز قيامها مقام
اي المفعول الثاني والثالث ح
الفاعل قوله بلام قيام باللام ايضه
اي المفعول
لعلة الامتناع في الاول
لا يقع لانه ليس ضروريات الفعل
اي لوازمه الفعل
فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا
لعدم صلاحية لذا من حيث عدم
المفعول له قوله لان النصب فيه مشعر
اثابه ح
بالعلة لدلالته على تقدير اللام الدالة
على العلية لا يقال ينبغي ان لا يقع
الظرف ايضا مقام الفاعل لان
قوله لان النصب في الظرف مشعر بالظرفية فلا يقوم مقام الفاعل فات علة النصب والاشعار بالظرفية ح
النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول
ربما يحصل الاشعار بالظرفية
بنفسه اللفظ نعم يجوز ان
اي مشرع الدارة
يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية
اي يقوم المفعول له بلام مقام الفاعل نحو القرينة العلية ح

بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقوم
الفاعل لكونه جوابا لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام
الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب التاديب
والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور لحكم
ولقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن السؤال
بشيء من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان
مجرورا لا مقدرا لا مذكورا فمعنى قولهم ان المفعول له جواب
لم انه مع عامله المقدر يصح ان يذكر في جواب السؤال
عن اللمية فاذا قيل لك لم ضربت اقلت ضربت ادفع
للتاديب قوله تعيين له خلافا للكوفيين وبعض
المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى لاستدلالا
بالقراءة الشاذة في قوله تعالى لولا تنزل عليه
القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليبكوا قوما
بما كانوا به يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي
المؤمنين مع اظهار المصدر قوله شذة شبه بالفاعل

قوله نجي آه ومفعول ما لم يسم فاعله ننجي مصدره المتضمن ولفظ المؤمنين مفعول به وانما فصل بين عامله بقوله وكذلك لان ما هو مفعول ما لم يسم فاعله ههنا متضمن وفيما قبله حرف فصل اكتفاير هين

فيه لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه
حقيقة والى عبده مجازي اذ الايقاع الغير
الحقيقي امكانهم وفي الله نفي قولهم لايمكان
الى المجاز بي امكان الحقيقة ان الكلام اذا
دار بين الحقيقة والمجاز كما فالحمل على
المعنى الحقيقي متعين لان التكلم بالحقيقة متعين
به امكان التكلم بالمجاز فالاظهر
الايقال ان الاسناد الى ماسواه
مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي به
وجوه يا بقوله ان قلت فاي
علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر
والمفعول بالواسطة قلنا النسبة
الى الآخير ظاهرة واما النسبة الى
الاولين فلان هذا الفعل لما
كان نوعنوعا لان ينسب اليها

ما هو محل للفعل وقابل له وكان الاولان
محلين للانفعال وهي مؤثرة فيهما نوع
تأثير حتى يوفا بهما كانا شبيهين
بالحي القابل واما النسبة الى الجهد
فلانه انما الفعل وذلك لان قولك
زيد يزيد سيد شديد فقوة فعل سيد
شديد فان قلت هذا التحقيق
يقتضي نفي النسبة الايقاعية
الى السائر الفاعل عند قيامه به
الفاعل وهذا النفي لا يتصور مع وجوده
حرف الجر نحو ضرب في الدار
فان النسبة في ليست الا ما استفيد
من حرف الجر نحو ضرب في الدار
ان الدار مظروف فيها لانها ظرفية
مجازا قلنا هذا النفي في المفعول بلا

ما هو المفعول به
بحسب المكان
أي بحسب الزمان والمكان
أي الانفعال هو مؤثرة على صيغة المفعول
أي بحسب الزمان والمكان
أي ظرف الزمان والمكان
هو المفعول به
أي هذا الجهد
أي هذا المفعول به
بقي نسبة الفعل الى المفعول به الى التحقيق
أي عند المفعول به
أي نفي النسبة الايقاعية
أي في وجود حرف الجر

واسطة إما في المفعول بالواسطة فلا نقع هنا لان الرابط
المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي يقع هنا سئال
احدهما ان يأتي كريمة يقتضي ان يوز نسبة الفعل المتعدي
بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الحاصل له فينبغي ان
يقيد ليجيء قام الفاعل اذا وجد كون عمر بزيد يوم الجمعة
ان التقريب في كلامه وثانيهما ان النسبة الى سائر المفاعيل
لما كانت بطريق القيام وجب في قيامها مقام الفاعل هو
الواسطة عليها ولم اجد في كل نقلا فما الفائدة في القيام
في الفائدة فيجب ان يوز ما يقوم مقامه في كلها ولهذا الا
يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالته
الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قولهم فالجمهور سواء
عما سنذكره فيشبه بالمفاعيل بالواسطة واما قيدنا
بذلك لان الظرف وان كان بعضه هو مفعول فيه
عندهم فلا يطرح بالتشبيه وان لم يكن فالجمهور سواء
فيما لو قال والبواقة سواء لكان اخصر واظهر

يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع
وقوعها موقعه في ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود
المفعول به واما الجهول فحالها على عدمه فالتوضيح بحالها على تقدير
وجوده مستدرك مع انه اذا اراد التقريب بهذه من قال ان
البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التقريب بهذه
من قال ان المفعول به اذا وجد مع الفاعل لم يتعين فحال
اذا وجد آه اي جميع ما سوى المفعول به اذا وجد مع
الفاعل لم يتعين وهو الزمان المبين والمكان المبين
والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يجوز
المفعول بالواسطة مستغنيا لان يقوم الفاعل لانه مفعول به
قلت صورة الجر لما كانت منافية لحال الفاعل اعني الرفع
منعت من ان يوجد في درجة المفعول بلا واسطة فصار اي
في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما يتسابق
اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد السكوت الشامل لجواز وقوعها
موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه الفاعل حتى يلزم ان لا

وقوع المفعول به موقع الفاعل

واعلم ان واحدا من هذه الثلاثة اذا اقيم مقام الفاعل لا يجب ان يكون الفعل
بالواو جميع رفع كذا قيل

يجوز لترتيب الجزاء على قوله وان لم يكن محضا لان فيه

محض الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يجوز الاول من باب

اعلمت اولى من ثانيته لانه اذا كان مفعولا للاعلام فاعل

للعلم واما عند عدم آه ان قلت يجوز في الباب يلزم

المفعول الثاني في مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان التأخير

وان حل على انه مفعول ثاني لكنه لما كان صالحا

لان يكون مفعولا اولا وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن

ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا ما يحترزون خوف الالتباس

ومنها المبتداء عطف على قوله عند الفاعل قوله اذ من جملة المرفوع

بيان لما حاصله لا ان من للتبعيض وكم ان يريد التبعيض

بتقدير المضاف اي من جملة افراده على ما هو الاصح

فيها اي في باب المبتداء والخبر وهو ان يجوز المبتداء مسندا

اليه وان جاز ان كان مسندا فانه مبتداء يصار اليه للضرورة

ولهذا لم يكن قايم في اقايم ابوه زيد مبتداء لاحتمال ان يجوز

خبرا لزيد وليس لهذا القسم المبتداء خبرا لانه هو وقوعه كلام

قوله فانه اي وان كان مسندا من المبتداء مبتداء يصار اليه للضرورة حيث لم يوجد فيه الاعراب سوى الابتداء وقال

النحاة الحاذية للمتأخر ضرورة توجيه رفعه انه خبر المبتداء بعده ٥

ح س ى ل

قوله مقام التوقيف اعني هو ما السند اليه الفعل او شبهه قدم عليه دقوله احد محفوظ حاكم يسم فاعلا كما محفوظ حذف فاعله يفيد الحصر اذ الحصر الى جهة ترجمان

كلام تام كما الفعل مع فاعله فلا يفيد لتقدير خبر مسندا اليه كما تكلف

فلا يفهم

كثير من النحاة قوله واشتراك هذه العلامة المحذوف يعود بنا يؤيد

اي الاسم للوقت

اللبس عن العوامل اللفظية لان الاسناد اما الى شيء او الى شيء

اي الظرف الاول

شيء اليه قوله او قيام اتى بصيغة الفعل الدالة على الحدث بناء وزمن

اي قائم الفاضل المهندس

احد من الباقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التوقيف يلزم

اي ذاهب

اطراد وانفكاك امالية اكثر في بعض الحدود وبدلان صيرورة

اي اذا وجد اي اعتبار ما في

يفيد الحصر اذ قد في الذهن عند صدور الباقين

التقديم على صيرورة الاكتفاء اولا يراد التقديم بالحصر فيفيد

على الثاني لازم اي التقديم بالحصر

رضا على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفعل

اذ في الوجه الاصح

تفيد حصر المسند لاحصر المسند اليه لو سلم فكذلك في كتابي كيد الحصر لان

صيغة اي حصر المسند اليه بناء على ان حكم الفعل قد يجيء لحصر المسند اليه كما في قولك او كيد لهم

اذ في قوله فالمبتدأ

المسند اليه اذا عرف باللام يفيد حصره على المسند والسلم

وهو المبتدأ اذ في قوله فالمبتدأ اي هو اللام اه

انها لاحصر الحصر يقول ان اسم الفعل مبتدأ عند النحاة فكيف يصح

صيغة الفعل لاحصر الحصر لا التأكيد اه

الحصر على زعم اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه

مبتدأ فيلزم

ومن الواجب ان يحكم عليه بهذا التوقيف دلما يخفى ان الحصر

اي التوقيف اي اتفق عليه

ليس للرد قوله لان اسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه

اي الرد الاول

مقابلة للصفة بحيث ان يسند القسم المبتدأ صفة مثل ضارب

عبارة الشرح يقتضيه

وفيه نظر لان قوله الحصر يفيد لهم الفعل مبتدأ لا يوجب ان يفيد في القسم الاول للجواز ان يفيد في قسم الثاني ويؤيده تنظر كونه مبتدأ كقولك

قائم الزيدان لا يقال لا يفيد بعد حرف النفي والف الاستفهام كونها عاملا بدون الاعتماد بخلاف الصفة فتشارك الفعل للمبتدأ في كونها مسندا جوازا عن

العوامل اللفظية كما في وقوعها مبتدأ كالصفة

القول

محمد

قوله مثل ضارب اه يعني ان لفظ ضارب جملة اسمية مسند اليه ومحمول ظرفه ومسنده فيخرج المعنى في هذا المثال محمول على زيد فيفيد نظر لان ضارب سهم باعتبار اللفظ ومعنى الوصفية غير معتبرة فيه فيخرج الجملة اذا سمي بها صفة ح

فزيد ضارب محمول على زيد ح ح وتقديرا اداة تاء ديلا

وذكر فيما يجري مجرى اسم موصوف ح نحو ان تصوا حوا مستجابا

عليهم اأ انذرتهم ام لم تنذرهم ح ح يجوز فيها اعمال ما يجري

لفظ التجريد يدل انه يقتضي سبق وجود لان امكان الوجود

واهمالها قد تنزل منزلة الوجود كقولك فيقوم البيرق وصفق

جسم الجوهر ح اللفظية ح وقيم نسبة اي الى الكل ح

اي الذي لم يوجد فيه عام لفظي اصلا

يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة

في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما

باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية

فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم

وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد

هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة

ان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير واف

اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد

فحاصل ان حملت اه اي ان حملت عبارة المصنف على القضية المعدولة لافادت القضية السالبة افاده عموم السلب حتى لا يرد ان عموم السلب انما كان يرد في حيز النفي لان المراد من قولنا لا رجل في الدار من قبيل قضية معدولة والا يلزم من قبيل قضية سالبة فافهم

وهو مجرور بالباء الزائدة ومرفوع على انه مبتدأ اى والكاف منصوب مفعولا وزيد فاعل سد مسد الخبر كذا في الشرح

ان احترازا بالعوام اللفظية فان الشيخ المبتدأ

وأخذ بكتابة ان واخواتها ليلا يتوهم

علة لقوله احترازا عن العوام اللفظية فان الشيخ

التوهيم

بقولك بحسبك زيد او ذلك لان

اى بيان الرد

الذهن لا يسبق من العوام اللفظية الى

لان المراد بالعوام المطلق اعم من النوعية والشخصية

خصوص النوع الشخص فكانه اراد

التوهيم الذهن والمفهوم ان الذهن وهو الحقيقة والفهم

بالعوام اللفظي مايوثر مؤثرا في المعنى اه

بيان لارادة بالعوام اللفظي مؤثرا في المعنى اه

وذلك لان الظ ان المؤثر لفظا مؤثر معنى

وكان تقول ايضا ان الكاف الزائدة

اى كانه اى

كالعدم وان التجريد اعم من ان يوثر

لانه غير مبتدأ اى

حقيقيا او حكميا فان قلت كيف يتم ان لا يجوز العطف

اى انه جائز

على محل بحسبك زيد

لسلم ان بناء على كونه مرفوع محلا

علة لقوله لسلم

او هو محل المبتدأ وهو محل البعيد

بالابتداء قلنا لم جواز ذلك فيما

اى جواز العطف على محل بسلم ان جواز

على توهم ان كونها كان مبتدأ ولا يجاب

توهم جواز العطف زيد خلافا لبعضهم

بان ان لا يغير بعض الجملة فكيف كلها

وهو زيد قائم

الكاف الزائدة وفائدتها التوكيد

التوكيد بيان

لان العقيبة او قضية لا رجل في الدار مثلا سالبة لا معدولة الموضوع لان حرف السلب اعني لا ليس جزءا من الموضوع فكيف يصح العطف
على المجموع من لا معدولة الموضوع لان حرف السلب ليس جزءا من الموضوع وان كان حرف السلب جزءا من الموضوع يسمى معدولة الموضوع
وان كان جزءا من المحمول يسمى معدولة المحمول

اما اولا فلعدم دخوله في المبتدا او اما ثانيا

فلان غير حاكم لمادة الشبهة بجواز العطف

على الضمير المستتر في الخبر المنفصل انما نفيرة

لفظ المبتدا او لا يصح الجواب عنه بان العطف

ليس على المبتدا بما هو مبتدا بل على المجموع المركب من

لانه اما لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع

وثانيا قسم المبتدا قد اشار اليه بان المبتدا

مشترك معنوي لان لفظ المبتدا مشترك

لفظي كالضرب اليم الشيخ المرفع والملزوم

استعمال اللفظ المشترك في معنيين

او المفهوم من لفظ او لانفصال الصفة الواقعة

الحقيقي ومن قال انها لمطلق الجمع

بالجمع امتنع بالمشتق لان

اجتماع القيدين بتين وانما امتنع

ادخالها عليها فلو ثبت كان بالاستقراء اعرض

قوله واما امتناع ارتفاعهما هكذا في النسخ التي رأيناها وكان الظاهر واما ارتفاعهما بسقوط لفظ الامتناع اذ لا معنى لحمله واما كونه باثبات لفظ الامتناع
جوابا لسؤال مقدر لاثبات المدعى المذكور بان يقال كانه قيل ان امتناع ارتفاعهما يقتضي ان يكون لفظ او لمنع الخلو فما معنى قولك لم يأت بشيء هو خفيف مستقيم
لانه ع يكون قوله واما امتناع ارتفاعهما جوابا باثبات الارتفاع بالاستواء وهذا كما ترى يشهد بكون لفظ او لانفصال الحقيقي الذي يدعي هذا الخصم فيكون
الجواب جوابا عليه لا له لان معنى كون لفظ او لانفصال الحقيقي كونها مانعة الخلو مع كما قررنا فمعنى ارتفاع الارتفاع والاجتماع ممتنعين والجواب باثبات
الارتفاع يكون منافيا لكونها لانفصال الحقيقي ومن المعلوم ان هذا الخصم لا يدعي ما يكون منافيا لما ادعاه بل الصواب ان يكون لفظ الامتناع مسرجا وان يكون هذا
جوابا لسؤال مقدر على كون لفظ او لانفصال الحقيقي وتقديره ان لفظ او اذا كان لانفصال الحقيقي يكون ارتفاعهما ممتنعا كما يكون اجتماعهما ممتنعا فما الحال
ان ارتفاعهما ممكن عقلا فيجوز بثبوته فلا يكون لانفصال الحقيقي بل لمنع الخلو فما هو الجواب ان ارتفاعهما لو كان لثبت بالاستواء اذ لا دليل غير ما يثبت
الارتفاع ولكنه لم يثبت بالاستواء فيكون الارتفاع ممتنعا كالاجتماع فيكون لفظ او لانفصال الحقيقي لا لمنع الخلو والله اعلم كتبه الحال حرره قربان علي الفندي

قوله او الصفة لفظة او لانفصال الحقيقي قوله فلو ثبت كان بالاستواء فيه استثناء مجيء به لاثبات امتناع ارتفاعهما يثبت كون او لانفصال الحقيقي تقريره
لو ثبت كان بالاستواء لكنه ثابتا فهو بالاستواء لكنه ليس بالاستواء فليس ثابتا فلا يثبت اجتماعهما وارتفاعهما حرره عبد الكريم

واعترض على بيان التوضيح بقوله بقائم ابوه زيد لقد
التوضيح على انه ليس بمبتدا كما ذكرناه واجيب بتقييد الصفة
ايضا يوخذ غير هاهنا بين صالحي كونه مبتدا وليها ولا يخفى ان التوضيح
لا يدل عليه اذ جاز ان يجري بحريها كقوله فانه فوز
ما لم يرد الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام الا على حذف
اذ حذف الالف ليوخذ احفر واشم فيه غير انما وغيرهما وغيرهان
كلمات الاستفهام وكونه فيها كذكر الالف لا يخفى ان مثل
هذه الاعتبارات لا يناسب كيفما آه واين ومتى وكيف وكم
واما ان اما التمييز فهو ما ذكرناه ظاهر واما التمييز بمن
فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائم صفة صاحبه
لان يوخذ خبرا لمن وما يصلح ان يوخذ خبرا لا يصح ان يوخذ
مبتدا وانما تمثيله بقوله من ضارب زيد على ان من مفعول
بضارب وقد علم ما ذكرناه او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف
او من باب عموم المجاز كان يريد بالظرف معناه اللغوي اي
البارز فلم يجز تثنيته على اللغة المشهورة كون الصفة مبتدا

ايضا مع انه مخالف لما ذكره لصحة التعبير عنها باللام يمكن
ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه باللام فيقال
ربط فان ربط يضرب الى زيد ليس يصح هو ربط اللام
الذى اقيم مقامه الى زيد يصح هو ضرب زيد فبقى امر الحال - اللهم الا ان
يقال يراد باللام الكلى لفظ يفيد معنى واحدا ويصح التعبير عنه باللام
فح فلا يصدق على يضرب زيد يضرب زيد وكذا لا يصدق على
يضرب زيد يضرب فح اى ما يؤتى به للاسناد وقد اشار به
الى ان الباء متعلقة بالالصاق المتضمن لا باللاسناد لانه ليس
متعلقا بالمسند فلا حاجة الى الباء فح وكان ان يقول
المراد به المسند به الى المبتدأ بقرينة انهما كانا متلازمان
كما اشار اليه بذكرهما معا فى العنوان فح او يجعل الباء
بمعنى الى قال قدس سره فى الحاشية وكان الكتبة
تغيير العبارة ان لا يشتبه المسند اليه المذكور فى تعريف
المبتدأ ويظهر بقوله فائدة والا لاحاجة اليه اصلا فح
بناء على وجه عدم الاحتياج اليه فح وعلى التقدير ين يحتاج

ايضا مع انه مخالف لما ذكره لصحة التعبير عنها باللام يمكن
ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه باللام فيقال
ربط فان ربط يضرب الى زيد ليس يصح هو ربط اللام
الذى اقيم مقامه الى زيد يصح هو ضرب زيد فبقى امر الحال - اللهم الا ان
يقال يراد باللام الكلى لفظ يفيد معنى واحدا ويصح التعبير عنه باللام
فح فلا يصدق على يضرب زيد يضرب فح اى ما يؤتى به للاسناد وقد اشار به
الى ان الباء متعلقة بالالصاق المتضمن لا باللاسناد لانه ليس
متعلقا بالمسند فلا حاجة الى الباء فح وكان ان يقول
المراد به المسند به الى المبتدأ بقرينة انهما كانا متلازمان
كما اشار اليه بذكرهما معا فى العنوان فح او يجعل الباء
بمعنى الى قال قدس سره فى الحاشية وكان الكتبة
تغيير العبارة ان لا يشتبه المسند اليه المذكور فى تعريف
المبتدأ ويظهر بقوله فائدة والا لاحاجة اليه اصلا فح
بناء على وجه عدم الاحتياج اليه فح وعلى التقدير ين يحتاج

القسم الثاني من المسند اما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن
فيه ان ضارب في زيد ضارب في زيد ضارب ابوه
يخرج عنه لانه مسند الى فاعله الى المبتدا مع انه خبر وهو
اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله
لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب
اجرى الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد
بالاسناد الى المبتدا اعم من ان يوقع اسناده الى المبتدا
بنفسه كما في زيد ضرب او الى ضميرين او الى متعلقه وفيه نظر
لان ضارب باسم يسند الى شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة
التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولا ناقصة
يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب
ويضرب في زيد ابوه مع انها ليست افادة لزيد قطعا او بزيد
اللهم ان يراد التقييد عما فلا يؤثر فالاولى ان يفسر
الباء بمع اي ضم الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد
اليه او الاسناد الى شيء ما قلنا العوام في كلام الخواص

قوله لكن فيه ان ضارب اذ قد يكون مسندا الى المبتدا او جزء الخبر الذي هو حسن افندي
قضاه لان ضارب في زيد ضارب ابوه مسند الى فاعله اعني ابوه حسين افندي
اي ج

ع لان الاسم يعمل لا يضرب باعتبار وجوده
وحفظه بل باعتبار تعلقه

قوله او الى متعلقه اي متعلقة المبتدا او ضارب مسند الى متعلقة زيد اعني ابوه ع

قضاه ع انها اي يضرب التي في زيد يضرب ليست افادة لزيد بل اخبار مفوضة لزيد

قوله زيد تقدم رتبة واي ضمير جعل الكلام مبتدا اي في اول الكلام حقيقة او حكما وجودي فيؤثر ذكره في العوام بالعوام في كلام الخواص اثرات وهذا مفروغ عنه فافهم

قوله ما جعله اى ما عبارة عن قول عبد القفور الاول ان يغير الابتداء بجعل المسند اليه خبرا
قوله ثانيا غير المتكلم والمراد من تأخير المتكلم ان يقول المتكلم زيد قايم بالواو ترجمان

الوجه علامات لبيان غير المتكلم لا مؤثرات والحكم التي هي يجوز ان يكون
علامة على ان ما جعله اولى امر اعتباري فلا يلزم ان يكون
مؤثرا ليسند الى شيء كما في قسم ثاني من المبتداء او ليسند
اليه شيء كما قسم الاول من المبتداء انما قال ذلك ليخرج القيد
الذي يوجد للعهد فمعنى الابتداء عاما في المبتداء واجز
لطلبه لها على السواء وقال الاخوند ان هذا الوجه قوي
عند الشيخ الرضي وهناك قولان اخران فلكونه قدس سره
لم يعتد بهما لان المبتداء ذات واجز هال من احوالها
غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان قيام هذا
الدليل جائز في القاعم فينبغي ان يوجد اصله التقديم اجيب
بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه
ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر امر اللفظي دون
المعنوي لان امر اللفظي طاري والاعتبار بالطاري دون
المعهود عليه وبان النفي محتاج الى المسند والمسند مستغن عن
النفي فاراد في الجملة اذا ركبت منهما تقديم المستغني على المحتاج

قوله فيه ان يوجد هذا العالم فيهما
كما في ظننت زيدا قايما لان
المتفق عليه ان العالم في المفعولين
ظننت لا تقتضيه
لهما جميعا الاقتضاء الذي
به يتقوم المفعولية
فلا بد من اخذ القيد لانه لو لم
لم يتحقق ذلك المعنى ان يوجد
الا عرضا منه تامل

قوله فيه ان الابتداء عامل في المبتدا
وهو ظاهر والظاهر ان العامل في المبتدا
هو الابتداء المسند الى المبتدا
فالابتداء العامل في المبتدا
يغاير الابتداء العامل في الخبر
فالعهود بالابتداء العامل في المبتدا
للابتداء العامل في الخبر
يوجد الابتداء العامل في المبتدا
مطلقا سواء
قوله هذا الدليل جائز في القاعم
اذ القاعم ذات والعلم حال
من احواله فاذا كان الامر
كذلك ينبغي ان
يكون اصله التقديم

قوله ومرتبة العالم قبل مرتبة
المعمول لان العالم مؤثر فيه والمعمول
مؤثر فيه فمرتبة المؤثر قبل
مرتبة المؤثر فيه تامل

قوله فلكونه عاملا في المحكوم عليه
اذ المحكوم عليه هو القاعم
والعالم مقدم على المعمول
فلكونه عاملا في المحكوم عليه
يجب تقديمه عليه
بالبناء على القاعدة المذكورة
وهو التقديم

لما كان التخصيص منحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان الاسب
ان يقول اذا خصصت بمثل ولهذا وجدنا آه لان لفظ ما
تنبيء عن عدم الانحصار فلا يقال اشتركا واحتمالا ارتجالا
برقة وحيث وصف بالهوى كخصيص بالصفة التخصيص
الهوى بالصفة صحيح واما التخصيص النوعي بها كما في امثال
المثال المذكورة فغير صحيح مناقشة لانه لو كان
صحيحا لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء
بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني جسما ما
اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالعموم
والخصوصية المناسبة للمفهوم من نحو ان قلت اذا لم يكن
من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلت من باب
التخصيص بالعموم اذ لا يشتبه فرد ما عن هذا الحكم فالعموم
فيه اظهر من عموم نكرة في جزاء لاحتمال فرد ما احد
وعنه ان قلت لم يوصف بالهوى لم يصح الابتداء
به لعدم صحة الحكم عليه قلت فرق بين صحة الحكم وصحة

قوله اندراج النوع في الفصل من جنس في الجنس وباعتبار اندراج النوع الكلي من جزئي في الجنس ه

التمرية

لان الطبيعة النوعية تقتضي التفضيل على الطبيعة بل اولويته فيعلم
الحكم على كل فرد الاول فرد من جنس اخر فضل على فرد اخر
من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار
الاندراج في الجنس فيهم الكل اولان العبارة لما لم تدل على
خصوص فرد كان المتبادر ان يراد الجميع حذرا من الترجيح
بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في مقام الخطابية قف
لتخصيص مما يتخصص به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل
بمنزلة ما في تخصيصه خفاء قف اذ يستعمل في موضع ما اشهر
فانا ب الاشر يعني ان الكلام محمول على التقديم والتأخير
كما قالوا انا عرفت قف وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره
قيل يعني تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في حكم
الموقت وحالها يعني ان السامع كما لا يتنوع عن اجنبها
الكلام اذا كان المحكوم عليه موقتا فلا يفوت الوضوح
الكلام كذلك لا يتنوع عن اجنبها اذا كان الحكم مقدما فلا
تضر النكرة بالافهام قف قد يوجد خيرا بالنسبة الى الكل

قوله جزاء عن الترجيح بلا مرجح يعني اذا فرض ان الجنس يقتضي ... لان الجميع شامل للكل ... حسن

قف بمنزلة ما في تخصيصه خفاء ... في تخصيصه ... كما قالوا انا عرفت يعني ... حمل الكلام على التقديم والتأخير ...

لان الكل لا يتعين ... بالنسبة الى الكل ... اذا كان ... بالنسبة اليه

بالمعنى مصدر سلمك الله اى جعلك الله سالما فالاصل سلمك
الله سلاما فلم يكن مخصصه بالمتكلم بالفاعيد ان قلت يرد
على اختياره ايضا ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم
بقوله قلنا التقدير بركب الاصل سلمك الله من حدوث ذكر عليك
فلما حذف الفعل وحقه التقديم وقصد الدوام زيد لفظ عليك نعم
يرد على تزييفه انا لا نسلم بطلان قولك سلام عليك عليك
لان قولك مبتداء وسلام عليك ابليان او بدل او قولك
وعليك خبره وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب
قلنا الخطاب الثانى لتعيين المخاطب بالاشارة من اللفظ
الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يوجب تكرارا بفهم
ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه
آخر على ما قيل وهو لزوم اخذ الخبر فى الخبر تقييد وهو الخ
نحتاج الى التقييد اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب عنه بان نفى
سلمت قلت السلام عليك وهو يوجب عين الخبر كيف يحتاج الى
التقييد لانه موقوف وبان سلمت نفاه قلت سلمك الله الذى جعلك الله

تقوله واجيب عنه اى عن التزييف فى تاء عم لان يفهم من هذا التقييد تزييف سلام وتخصيصه لكن بالاضافة لياء المتكلم
وفى التقييد السابقة يفهم من غير المتكلم فى سلمت فيلزم التكرار بين التقييدين ويكون الجواب بان هذا التقييد لشدة

الى احتمال آخر صاد محمد افندى رحمة الله عليه

تقوله يلزم اخذ الخبر فى الخبر وهو قلت سلام عليك او سلام فى هذا اخذ فى الخبر بالفتح وهو سلمت سلاما فيدور اى يفيد فى الكلام دور فان الثانى يتوقف على الاول من جهة التقييد فى الاول يتوقف على الثانى من جهة الاخذ تاء م صاد محمد

لان معنى سلام عليك ان كان سلمت سلام عليك معنى سلمت قلت سلام عليك يلزم الدور قوله وهو اى سلام فى الخبر بالكسر وهو سلام عليك محتاج الى التقييد مرة اخرى يعنى ان سلمت سلاما كما اجيب الى التقييد يقول قلت سلام عليك مرة اخرى محتاج فى الخبر بالكسر الى التقييد يقول قلت سلام عليك فيقول معنى قلت سلام بعد تقييد الثانى قلت سلام عليك وهذا اى يحتاج سلام فى الخبر بالكسر الثانى الى التقييد ثالثة الى غير النهاية فيتسلسل وهو باطل بالاتفاق صاد ركى محمد افندى

قوله اصلا لان كلمة قد تفيد التقليل وقلية كون الخبر جملة وتفيد كثيرة كون الخبر مفردا والكثرة كون تفيد الاصالة والقلية تفيد النوعية لان ما لا يوجد اصلا لا يوجد كثيرا من وبتقسيمهم ايضا العلامة التفتازاني في المطول في بحث المسند جملة من جملي

يوجد جملة للاشارة الى تقسيمه كون ازاده اصلا قوله او خبر
اي جزء
قد يوجد جملة لم يتقيد بكونها خبرية فكانه تبع جمهور النحاة
اي جملة
في ان الانشائية لو كانت قسمية صح ان تقع خبرا
اي جمهور النحاة
مثل اقسمت بالله لافعلن كذا
للمبتدا او منهم من نفوا متمسكين بامر طائفة وقد
اي كون الانشائية قسمية خبرا للمبتدا ح
اي لا فائدة
تبع السيد الشريف قدس سره هؤلاء متمسكا بان الخبر
اي من نفوا
مسندة لا
قوله على المطول في بحث المسند
قال
يجب ان يكون هالا لان احوال المبتدا والمنشا يباين احوال
المبتدا الابتداء وبيانه مثلا اذا قلت زيد اخوك فطلب الخبر جهته
انت لانه امر حاضر
قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه
بلا مناء وفيه مذهب الجمهور
متعلقا للطلب الكونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال
اي كونه مفردا من
في حقه زيد ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا
كالظرفية
اي اخوك زيد
لان الشرطية عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور
اي الجزاء
والجزاء السببية او فعلية وايا ما كان والجملة مستقلة لكنها لها
اي ان
اي الجزاء
على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدا
عط
محلا للفائدة اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان
اي المبتدا
عبارة عن المبتدا
فيها رابط فانه وان لم يكن محلا لذكر الفائدة كنه يصير
اي المبتدا

قوله وقد يوجد جملة لم يتقيد بكونها خبرية الخ اي الجزء عنه على التقييد في المطول في بحث كون المسند جملة فان شئت فارجع اليه من جملي

قوله والجزاء السببية ان كانت جملة فان مفصل او فعلية منهم ان الجملة فصلية وان كان الجزاء السببية ثم في القسم وان كانت فعلية ثم الفعل فلما عائدة الى ازاده الشرطية بالذكر حين

قوله ولو بالظرفية والعاقبة لانه في الحال لا يوجد الجزاء حال كونه جزاء لا يوجد السببية ولا فعلية بل متعلق بالشرط وهو ما اليه والجملة ما يفيد الحكم فائدة تامة بل وقوع الشرط فيفيد الجزاء جملة بعد وقوع الشرط ح

قوله كما يتصف بصفة نقيض متى زيد قائم لان زيد يتصف بالقيام وهو صفة نقيض ويتصف بصفة ما يقصد به متى زيد ههنا قد يتصف بصفة ابيه وهو نقيضه ح

ΒΑΓΓΥΑΝ
TUBOMANYOS
AKADEMIA
KONYVTARA

فلم الفائدة التي تظهرها الرابطة فان الشيء كما يتصف بصفة نفسه
يتصف بعدم صفة فما يتصف به عمرو فاما ان يتصف بضده او بغير ذلك فلا بد في
الجملة - وكذا لا بد في الخبر اذا كان مشتقا او جامدا هو في تأويله
المشتق كهذا القائم عمرو فيه كلفة القائم المكان المستوي والوقح
شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكلفة تأكيد
للفظ كلفة
قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد والمبتدأ بالاتفاق
سواء كان مفردا او جملة او مشتقا او جامدا او لا او
على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا في قولهم كان زيد اخاك
كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان واجيب
عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالته كأن على الزمان ودلالته
على الحدث فثبت الدلالة على معنى محقق بزمان فصار كقولنا
القيام فلم يكن بد من الضمير فيه ليتعلق به اللام لانها لا
تتعلق باسم
لشبه اللام لشبهه بالاضافة فيما
في وضع المظهر موضع المضمر ان كان في موضع التعظيم جاز نحو
والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يوفى بلفظ الاول وعند
الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات

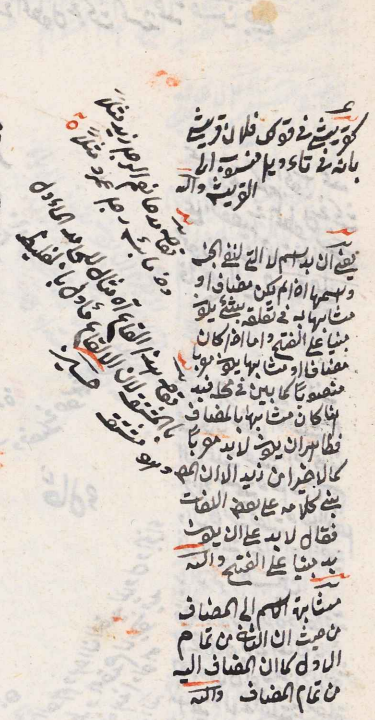

قوله اذا كان الخبر آه والفرق بين الابتداء والتفسير ان التفسير مشروط بسبق الابهام بخلاف العين فانه غير مشروط به فالتفسير اخص من العين مطلق والاخص لا يستلزم اخاه والاعم يستلزم اخاه الاخص ترجمان

انا لا نضيع اجر من احسن عملا اى لا يضيع اجرهم قوله

ويكون الخبر تفسيرا للمبتدا اى قيل لحاجة الى العائد اذا كان

الخبر عين المبتدا كما في المثال المذكور نحو قولك مقولة زيد

قائم قوله اذا كان غيرا دخل الحذف قياسا اذا كان

معلوم مجرورا بمن في الجملة الاسمية يحذف المبتدا فيها جوازا ومن المبتدا

الثاني صفة لجملة الاسمية

الاول لان جزئية تشوبها الغيرية فيحذف الجار والمجرور للتخفيف

اى المبتدا الذي كان المبتدا الاول اغنى منع

وهو صفة ان كان المبتدا الثاني نكرة كما في السمن

منوان بدرهم وكذا ان كان موصوفا باللام كقوله البر الكر بستين

اى البر في المبتدا الثاني وهو صفة الاول

درهما لان التوصيف يغني غالبا لقد امر على اللئيم يسبني

غالبا اى لا يقصد بالكثرة الخصوص وهو ظرف

ويجوز ان يحذف هالان الضمير الذي في الجار العام فيه اجزاء

اى الجار والمجرور اغنى منوان بستين اى في الجار والمجرور

وجه بنبغي ان يقدر منه مؤخرا ليلائم ما تقول بكذا ان قديم

لفظة من اخذ

الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي ان كان غير

وهو الظرف اغنى بستين اى العامل عطف تفسير

ظرف كما في الضمير المنصوب والمجرور لانه الضمير في قال قد

اى غيره ذلك او المحذوف

سرني ان يشيب الكريمان وازهر مشرقة انيقة الكمائم

لانه عمدة بخلاف الفضلة

عشرون وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد

اون ايكة وسق اى صاحب

والوسق يوزن الى اردب والصاع بيك رقة درهم

قوله وهو صفة آه لان بيانية ان كان ما قبلها نكرة صفة لا حالا كما قال صاحب الديباج ترجمان واغنى جاز

رفع منوان مبتدا اى مع انه نكرة لانه تخصيص بالصفة وهو منه

لتقديره منوان حاصل منه

عن

حصر تقديره

وعلى كونه مقطوعا اى يجوز ان

يكون صفة له ايضا وان كان

فيه حذف الموصوف مع بعض

لان الحذف على الترتيب التفضيلي

والشرط ما يذهب اليه المحققون

في مثله رعاية جانب المعنى

لانه اهم هو به مولانا عصام

الدين في شرح رسالته

الفوائد الضيائية في قوله

للعلامة المشتهر حسن افندك

واعلم بحصل هالان الخبر وان

لا يلزم في تقديم الحال على العامل

المعنوي لانه لا يجوز الحال عن

المبتدا عند الجمهور وان كان

جايزا عند ابن مالك على ما مر به

مولانا عصام الدين في بحث

غير المفرغ في قول المصنف وفضلا

جر على المفعول حسن افندك

لاحتياجه الى الفهم كالمفاعيل والظرف اليه كنسبته له الا ان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في والله اعلم

والمجرور المبين قوله وما وقع ظرفا او جارا ومجرورا وهو الجار
والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف
اسما لكان الظرف جارا ومجرورا اصطلاحا فيجوز ان
يريد بهذا الاطلاق كما هو الظاهر من الشارح قوله اي الجار والمجرور الذي
وقع ظرفا زمان او مكان ههنا فوائد اولها انهم قالوا ان
الظرف الزمان لا يقع جارا ومجرورا على العين اذا ما يقوم بنفسه
ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا يتقلب لها بالزمان
وفيه ان الظرف مطلقا متقلب بالحصول والاستقرار عنهم
وذلك يعني وان العين اذا ما يقوم بغيره لا تتقلب بالزمان
الا باعتبار ما فيه الحدث فالوجه ان يقال لان الزمان
لا يتقلب بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان
الازمنة اجزئية ظرف للمحلوقات الكائنة فيها كلها فلا
فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا
الا لبعضها وقيل ان يجوز الازمنة ظرف لكل المخلوقات فلا يتقف
عدم الفائدة لجواز ان يتوهم السامع جاهلا بكونها مصاحبة مع الازمنة الجزئية

قوله الجثة بالضم وفتح الثاء المثلثة وتشديد الخاء المعجمة الشخص الانسان الرقائم الرقاعد لغة اخرى

اي لا يقال ظرف الزمان خبرا عن العين لعدم الفائدة

اي لا يقال زيد يوم الجمعة قائم

اي فيما قيل

اي لو كان ظرف زمان او مكان وجارا ومجرورا

اي فيما قاله الخبيشي لعدم الفائدة

لان جمع المخلوقات موجود في وقت الظهر او وقت العصر وغير ذلك

قوله الصوم يوم مثال للمتوقت الجنسي جميع الزمان فان الصوم
معنى يشمل جميع اليوم وقوله والسير شهر مثال للمتوقت الجنسي اكثر الزمان

قوله لا سيما اى لا لفظ اخص
والسين بمعنى اخص اصله سوى
وما نكرة موصوفة محذوف
فصلها محذوف كما مثلنا في
او الذي ذكرت قاضيخان

معها مثلا يفيد قولك الزمان في ابريف ساعة مثلا يوف
بكونها ثالث الظرف وثانيها ما قاله الشيخ الرضي وهو ان
الظرف الزمان ان كان خبرا عن شيء باعتبار حدوثه
فان المتوقت وهو كل الجنس جميع الازمنة او اكثره وكان
اسم الزمان نكرة زيد غالبا كاليوم يوم والسير شهر
لانه باعتبار انه اياه كانه هو لا سيما في تنكيره المناسب
للمجرية ويجوز نصبه وجره في غالب الكوفيون فان في
عندهم للتبعيض ان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا
كالاول وان لم يستوف فالاغلب نصبه وجرها الاخفش
واما في قولك الحج اشهر معلومات فلتأكيد امر الحج وهو
الذي لا يستوي له الا اذا كان افعال الحج مستوفية
بجميع الشهر وثالثها ما قاله هو ان الظرف اذا
كان خبرا عن اسم عين فان كان غير متوقت فلا كلام
في امتناع رفعه وان كان متوقتا وهو نكرة فالرفع
راجح كقولك انت مني مكان قريبا اي مكانك مني مكان قريب

الظرف انما يكون من غير المتوقت
اذا اطلقت واريد بها الاوقات
الخاصة وذلك لانها كانت
بهذه الظروف نكرات تقيت
بحسب ارادة المتكلم لها بعلمية
او بالة التعريف فيقيد تعريفها
مخالف لتعريف سائر المعارف
لان كل نكرة تتعرف بعلمية
او بالة التعريف كاللام والاضافة ولهذا جعلت كالرتبة
بطريقة واحدة هي النصب على
الظرفية ايذانا بانها في نفقة
سائر المعارف وكذا ذكر
الرضي حسن افندي

وهو ظرف يتوقف
على نقض العام

والنصب والجر جائز والرفع راجح

وان فسر قوله انت مني مكان قريب بقوله مكانك مني مكان قريب او انت مني هو مكان قريب ليصح الحكم بان المكان قريب على ان
وان لم يفسر لم يصح الحكم لعدم صلاحية اسم العين لكونه وهو انت لسم الله

او انت مني ظرف مكان قريب وان كان موقتا فالرفع
او الظرف
رجوح ورايها ما قاله وهو ان كلا من ظرفي الزمان
والمكان يكون رفعه اذا كان متصرفا وموقتا محدودا ٣
وانجرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة
الى القريبة او البعيدة كقولهم ادرك مني فرسخ ومنك ميل مني
ظرف مكان اسم عين
ليلة على حذف مضافين اي ذات مسافة فرسخ وذات
ظرف زمان
مسافة سيري ليلة او مني متعلق بمحذوف الخبر اي بعيدة
لفظ مني
او بعيد هذا القدر واما انتصاب كقولهم ادرك مني على خلفك اي مني خلفك
فرسخين وميلا ويوما وليلة ففي التمييز عند الجمهور وهو
غيره
تمييز عن النسبة اي بعدت فرسخين فالفرسخان مجروران
جواب اما
لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء ماء لي وقيم انتصابه
اي الدار
على الحالية ويجوز انتصابه على المصدر واي بعد فرسخين
فاء فالاكثر الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط فان ما في ما
الفاء خبر المبتدا اي بعض الشرط كونه موصولا بقصد الجنس
وقع موصولة او موصوفة فاء على انها اي كائنون ٣
اشارة الى انه متعلق بكائنون
واقعون وفي بعض النسخ عليه فاء محذوف اي ما ذكر من الجملة
لابكائنون
الاولى ان يقدر ما يعود ع

ويجوز ان يراد منها المضاف
والمضاف اليه على التقليب
المعطوف فيه والمعطوف عليه
وقد يجر عن المضاف لانه مضاف اليه المذكور بعده لانه
نظير الدار في الدار المذكور بعده لانه
مضاف اليه المذكور حسن افندي

اميل ثلث الفرسخ والفرسخ
اثنى عشر الف قطوة والقطوة
وثلثون الف قدم بقدم
والخطوة ذراع ونصف
بذراع العامة وذلك اربعة
وعشرون اصبعا بعدد
حروف لا اله الا الله محمد
رسول الله مشكلات

فقه حكاية ان الماء الذي في الاناء غير الاناء وما فيه
على ضيق بسم الله الرحمن الرحيم
وهو نقدي

قوله كان ما في ما وقع ظرفا
موصولة او موصوفة والى
ما كان يقع مبتدا
تنتمي للشرط فتدبر

بجملة حيث التقدير بمعنى التأويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف

عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف فذكر الباء في

بجملة فيه توجيه ان الباء زائدة فلت على التمييز كـ

زيد طيب ابا اى ابا المعنى ان الظرف مقدر من حيث انه جملة

او من حيث انه جملة اى موضوع انه جملة نيابة عن الجملة او الباء

الباء للالصاق المعنى ان الظرف موضوع ملتصق بجملة ويجوز

ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا ابناء

اى الحقته المعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئي

بالكلي واحسن التوجيهات ما في الشرح بتقدير الفعل

وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال الخاصة فانها

كالحصول او الكون لدلالة الظرف عليه وقد يجوز ان يقدر

الافعال الخاصة اذا انتقل الذهن اليها بحسب المقام

ولا يجوز اظهاره لكون العام لقيام القرينة على تعيينه ووجود

الظرف مسده واما قوله فلما رآه مستقرا عنده فمعناه

ساكن غير متحرك لابد من متعلق الظرف الذي هو على

قوله بجملة يعني ان الباء في الجملة متعلق بمقدر اى متعلق ومتعلق بجملة اى بما يصلح ان يكون جملة هو فاعله على الاطلاق والا فالمقدر المقدر المتعلق هو الفعل فقط في المذهب الاصح والخبر قد انتقل الى الظرف ومذهب السيرافي لا ان الخبر حذف هو المتعلق
حاشية هندي

قوله وتسمية هذه الافعال عامة لامكان انكاف فعل اذ يصح ان يقال مثلا الضرب حاصل وموجود وكاين ومستقر وثابت وحادث ولا يصح ان يقال الكون ضارب ولا مضروب وكذا غيره
مصلح الدين

قوله ٤٤ ٣ م وهو انه في موضع ان المستقر من الافعال العامة فلم يقدر في هذه الاية مع انه لا يجوز اظهاره فاجاب بقوله فمعناه
حسن افندي

عطف على قوله في توجيه ان الباء زائدة

اى ان يقدر المتعلق اسم مفعول لانه خبر والاصل في الخبر ان يكون مفردا وكان اولى

اى الافعال الخاصة

يعني المستقر قد يجيء بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام

يعني ان العام في الظرف المستقر قد يقدر في الافعال الخاصة اذا وجدت قرينة

قيل الاستقرار في الاية فعلا عاما ولذا لم يقدر حاصلا لكون الاستقرار فعلا عاما

المستقر فلم لم يقدر في قوله ٤٢٤ ٣ اذ يجوز ان يحذف متعلق ظرف وامثاله فاجاب بقوله

قسم احكام الخمسة وهي الوجوب
الجواز بطريق الوجوب
والجواز المراد منه المستحب
والاباحة
الجواز بطريق الحقيقة
والكراهة
والحرمة
والمندوب
الجواز بطريق المجاز والاولى

اى صدره اله آه تصحيح الكلام وتقدير الفاعل للمصدر وهو اى المصدر شيخ الصدر بقرينة المصدر ان الواجب وهو الصدارة لا التصدر المصدر
فاضافته الى الكلام اضافة المصدر الى المفعول الظرف بتقدير فى ما سيجى فى بحث المصدر اى صدارة فى الكلام و تقدير الفاعل الدال فلا مسامحة
اصلا وان تقدر الصدر نفس المعنى فى الكلام مسامحة من قبيل الصفة الدال الى المدلول او تقدير المدلول و ارادة الدال تامل لا يخفى
على الصم ان اللام فى قوله وجب له للتعليل الغاى واى وجب صدارة حاله فى الكلام لوجه افادة هذا المعنى من اول الامر والاعلام من اول الامر

يكون فى النحو وغيره كـ قه مشتملا اشتمال الدال على مدلوله

سواء كانت دلالته بنفسه او بما يادة من امر يقدم عليه

نحو ازيد قايم او امرنا فرعنه نحو غلام من جاءك اعلى

معنى وجب صدر الكلام صدره اله او صدر نفسه مسامحة

قه كالاستفهام وغيره من القسم والتمنى والترجى وغير ذلك

ولم الابتداء والشرط ولو بنوع تضمن مثل الذى ياتينى

فله درهم وبالجملة ما يتغير اصل الكلام وبجعله نوعا اخر

وانما اقتضى التصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم

يتصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجئ بعده ما يغيره

لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير انه راجع الى ما

قبله بالتغير او مغير لما يجئ بعده فى الكلام فتشوش لذلك

فهنه قه وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار

لم يمثل المصنف بالمثل المتفق عليه كمن جاءك ومذهب

بعض النحاة بل غير سيبويه قيل لان من زيد معناه اى رجل

خياط مثلا والوصف متضمن للنجرية والمتقدم من الاول

ان هذا الكلام من اى نوع فالوجب فى الحقيقة للافادة لا المعنى ولا الدال لما ردى اطلاقه على المعنى مجاز ولا يخفى ايضا لا معنى لكون اللام صلة لما ردى الا انه يرجع الى التعليل المذكور لكن الصم ان الثانى فى قوله صدر الكلام لا فى قوله وجب له

الله اعلم نفعنى

قه مسامحة اى مجازا من قبيل ذكر الكل وهو كل كلام وارادة الجزء اى الكلام الذى دل على الاستفهام ونظير هذه الاشياء التاويل كثير فى المطولات على كلا التقدير ويمكن ان يوجه بان يقال ان لفظ صدر فى هذا التقدير سهو ولكن ما جرئه لقصور علمى ولقوله وهم جمل امرء من على الصلاح وهو قريب الى الفلاح لم قال الله تعالى يهدى من يشاء ويضل من يشاء

حسن الندى

وانما وجب هذه الاشياء صدر الكلام ليعلم فى اول الامر ان الكلام من اى نوع من انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير

متوسط

بهذا قول عبد الغفور

قوله فالاولى ان يقال آه يعني ان اكتفى بقوله اذ فتأويله لغات التفصيل من

الوهم الى التأويل درجة التوجيه وفيه ان مثل هذا الوهم

غير مهدب عنه لبشوته في التأويل فالاولى ان

نقول ان يقال لم يكتف به لغوات التفصيل قط او كان الخبر

فعلا له وفيه ان الخبر ان الخبر لا يكون فعلا ولا فاعلا وهو

جملة وفيه بان المراد من كون الخبر فعلا كونه فعلا صورة لا حقيقة لان

باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو قاما الزيدان لان الخبر

جملة صورة وفيه بانه لا حاجة الى لفظ له للاحتراز عن نحو

زيد قام ابوه وانه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال

سميت الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم الجزء المتقدم ان قلت

ينبغي ان يقوله ايضا اذا كان الخبر جملة الا اوعنا ما نحو

ما زيد الا قائما لوجوب تقديم المبتدا ح قلنا انه لما المبتدا

مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفي او حلوله محله

بالمقايسة على ما سبق لتكرار الكلام هاهنا بعد الا اوعنا

قط او البدل من الفاعل ثم يقال لو وجب التقديم في مثل

الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل ابتداء

قوله او البدل عن الفاعل احتمال البدل عندي بلزوم الفصل وهو الاولى رتبة لان الذكر لفظا ورتبة لان المتبوع

مقدم رتبة على التابع ان وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه وقد قيل في قوله كلتا وفي النحوي

ان الذين فصلوا ان الذين مبتدا والراجح

حاشية

قوله فالاولى ان يقال آه يعني ان اكتفى بقوله اذ فتأويله لغات التفصيل من

الوهم الى التأويل درجة التوجيه وفيه ان مثل هذا الوهم

غير مهدب عنه لبشوته في التأويل فالاولى ان

نقول ان يقال لم يكتف به لغوات التفصيل قط او كان الخبر

فعلا له وفيه ان الخبر ان الخبر لا يكون فعلا ولا فاعلا وهو

جملة وفيه بان المراد من كون الخبر فعلا كونه فعلا صورة لا حقيقة لان

باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو قاما الزيدان لان الخبر

جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى لفظ له للاحتراز عن نحو

زيد قام ابوه وانه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال

سميت الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم الجزء المتقدم ان قلت

ينبغي ان يقوله ايضا اذا كان الخبر جملة الا اوعنا ما نحو

ما زيد الا قائما لوجوب تقديم المبتدا ح قلنا انه لما المبتدا

مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفي او حلوله محله

بالمقايسة على ما سبق لتكرار الكلام هاهنا بعد الا اوعنا

قط او البدل من الفاعل ثم يقال لو وجب التقديم في مثل

الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل ابتداء

قوله او البدل عن الفاعل احتمال البدل عندي بلزوم الفصل وهو الاولى رتبة لان الذكر لفظا ورتبة لان المتبوع

مقدم رتبة على التابع ان وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه وقد قيل في قوله كلتا وفي النحوي

ان الذين فصلوا ان الذين مبتدا والراجح

حاشية

لان الاصل التقديم في مثل الزيدان قائما لجواز ان يقع خبرا بان يقال قائما الزيدان فقط هذا لا يجوز كما يكن فيه لذا فسر المحشي بقوله فقه

قوله عود الضمير هذا يثبت عدم الحمل على البدل فقه
قوله لاستلزام عود الضمير اي حمل قائما قبل الذكر وجه ان الحمل قيل قائما الزيدان

على ان البيان لا يكون عليه لاستلزام عود الضمير قبل الذكر وجه

او خلاف الاصل فقه فان تضمن الخبر المفرد او ف

لان الاصل التقديم والتاخير خلاف الاصل واليه راجعون

او لو تضمن متعلقه لا يجب التقديم متعلقه كغلام زيد راكب

تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل كالاستفهام

قيل الموجب لتصدير الخبر منع الاستفهام فقه لتصدره في جملة

اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر الجملة من الكلام

بحيث لا يتقدم عليه شيء من ذكر تلك الجملة ولما صار

تمامها من الكلمة المغيرة لمعناه كان وسائر ما يحدث معنى

من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من يضربه اضربه

واما جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول

لا يؤثر في صلته معنى فتقدم فقه بتبعية يمتنع معها تقديمه

لان الموصول لا يفيد معنى الجملة

وانما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقديم الشيء على نفسه فان

اي المتعلق في المثال المذكور على التمرة مثلها زيد احق

الخبر في المثال المذكور على التمرة [redacted]

فلو قدم التمرة عليه لزم ما ذكر في المبتدأ فقه في المبتدأ

اي تقديم الشيء على نفسه

اي نحو اما اذا كان في صفة فلا يجب التقديم كو على التمرة

اي الضمير

جزء مقدم

قوله كغلام زيد راكب تقدير الكلام على اي شيء زيد راكب فزيد مبتدأ وراكب خبره وغلام متعلق الخبر المتضمنة معنى الاستفهام ولهذا وجب تقديمه محشي

قوله غلام زيد راكب فان كان الاستفهام ظرف متعلق بالخبر المفرد وجب تقديمه على المبتدأ ايضا الخبر كغلام راكب زيد او بدونه كغلام زيد راكب اصل غلام على ما دخل الاستفهام وادخل حرف الجر على ما حذف منها مثل دم وعم للتخفيف المحشي على اي شيء زيد راكب منه

قوله هذا الحكم مبني على ان الحكم وجوب تقديم في الاستفهام ما تقدم ويمكن التوجيه على تقدير ما اشتهر في توجيه امثاله من ان الكاف بمعنى او باعتبار الافراد الذاتية فتامل

قوله بتبعية يمتنع معها التقديم المتعلق على الخبر فلا يرد كون على الله عبده متوكل قوله على الله عبده متوكل فان عبده مبتداء ومتوكل خبره وعلى الله متعلق وليس متعلقه كتعلق على التمرة الموجب لامتناع تقديمه على الخبر
محشي

قوله بان يتوسط اى يقع الخبر بين المبتداء وصفته مثل زيد على التمرة مثلها حسن

التمرة زيدا مثلها لجواز تاخير الخبر بان يتوسط بين المبتداء وصفته
انث ضميره والموصوف وهو زيد ذكر ضميره اى بان يقال على التمرة زيدا مثلها
اى الخبر اى على التمرة صفة زيد
لجواز الفصل بين الصفة والموصوف فيجوز ان يقال زيد
وذا على الاظهر قبل الذكر ك بخلاف الاجنبي ح ك
على التمرة قد مثل تعلق الجار والكاف اسم بمعنى الخبر العامل بمعنى
صفة زيد مرفوع الاوجه كان ح
والتعلق من باب تعلق المجهول بعامله لعدم طرده في مثل
اى القاعدة ح
غلام رجل مثله اذا جعلت مثله مبتداء قد او كان خبرا عن
انث
ان بشرط ان لا يجوز ان بعدا ما كوا ما انك خبره
اى لفظ ان بالتشديد بعد لفظ اما ح
فلا احد قد فانه لا يكتب ح تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الحد
علة بشرط
اى حيز يجوز ان يقع بعد اما ح
التاء لا يفرق بين اما وفاينها قد اذ في تاء فيره خوف
بيان المكسورة ح
بعض جواز اما اعني فلا احد قد ح
لبس ان تقديم فانه ح متعين لان يجوز خبرا عن ان
اى تقديم الخبر ح
اى حيز تقديم الخبر ح
المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز تقديم ما في حيز ان
خبر
المكسورة حتى لصدارتها اذ لا ما في حيز ان المفتوحة حتى
اى حيز ان المكسورة ح
لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه
اى ان المفتوحة مع اسمها وخبرها مصدر ما اى عندي مثلا في عندي انك فاضل يفيد
اعني كونها جزءا من المفتوحة مع اسمها وخبرها حسن
فتعين ان يوخذ جزءا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او
غير مخبر ح ر شيء ارفق ك
لان المكسورة مصرحا بالشبه باصلها لانها جملة تامة غير ماء ولا
وهو ان يقع خبر الان المكسورة ح
بموصوف فتعين الاول قد بالمكسورة مصرحا بجواز ان يوخذ

جوابه عن الاسم لتقديره ان عدم الجزء عليها بالتاء خبر لان ان المكسورة تجوز تاء فظاهر قوله الخ افتح تاء خبره فظاهر قوله الخ افتح تاء خبره فوذ للبيه اه فاجيب وانما التب بجواز اه

افتح ك

جميع الاجزاء فانكر احدهما بالاخر فعلى هذا القول يوجد في كل من الجزئين الخ منه

فيد المبتداء وعلى ما قلنا فيوجد في المجموع فيد المبتداء وليس في شيء من الجزئين فيدان منه

قلت فيلزم خلو الصفة عن الفيد قلنا جاز اذا لم يسند الصفة الى شيء ان خلت ضمنت

ان لا يشتق ولا يجوز ذلك في نسبة شيء من الجزئين عند تثنية المبتداء وجمعه وتأنيثه قلنا

اجراء تلك الاحوال على جزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه

على المجموع كمن لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى اعراب اجزائه عليه فخص

سائر الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه اعتقد جاز

ان يكون المجموع في حكم جزء واحد كقولك للابلق هذا ابيض اسود فان قوة

هذا الابلق في حكم هذا حلو فاكهة وجاز ان يكون كلا منهما خبرا مستقلا باجراء

وصف الجزء على الكل او يوجد كل من الجزئين فيد المبتداء فيما هذا الوجه متغير

بشهادة مطابقتها للمبتداء افرادا وتثنية وجمعا وذلك لان مطابقتها يكون ان

يوجد كل المطابقة في احتمال المذكور انفا ولان الفيد يكون ان يوجد راجعا الى الاجزاء

استفاده من الكل الا ترى فيقولون من قسمها عالم وجاهل ويدخل في الاخبار بانه

لو كان كذلك لم يزل ان يكون زيد اذا اجتمع تثنية الفيد وجمعه بقصد الاجزاء

فهما او مرة قال قدس سره في الكشية اذ هي جمع بين الحلاوة والحموضة

بالفم والتشديد في الكشوف نطاقوا ولان نسخة الخ

والمبتدأ إذا لم يعم الحكم غير عام لتخصيص بالوصف الخاص فإن بعض الحكم موجود عن مثل الحكم بسبب الطاعون
والحكم بسبب القتال وغيرها كذا في البعض الآخر غير مطرد كالحكم بسبب الحمى وغيره حسن أفندي

قوله قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم
إن قيم الموصول ليس عاما فلا يريد أن كل موت تفرون منه
يلقاكم فرب موت فررت الشخص قالا لقاه كالموت بالقتل

فاجراه أي ضحة قول الفاء بنية على العموم أو بأنه يصير شبيها
بالمبتدأ في الشرط في العموم والإبهام فيجوز الفاء إذ قد يوجد
الموصول جزأ إن قلت قالوا الشيء الرضي لا يجب العموم فالموصول
كما في أسماء الشرط لما ذكرنا من وجه المخالفة نعم الأغلب في
العموم قلت لان صحة قول عليه لان قول الفاء على حقيقة
مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط وتقتضاه بها التقيد وتقتضاه
امتناع قول النوسي مطلقا عليها وإن جاز قول الفاء جزأ
لانها لا تفيد في الكلام من الجزية إلى الانشائية قوله
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار مبنيان على انفكاك الربط
بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء
لانها لا تخرج الكلام عن الجزية إلى الانشائية لا بد وان يدعى
الذي بنا ما في آخر قيم بعضهم الذي الحق إن بهما هو

وفيه ان كان وجه علة ما نقل بالاتفاق فهما لا يزيدان الكلام عن الجزية إلى الانشائية فلم يبق الخبر عليه فوله
فلم يكن الاستدلال على عدم الخبر بعدم الاخراج عن الجزية إلى الانشائية اتفاقيا حسين أفندي

سيبويه فقال عن الخليل انه قال في الايضاح فيه سيبويه بان
وهو الفاء في جزاء بعيد من جهة اللفظ والمعنى اما اللفظ فقد
استشهد سيبويه في كتابه بقول الذين ينفقون اموالهم بقوله
فان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واما العقل فيبعد منه وقوعه
في مخالفة الواضح فقال الله ما فارقتكم قالي لكم الفاء
بالحمد والفتح وشتمني وشتمني وشتمني
فقيام زينة اللام للوقت لا للاجل انه يصح لا مقتضى له
اي والداعي مذكورة في علم البلاغة وقد يحذف
وقيل لا يحذف اصلا لان ركن احد جزئي الكلام وهو الحمد لله
اي الحمد محمول على حذف الجزاء اي الحمد هو القول بان
الخصوص بالمدح او الذم جزء مبتدأ محذوف مما لا يفيد
يعلم ان هذا من الكلام انه صفة ما قبله في المعنى لكنه
قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في الاقتران
وتغيير المألوف زيادة تنبيه وايقاظ لما هو الاصغاء
اليه وهذا لان المعتاد به وشدة الاهتمام بدم

قوله وقيل لا يحذف اصلا الى قوله اي الحمد لله هو القول الخ
عن هذا اعتراض مقدر تقديره انه
ان لم يحذف الحمد اي هو
لا يكون كيف حذف جزء الجزء
الحمد لله اي الحمد لله لان تقديره
هو الحمد لله اي الحمد لله فاقتصر
معول ما يقوله في قوله الحمد لله اي
حسين افندي

بالمدح او الذم او الترحم يقتضي زيادة اعتنا فكان ارادة اتيان
من بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو كان المبتدأ لم يبق
من صورة الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف لم غيره قال في قول
المستهم المبرآة قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك كردن
وكلاهما مستقيم قال الهلال ماه نو تا ليلة بعده القمر قال
لان مقصود المستهم نفي لشيء آخر لا نفي الهلال با
لاشارة قال ولئلا يتوهم نصب الهلال برأيت او ادري وذلك لان
الاصل في الموقوفات الوقف قال وجعلت فاء السبع واقفا الفا للعطف
حملها على الحقيقة اي جعلت في فيأت كذا وقيل جواب الشرط ولعل اراد
انها للزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجأت السبع اللازمة لخروجي وقيل
زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قال على مذهب الصحيح انما قال
ذلك لان فيه خلاف قيل ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع وفيه انه
لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب وجعله بدلا لا يقتضيه وقيل
ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اي في وقت خروجي
حصول السبع وانما قدر المضاف لان [redacted]

اي المقصود من هذا الكلام اعلام المخاطب بوجود الهلال وكونه طالعا قبليه بالاشارة بعد العلم بوجوده وطلوعه في الافق

المضاف المقدر لفظ الحصول خبر مقدم مؤخر مبتدا

الزمان لا يقع جزءا عن الجثة وقيام ظرف زمان مضاف لمابعده
وعامله محذوف اى فتى اذا وقت وجوه الشبه فيه انه يلزم اخراج
اخرا عن الظرفية لانه مفعول به لفاجأت اللهم الا ان يقال ان فاجأت
تنزل منزلة اللازم ولو قيم ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما في
الوجوه الاربعة الا ان الكلام فاجأت ثم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز
ان يقال مضاه فاجأت وجوه الشبه زيدا ان الخروج فيها
التزم يقال التزمته الشيء فالتزمه اى قبل ملازمته فيها اى
في تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اى في الجزء الذي يلزم خلو الجملة
عن العائد بحسب الظاهر لان حيزه في موضعه غيره راجع الى الجزء الذي هو
واقعا من التركيب فيخرج عنه الغير فانه كما في اربعة ابوك لا
يقال هناك قسم اخر وهو ما اذا كان الجزء ظرفا لزيدية الدار
فان متعلق خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الجزء بحسب الظاهر
بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية ارتباط لفظي
فليس من باب حذف الجزء والتزم غيره مرة فلا يجب
لعدم دلالة لولا عليه لوجوب الخارجية جاز الحذف

لانه ولو قيم في قبل
الى كلمة حالان لوجوه
غيره الى الجزء وكلمة ما
عبارة عن الجزء والله

غير مركبة بل موضوعة
لاحتياج الشغل لتحقق
الاول مكشف

فاعل او لفظ وهو اذا زيد الجزء
لا بد ان متعلق واذا الجزء
او لفظي حسن

اى الجزء
اى الظرف هم
اى على الجزائية
اى على الجزائية
اى حذف الجزء اذا وجوبا هم

غير مركبة بل المجموع موضوعة لامتناع الشيء لتحقق الاول كشف

وأما اذا كان اسم بعد لولا مركبة من كلمتين اعني لفظ لو ولفظ لا

يقع اسم بعد لولا فاعلا لفعل مقدر ولا يقع

مبتدأ واما اذا كان اسم بعد كلمة واحدة

يقع اسم مبتدأ ولا يقع فاعلا مترجمان

اذ ف ولا بد وجب فتح ولولا الشرط الا زراء خوار منه

اي حصانا بالوجب استحقار وبالفاعل تحقير

غوص بيان نحو ان فتح هذا عند البصريين فان لولا عندهم كلمة

غير مركبة من كلمتين كما يراه ذاهب الكسائي لان لو لا

اي يقع ع اي الى تركيب لولا ع

ملتبسة ع اي غير مركبة ع ي

لو كانت مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل

الواقع بعدها الا اذا التي تفسره كما هو شان الافعال ٣٢

اي بعد لولا ع ي

الواقعة بعد اذا الشرطية وجب تكرار لا ان لفظ لا لا تقع

على الماضي منه غير الدعاء وجوب القسم لم يرد الا غلب فتح

اي فلا صدق ولا صحاح

وقال الفراء لولا الرافعة لمضمرها بالاسماء كزيد

بالابتداء اولا

في قام زيد قعوده فتح منسوب الى الفاعل آه قال الشيخ

اي ان ارث قعوده العوام ولا يخفى

اي قصور كلام الفراء

الرفع منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل

بدل ع

فارجع الى الصحاح

نحو ضرب الغلام

وبعده حال موذة كانت فتح قائمين ع

اي ضرب اجتماعي مع الغلام وكضربي اليوم زيدا قائما

نصف فاعل ونصفه مفعول فيجوز نصف

او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على الاصح

مفعول والمفعول فاعل

للفاعل والمفعول

ان الاسمية اذا وقعت حالا يجب الواو

اي الضرب موجود على الاصح

فتح والكثير شربه السويق ملتوتا السويق بتاء قال قدس سره

اي التلقان

منه اي شربه السويق لتا بلا فتح واخطب ما يكون

اي خلط بماء ٣٢

الامير قياما اي اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه

فتح اي اخطب آه فائدة هذا التفسير ان ما مصدرية يجب مدخولها بعد تاء ويراد بالمصدر هذا القول

مقدم كذا في لسان الكاتب ترجمان

هذا اذا كان فعل

ولا يخفى قصوره اي

كلام الفراء لان اقتضاءها

بالاسماء لا يوجب عاملها ولا

ينافي تقدير الفعل لان وجوبها

لفظ لا يكفي في الاختصاص

ولا بد للشرط من الاسناد

ليتلاقى الكلام عن الاسناد

لان لولا عام وزيد مسند

اليه فيجب تقدير المسند فحي

ان كان فعل المسند جنس لزم

كون المسند اليه معمولا لعامل

لفظي وهو لولا وكون المسند

معمولا لعامل معنوي وهو

الابتداء ولا قائل به احد

من النحاة صاري محمد افندي

فيلزم مثال المذكور في

المتن اعني ضرب زيد قائما

مثالا لما كان المصدر

مضافا الى الفاعل فقط

لا الى الفاعل والمفعول

والقوم جعلوه مثالا

لذلك لانه لما وجب في

هذا الباب الاضافة

قال الشيخ مضافا فتدبر

فتح بلا نداء اي بماء اي

اخلط خلطة بماء اي

بعض النسخ بلا فاء

اي خلطه بماء فاشربه

يقال له اشرب اي اشربه

مد فله في الحلق ص م

ان الاسمية اذا وقعت حالا يجب

الواو وهذه على الاصح

فصل هذا التقرير الى الاخير لا يخفى

انحصار التقدير في قالت المصدر

نزيه الجمع بالاوقات مضافا

الى المصدر

والله

وان كان الثاني بتقدير الزمان هو المصدرية لما قالوا

من ان هذا المبتدأ اي كان يوضع مصدرا او عبارة عنه نعم لو

رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما مر في الشرح

حيث قال يجوز رفعه على الحالية لسد الخبر عنها مسد المفعولين

الى ما المصدرية الموصولة بكان او يوضع عن المصدر المرتفع

فلا يقال ضربي زيدا قائما وهو كذلك لان نسبة الاضطرب الى

مجازا في اول الكلام واما زيد يوضع يجاز ويجوز ان يقدر زمان

مضاف الى ما يشبهه اي تقدير الزمان مصاحبا وشبيها للاسناد الى المرفوع

مجازا كقولهم نهاره صائم ويومه اضطرب يوضع اليوم يريد اضطرب

فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصلا اذا كان

قائما لان الاخبار عن ضربي زيد مقيدا بكونه بقيامه لا يوضع الا عن

حصول الضرب وجود زيد واما يكتفي بتقدير حاصلا

غير تقدير كان لان قائما يوضع حالا عن حصول المصدر ان

كان عامل المصدر كان بعينه فذهب الكوفيون ويجيء بطلانه

وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عاملي الحال وعاملا صاحبها

قوله لان قائما حال من ضميره اي كان الراجع الى زيد فيلزم عاملا في الضمير وفي الحال فلا يلزم اختلاف العاملين صار محمد

واستاه الصائم الى النهار مجاز لان الصائم لا يتصور من النهار بل من البعض اي صائم فيه والله اعلم

قوله وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف آه يعني انه لا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذي الحال هو غير المصدر اعني زيدا وعامله حاصلا هو المصدر اي مجيء عائد الى المصدر فلو جعلها حاصلا عاملا لزم اختلاف عاملي الحال وهو حاصلا وعاملا صاحبها وهو المصدر وهو لا يكون عندهم ولهذا قالوا المجيء الذي قد انتزعوا الا تاه صار مجيء اذ زيد

قوله واذا قد يكون لم يلزم شيء من ذلك مما لزم من اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها حين عامل عاملا واحدا ولزوم حذف الخبر من غير سد شيء مسده ليصح قياسا من متعلقات الخبر ابتداء او تقييد المبتدأ اقتضى عمومه به ليصح الاستقراء

قوله وقد نوقش في لزوم الاتحاد اي قد ناقش بعض العلماء في لزوم الاتحاد وجوز الاختلاف واتى بتقدير

صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قد كان لفظ كان لم يلزم

بين عامل الحال وصاحبها ح ي

شيء من ذلك لان قائما حال من ضمير الراجع الى زيد في

او كان ح

نحو زيد في الدار قائما فان التقدير زيد استقر في الدار حال كونه قائما

نحو زيد في الدار قائما

قوله فنبت على هذا وجه اخر لهذا المثال سوى الوجوه المذكورة وهو كون العامل عامله حاصلا صار محمد

اي من متعلقات الخبر لان من متعلقات المبتدا ح ي

اذ فنبت على هذا ان ثم شرطا سيما وقد حولها شرطا

وقد حولها اذا ح ي

وان كانت اذا ظرفية لزايدة معنى الشرط واذا هذه

اي في اذا ح ي

للاستمرار كما في قوله كلما واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله

وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في اي الشنية ويحتاج حذف

من ط

اذا هو الجملة المضاف اليها ثم ينبت في غير هذه المكان

صفة لمحذوف اي في حقيقة صفة اخرى

اي حذف اذا هو الجملة اه

ومن العدول عن الظرفي كان ان قعدت الى معنى التامة

لان معنى قولهم جاء اذا كان قائما ظاهرا في معنى كان

اي قول البصريون ح

ان قعدت ومن قيد الحال مقام الظرف استغنى عن

لو اعتنى لان مثل هذا المنفي لم يسمع مع كثرة الانكرة

اي البصريون ح على عدم الا ح

اي عن قائما ح

ولو كان جزاء لسمع توفرة دلان الواو في

ولم يجوز اجواز ح توفيه مع الاستواء ح

الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنفي لا يمنع ولو

كان

في جملة الاسمية التي وقعت موقع هذا المنفي به ح

كانت جزاء لها لم يلزم الواو لان ه قول الواو في

فعلى هذا ان كان تامة فقائما حال لان الشرط في الحال عامل فيها

الشرط

خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه أن المعطوف لا يصح ان
يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواد
لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما
بعدها بل يكون منصوبا تقديرا وكما رجل وضيعة قال قدس
سره في اي شيئية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض
والنخل والمتاع وهنا كناية عن مفتاحها اعني الضيعة
اي العدول عن ضيعة الى ضيعة اخرى ح ي
انتهى الضيعة كما ذكره شكوه ن حرام ان قلت لا يجوز رجوع
الضمير في ضيعة الى كما للظهور وصف الضعف والى رجل لانه ليس
ارجاعا اي كما رجل موجودان لضيعة كما رجل بل ضيعة نفسها ح ي
مقصودا قلنا المقصود واحد فان الضعف ان كما رجل
ضيعة فذلك الرجل فيما في توجيه التقدير كما رجل يقول
هو ضيعة على ان يكون ضيعة معطوفة على خبر الخبر فيجوز
لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما
بعدها بل يكون منصوبا تقديرا وكما رجل وضيعة قال قدس
سره في اي شيئية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض
والنخل والمتاع وهنا كناية عن مفتاحها اعني الضيعة
اي العدول عن ضيعة الى ضيعة اخرى ح ي
انتهى الضيعة كما ذكره شكوه ن حرام ان قلت لا يجوز رجوع
الضمير في ضيعة الى كما للظهور وصف الضعف والى رجل لانه ليس
ارجاعا اي كما رجل موجودان لضيعة كما رجل بل ضيعة نفسها ح ي
مقصودا قلنا المقصود واحد فان الضعف ان كما رجل
ضيعة فذلك الرجل فيما في توجيه التقدير كما رجل يقول
هو ضيعة على ان يكون ضيعة معطوفة على خبر الخبر فيجوز
لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما
بعدها بل يكون منصوبا تقديرا وكما رجل وضيعة قال قدس
سره في اي شيئية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض
والنخل والمتاع وهنا كناية عن مفتاحها اعني الضيعة
اي العدول عن ضيعة الى ضيعة اخرى ح ي
انتهى الضيعة كما ذكره شكوه ن حرام ان قلت لا يجوز رجوع
الضمير في ضيعة الى كما للظهور وصف الضعف والى رجل لانه ليس
ارجاعا اي كما رجل موجودان لضيعة كما رجل بل ضيعة نفسها ح ي
مقصودا قلنا المقصود واحد فان الضعف ان كما رجل
ضيعة فذلك الرجل فيما في توجيه التقدير كما رجل يقول
هو ضيعة على ان يكون ضيعة معطوفة على خبر الخبر فيجوز
وجوز الرفع والنصب في ضيعة كما في جيئني اما
وزيدا وزيدا وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة
لان ضيعة ليس معطوفا على المبتدا ويمكن ان يكون عنه
ان العطف على المبتدا غير معتبر في هذه القاعدة ح ي

عبارة عن الواد
لان الواد للعطف في الاصل ح ي
وجه الفرق بين الضيعة وبين الارض ان الارض اعم من الضيعة فانها تكون ضيعة وغير ضيعة
فقال بعضهم في وجه ان
من ضيعا وضيعة اهمز موضعه
اظهر تقدير الكلام كما رجل
وضيعة فذلك الرجل ضيعة
لان المقصود كما رجل
فقط كما ان الرجل
والخ
بخلاف ما اذا كان معطوفا
على المبتدا اذ فانه لا يكون
سد مسد الخبر لكونه من
تتمة المبتدا اذ فيتقدما
عليه فلا يسد مسده ح ي
اي بعضهم
اي تقدير كما رجل وضيعة ح ي
اي في توجيه قيلا

قوله المؤكد بصيغة اسم المفعول وهو غير المستغرق الجزء المؤكد بصيغة اسم الفاعل وهو جيد وهو حسن

المؤكد مع المؤكد

عنه أما عن الاول فبان حذف احد الجزءين جائز واما عن الثاني
فبان المفعول به لا يدل على فعل غير احد الاول عليه بالالتزام
واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى
الصورة قوله اي كل رجل موقوف عليه خيفة كما تقول
واما بالنظر الى الحقيقة وهو عطف على الجزء الاخير
زيد قائم وعمرو واعلم يعم كل رجل وخيفة موقوفان
وبهذا يستغني بان موقوفان خبر كل واما قوله وخيفة فجزء محذوف
كما هو الظاهر لان اخر شيء محل بعد المعطوف وليس
بعد المعطوف لفظ فيسد الجزء ولا يجوز ان يكون المعطوف
سادا مسد الجزء لانه من تتمة المبتدأ اي قيل لهذا الجزء
حيثيتان حيثية كونه جزءا عن وحيثية كونه
جزءا عن خيفة فهو من حيث انه جزء عن يجوز ان يقال
وخيفة سادا مسده ويكفي في النيابة حيثية واحدة
ودابرها كلا مبتدأ اي يوقف قسما به وتقيينا للقسم فان تعيين
لا يدل على تعيين الجزء فنحو امانة الله لافعلن كذا لا
يجز حذف جزءه لو لا فعلن كذا اذ يستقيم
لو لا في قسم السؤال كو لو لا فعلن كذا

قوله قد يستغني لو لا في قسم السؤال اي قسم الفعل الانشائي الذي هو السؤال كما يستغني في قسم الفعل الاخباري ويجوز حذف الجزء ايضا في هذه الاستعمال
كو لو لا فعلن امرا حاضرا لا فعلن مضافا واصغى لو لا وبقائه قسم الفعل انت وفعل مطلوبك

للطلب

بحث خبر ان واخواتها

قوله اي من امر نوعه تشاد به اليه ان قوله خبر ان واخ
خواتها ابتداء أي محذوف الخبر بقرينة ما سبق فقوله هو
المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو
صيغة الفصل اي ضمير الفصل ومنها لانه في الاصل خبر المبتدا
فلم يفصل عما هو مشهور بكونه بابا على حدة قوله اي اما
استعير الاخوة للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب
والتماثل كما بين الاخوة قوله لا بالابتداء اي كما ذهب اليه
الكوفيون وانما ذهبوا اليه لضعف تلك العوامل ان تعمل
عملين معاً قوله لانها لما شابهت ولان اقتضائها للجزئين
على السواء فالاولى ان تعمل فيهما قوله بعد دخول احد
هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل فرد من
افراد المعرَّف ان قلت المعرَّف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف
فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها
وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار
اخواتها انها بعد دخول احدها قلنا المعرَّف حقيقة جزئي

قوله زاد لفظ احد ليصدق
الخ توقف فيه بان التعريف
يصدق بدون لفظ احد
بطريق الحمل لانه لا يمكن
دخول هذه الحروف بجزء واحد
فالمراد دخول هذه الحروف
فيصدق التعريف بدون احد
لكن لا يناسب احد بالمقام
لان المقام التعريف زيادة
لفظ احد فيه توقف منه والله

قوله فلا يصدق الخ ليس
مجموع اخبار هذه الحروف
بعد دخول احدها بل
يكون اخبار هذه الحروف
بعد دخول كل واحد من
هذه الحروف ترجمان

هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف اي خبر باب ان
وافواتها او بجعل قوله جزء وافواتها مجازا عن هذا المعنى
وانما يتم كلامه على توزيع يقتضي توقيف كل واحد لان
المقام مقام التوقيف وان المناسب للتوزيع اخبار ان
وافواتها بعيف الجمع لا يرث اثرفيها لفظا او معنى
اما لفظا فلم وامّا معنى فلانسحاب معانيها الى معانيهما
فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه على
كل تقدير لا ينتقض التوقيف بمثل يقوم وزيد المبتدا الذي
بعد ان المخففة عما قريب ان المخففة الملغاة عن العمل
حتى يرد انه يجوز ان يقال قام زيد اخوك ولا يجوز
ان يقال ان زيدا اخوك ولا يجوز ان يقال ان
ابن زيد لان الاستفهام ينافي التحقيق الا في تقدير
حق العبارة ان يقال الا في التقديم لان التشاء عن
وجوه الشبه ووجه الشبه هي ان يوقف مشتركا بين المشبه
والمشبه به والقول برجع الضمير الى المتكلم بعيد

فقوله لان المقام مقام التوقيف للتعليل
فلهذا لم يجز ان يكون الخ
قوله فان قلت الخ
قوله لا ينتقض التوقيف
اذ ليس في مثل ان زيدا
يقوم ابوه الا ترى لعطفه
وهي لان التاكيد الحكم
في مثل ان زيد يقوم ابوه
لم ينسحب الى المحكوم به
والى المحكوم عليه ترجمان
لانه لا يمكن ان يقال
مقول في حقه لان
للتحقيق والام للاستقبال
والاستقبال والتحقيق
لا يجتمعان
قوله ولا يجوز اه لان
التحقيق في الجزئية لا
في الاثنائية وهي
الاثنائية طلب حصول
شيء قبل ان يحصل ذلك
الشيء والتحقيق لاثبات
شيء بعد حصوله فلهذا
مناقضة ترجمان

قوله استثناء مفرغ والاستثناء مفرغ ما حذف منه المستثنى منه واعرب المستثنى على حسب العوامل حين

قوله ويجوز ان يقوم اى قوله الا ان يقوم ظرف اه وعليه ايضا مستثنى مفرغ منه

قوله والاصل ان يقدم كما مر في قوله والاصل ان يلي العامل اه

اى بخلاف العامل عد

قوله الا ان يقوم ظرف مستثنى مفرغ والتقدير الا في وقت قيامه

اذا كان ح

في كل حال من احواله الجر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون

مستثنى من مفعول الكلام والى هذا ان اضمار هذا الحرف مخالف

لخبر المبتدا في جواز التقديم في الاوقات كلها الا في وقت

اى اوقات ح

كونه ظرف قوله لكن لتوسعهم وذلك لكل محدث لابد ان

لان ح بصيغة المفعول وهو الوجه بعد المراجعة عد

يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع كل شيء كالقريب

اى في الحدوث ح

الرحم للشخص يدخل فيه غيره من الاجنبي واجري مجرى

اى بيان الضمير عد اى خبر ح

والجدود مجراه لمناسبة للظرف فانه كالظرف في التقدير جار ومجرور

اى الجار والمجرور عد

قوله خبر لا التي لنفي الجنس اه قلت على النكرة واني علمت علما ان

اى لا عد اى لا عد

لا تدخل الا على النكرة فما افادة المبالغة قال لان المبالغة في النفي ان

اى لفظ لا عد اى لفظ ان عد

المبالغة في الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير وفيه ان

اى حمل لا على ان عد

لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله انما عدله

اى لفظ لا عد

قال اهل العربية تمثيل النحاة بلا رجل ظريف صنان الظريف في

اللفظ صفة لرجل لان خبر لا لا تحذف كثيرا فنبه بما تمثيل بما يكون في

اى نقيض اى لفظ ان لان لا للنفي وان للاثبات فيكون حمل لا على ان من حمل النقيض على النقيض حين اخذ

قوله يدخل اى القريب الرحم لاعنده فالشخص وهذه الجملة اعني يدخل صفة

للقريب الرحم عد

يعني شبه الظرف به الحدوث القريب الرحم للشخص واذا كان المشبه به اعني القريب الرحم للشخص توسعا كان المشبه اعني الظرف في الحدوث توسعا

ترجمان

فان قيل حق النقيض ان يكون في نفيا للنقيض لا موافقا له فكيف حمل عليه قلت لان النقيض طرفان طرف للثبوت وطرف للنفي فحمل احدهما على الاخرى كاشتراكهما في كونهما طرفين فهو في الحقيقة حمل النظير على النظير لا النقيض

عبد القاهر

اى ان قال قائل ذا الطريف صفة لمن الظريف جرا

قه او غيره اي الوجود غير الوجود نف نقـ وهو وجود الاعراض كقولنا زيد قائم فيها فلا يدل النفي على الوجود نف نقـ ح
لا يثبت الدليل الثاني المدعى فيتوقف مرده وهذا اراد الفاضل المحشي عبد الغفور ولهذا ارود في كلام العصام حيث قال وهو
اي هذا الرد ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود نف نقـ كما ان المتبادر من الوجود الوجود نف نقـ
فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود منه / نقـ صاري محمد افندي

قه قال الاندلسي اه توقف على الشارح لان المتبادر من تفسير الشارح وجوب حذف سواء قامت قرينة او لا وهذا خطأ بل الحق وجوب الحذف اذا قامت قرينة والا كالحجازيين في جواز الاثبات فافهم

الوجود وفيه ان النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي

سواء كان ... في الوجود او غيره قه اي لا يظهر ان

الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل

والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت

قرينة فمذهب بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قه

والمراد الاصح هو الاول قه يقولون في قولهم آه

فيلزم ان لا يكون من الكلماء الافعال وذهب المصنف بان اسم الفعل

لم يكن على هذه الصيغة ولا يجيء ان ينصب الاسم بعدها لا يدل

ايضا على هذا المذهب القول قه واما بنو تميم آه فلا

لدخولها على القبيلتين اسم الفعل قه اي عمل ليس

المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بليس لان تشبيههما

بليس يشعر بكونهما عاملتين عملها ويقتضي اجراء حكمها

عليهما ولك ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعملها ليس

قه قليلا او على خلاف القياس قه على مورد السماع قالوا

وهو لشذوذ قه من صورة قال قدس سره في الحاشية الهندية

قه المفهوم آه صفة للعمل وحاصل الكلام ان هو راجع الى العمل ليس المفهوم ضمنا وان لم يكن مذكورا سابقا لفظا هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان مرجع الضمير الغائب يجب ان يكون مذكورا لفظا او تقديرا او حكما وعمل ليس ليس كذلك فاجاب بقوله المفهوم [illegible]

الاعراض والبراح الزوال والفضاء فيزانها للوجب اي من اعراض
عن ان الوجب مؤنث سماعي
عن ان الوجب فلا ذهاب عنها باعراض عنها اي لا براح
لي ولقائل ان يقول سلمنا ان لا يلزم لنفي الوجب لكن لم لا يجوز
اي اذا قدر اي ورد الوجود اعلما بان الجزء الملحق في التقدير يترجمان
ان يكون براح مبتدا اول يقال يلزم عدم تخفيف المبتدا اذا النكرة
اي الى خبره
لانا نقول لا حاجة لنا الى التخفيف فانه كما سلم ليس لانا نقول
يجوز ان يخفف بتقدير الجر فان لنا ان نقدر الجر مقدما
او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا بأس ان اخف على العموم فقال
اي تخفيف بالعموم
اي لا بمعنى لا براح في البيت
ابو يوسف الرخص ان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظرف
اي عن النفي
كانت لا اما او لا يلزم من استفهام او النهي وكتم ان يوسف
عن الاستغراق بالقرينة فنقول لا رجل بالرجلان هذا اذا لم يتعقب
اي العرف عن الاستغراق بالقرينة
به لكم اما اذا انتقض او انتفى فانه حينئذ في العموم فلا يقال
لا رجلا بل رجلان ولا يجوز ان يلزم لنفي الوجب قال الشيخ الرخ
اي كعدم الوجب
الظن ان لا لا تعمل عمل ليس لا شذوذا ولا قياسا ولا يوجد في كلامهم
اي لفظا
خبر لا منفصلا بخبرها الا ولي ان يقال لا في لا براح لنفي اي
اي لفظا
اي لفظا
يجوز فيما بعدها الرفع على تركب النكرة كخمسة عشر فتذهب النكرة اذا غاب وجب

قوله لا يقال في ابجد يلزم غير
كون براح مبتدا اعدم تخفيف
المبتدا اذ كون النكرة بلا
تخفيف مبتدا اي غير جايز قوله

باب المفعول

قوله فلا يبطل طرد التعريف توجيه البطلان ان مسلمات في مررت بمسلمات مشتمل على علامة كون الاسم مفعولا وهو الكسرة مع انها ليست من المفعولات باتفاق النحاة اقول في توجيه عدم البطلان ان قيد الكيفية معتبر فيه والكسرة في مررت بمسلمات ليست علامة كون الاسم مفعولا من حيث انها علامة له بل من حيث انها علامة للمضاف اليه فيتم التعريف منعا ترجمان افندي رحمة الله عليه

قوله مع الفصل بينها اي بين لا وبين معمولها نحو لا في الدار رجل قائم ولا قاعد وفي الحوفة نحو لا زيد فيها ولا عمرو صاركي محمد افندي رحمة الله عليه

وجب مع الفصل بينها وبين معمولها مع الموفة قوله

واراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من

حيث انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات

او حكما كما في اشتبه بشيء ملحق به من عداه

قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي لصحة

اطلاق المفعول بالحرف اللغوي عليه لفظ الصيغة

وذهب اليه جمهور النحاة وقائم ان يقول ان

المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا

امّا العين فذكر الفعل او لغيره وبنية على الاول ان الفعل نسبة بين

الفاعل والمفعول والنسبة لا يكون بعض احد المنتسبين على التعاطف

ان المصدر قد يكون محلا لذكر الفعل فيكون مفعولا مفعولا مفعولا

وان لذكر الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم

التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة

الى ذكر الفعل كما في مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال

انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو

قوله في ضربت زيدا موتا اي لانه لا يصدق التعريف على موتا وطولا مع انهما من الحوف لانه لم يفهم الموت والطول فاعم فهم مذكور ترجمان

لان ذات الكسرة فيها وان كانت علامة كون الاسم مفعولا لكن ليست بهذا الكيفية ولان الكسرة في مسلمات ليست علامة من حيث انه علامة له بل الكسرة الذي يفيد من الياء علامة الاضافة ترجمان افندي

ومعنى المفعول في اللغة الموجود فيصح اطلاقه من غير تقييد على ضربا في ضربت ضربا لانه موجود لفاعم الفعم حاشية

قوله على الاول اي على كون المفعول المطلق مفعولا بين ذكر الفعم وقوله وعلى الثاني اي على كون المفعول المطلق مفعولا بغير ذكر الفعم اي حين يكون المفعول لا بغير ذكر الفعم حسن افندي

قوله فيلزم التسلسل ان الضرب في ضربت ضربا يقف على تعلق فعلت اليه مصدر فعلت يقف على فعلت آخر وهكذا فيلزم التسلسل او وقف فعلت او مصدر فاعل الفعم يقف على الفاعم الآخر الى غير النهاية ترجمان

وكذا يقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكذا نهم
اشترطوا التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان
المفعول ما يتعلق به الفعل اولا بالذات والحال ليست
كذلك لان تعلقها به بواسطة انها هيئة لهيئة الفاعل
او المفعول وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن
ما يقع معه على سبيل الالتفات من شهنا اغنى عن ان الحال
يتعلق بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل
النحاة في الحال اصلا في غيرها بقي فانه لا
يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اه اذ لا يصح اطلاق
المفعول اللغوي عليها فلا يتأتى في اطلاق المفعول الوضعي
الخ ان قلت من ضروريات صدق المقيد صدق المطلق
فكيف يصح القول بصدق المقيد امتناع صدق المطلق
قلنا مطلق هذه المقيدات ممن يشتم به دلة وفيه دمه
المفعول لما في زيد من القيام فعلا
فاعل فعلا حقيقة او حكما ذو فيه ضرب زيد بالعلى

ان المراد بالفاعل المذكور في امر نوعا فيحتاج الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه ضرب زيد فرباً فافهم على
فان قلت توقيف المفعول المطلق لا يصدق على المفعول المطلق للفعل المبني كقولك كم يضرب زيد فرباً لانه لم يضطر فاعل
فعل مذكور قلت المراد بعض الفاعل اياه الخ الى الفاعل اعم من ان يكون ايجابيا او سلبيا

عاد الهاء كما يقال ان زيدا ان ضربت ضربا عمرا فضلا الفاعل
اعني ضربت لانه هو الذي يجيء بعد الفاعل
ولا يبعد ان يقال انا اختار الشق الاول وقوله الفعل
وهو قوله ان اريد بفعل ضربت قوله الضاربه
متناول للقول قطعا والايضاح ما قلت قولا لفظ ضربت
اعني مفعول مطلق
باعتبار انه مقول ليس بشيء لان الالفاظ ليست موضوعة
لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج الى ان يقيد
بقيد آخر فقوله لان ما فضله الفاعل هو المفعول بقي ان يقول
اي صحيح يزيد صحيح اي يقول
لو لم يزد لصح ايضا لانهم يريدون صفات المفعول
اعني المفعول المطلق للمفعول المطابق
بقية عاد الهاء كما في سائر حدود المفاعيل فقوله يدخل
المراد من عاد الهاء ضربت ضربا
فيه اضماره كلها وغيرها مما في حكمها كالويا بعض الهاء
اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لانه
اي اللفظي
من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه
اي ما خوذ من صدر بمعنى رجع
على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية
اي اللفظي
وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر اما
اي المصدر فيقال ضربته ضربا مفعول به على المصدرية من سلم
قلنا في الغالب مصدرا لانه قد لا يكون مصدرا وهو اما
ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق
بمعنى الهلاك

قوله ان ضربا في ضربت ضربا مفعول مطلق من قبيل مرئي عينه اعني المفعول المطلق للمفعول المطابق وهو اشارة الى ما ذكرناه آنفا وهو ضربا فلو كان كان ضربت ان ما فضله الفاعل يلزم اجراء الصفة اعني المفعول للمحض اللفظ اعني الحدث على اللفظ اعني ضربت الشيء وهو خلاف

عاد قوله لان ما فضله الفاعل هو المفعول المطلق للمفعول المطابق وهو ظاهر

قوله لانهم يريدون صفات المفعول المطلق للمفعول المطابق

قوله ان ضربا في ضربت ضربا مفعول مطلق من قبيل مرئي عينه اعني المفعول المطلق للمفعول المطابق وهو اشارة الى ما ذكرناه آنفا وهو ضربا فلو كان كان ضربت ان ما فضله الفاعل يلزم اجراء الصفة اعني المفعول للمحض اللفظ اعني الحدث على اللفظ اعني ضربت الشيء وهو خلاف

عاد قوله لان ما فضله الفاعل هو المفعول المطلق للمفعول المطابق وهو ظاهر

قوله لانهم يريدون صفات المفعول المطلق للمفعول المطابق

اي صحيح التوريث

المراد من عاد الهاء ضربت ضربا

اي اللفظي

اي ما خوذ من صدر بمعنى رجع

اي المصدر فيقال ضربته ضربا مفعول به على المصدرية من سلم

اي عين عدم او ذهب ذاهب

وفيه مسامحة الفضلاء ولكن يصح بالتاويل بان كان لتاكيد الفعل كان من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء الذي هو الحدث عبد الله قه فائدة
قه بان امره متعلق بالنفي والقيد المرفوع المستتر راجع الى الله والقيد البارز راجع الى القاسم المستفاد من قه لا بترجمان
وهو جبرائيل عم
فافهم

يعني اي التأكيد ماهو المسند حقيقة كون ضربته ضربا فانه تأكيد الضرب
المدلول عليه بضربت لا التأكيد للاسناد والزمان ايضا
فلو قيل انه لتأكيد الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم
السهو او دفع توهم التجوز عليه قه نحو وكلم الله موسى
تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امره بالتكلم لموسى ع م
قه ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر
الموصوف بلام الجنس ان كان للتأكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد
التنويع والتعدد وان كان للنوع وجب ان يقال بدل
قوله على بعض انواعه على الزيادة غير التعدد قه ان تدل
على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه
او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها
كو عمل عملا صالحا او بدونه كو عمل صالحا او من لام العهد
او من الصيغة كو ضربته ضربتين او من المادة الدالة على كون
رجع القهقرى او غير الدالة عليه مع الحذف عليه كو
ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه وكو ضربته اي الضرب

فانه اسم خاص موضوع لنوع معين من الرجوع اعلم ان القهقرى الرجوع الى خلف من غير ان يلتفت ترجمان

وقدمت خير مقدم فان ايا كان اسم التفضيل يضاف الى ما يضاف
اليه لكن لك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اى قدوما خير
مقدم والضرب اى الضرب الذى ينبغى ان يسئل عنه بانه
اى ضرب هو قوله ان دل على عدد اى وحدة او كثرة
بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة
واللفظ الدال على الحدث حقيقة كضربته ضربتين او مجازا
كضربته سوطين او اسواطا اى ضربتين او ضربا
بسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية ولا يخفى
انه للنوع ايضا او مفهوما من الصيغة كضربا كثيرا
او من العدد الصريح مع ذكر تميزه كثلث ضربات وكقوله
تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او بدونه
كرأيته الفا اى الف رائية ولكن لك ان تقول انه صفة
مصدر محذوف اى رأيته رؤية الفا قوله لانه دال آه
هكذا قيل والاظهر فى العبارة ان يقال لانه دال على
الماهية الغير القابلة التعدد فى نفسها بخلاف فردها

فلم يكن فيها التعدد اى الحقيقة التى لا وجود لها فى الخارج
الا وافرادها

والجواب عن هذا الاعتراض انه يدل على عدد نوعى دال على عدد
نفسه فافهم

فيه ان الدال على الماهية المعرفة لا يستلزم عدم
جواز التثنية والجمع فى الاصوب
ان يقال لان المقصود الماهية المعرفة فلو ثنى او جمع
لم يبق التأكيد حاشية الهندى
لان الماهية جنس لا يقبل
التعدد فى نفسها كالانسان
فانه من حيث هو هو لا يقبل
التعدد فى نفسها بخلاف
فرده شخصيا كان كزيد
او نوعيا كالعرب والعجم
شرح رحمة الله عليه

قوله فلو قام زيد ايما مثلا لو قام زيد في كل يوم في وقت الظهر ولم يجئ في تلك الوقت كان كما فلو قياما واحدا لم تحل ما يقابله حسن

فرد شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز

تثنية اخويه وجمعهما لارادة النوع منهما فقط او العدد

لا يكفي في قصده بكره الاتيان من غير تكلم ما يقابله فلو

قام زيد ايما ولم يكلم بكر في تلك الاوقات كان خرق قياما

واحدا فقط وقد يقوم قد يهنا للتقليل لانه وان كان كثيرا

في نفسه لكنه قليل بالاضافة الى اتيانه الكائن بلفظ او للتكثير

مجازا كما في فقط تقول وقد نرى تقلب وجهك فقط بغير لفظ

وح كان ابلغ واوكد مما كان بلفظ فقط اي مغايرا للفظ

فعله وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر امثلته ومنها الفعل

الراجع الى مفعول عامله او غير عامله كزيد ضرب اي الضرب

واعجبني الضرب الذي ضربته ومنها اسماء الاشارة المشار

الا غير مفعول عامله نحو اعجبني ضربك وضربت فلانا فقط

قعدت جلوسا قد يوقف بين القعود والجلوس بان القعود

للقيام والجلوس للنائم فقط نحو انبته الله نباتا فانه

مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه في حكم لان من

كالانسان بالنسبة الى الحيوان فانه اكثر شخصا فكذلك قيامه بالنسبة الى الحيوان حسن اقول

قد يكون في نوع واحد من انواع الحيوان كثرة شخصية كما في الانسان فكذلك قيامه بالنسبة الى الحيوان

وذلك لان الكثرة في الواحد اذا عبر عنه بعبارة تدل على مختلفة يرى كانه عين كان مختلفان يتعلق بكل واحد منهما قصد على حدة كذا قرر الشيخ في سعدية والطارق منه قوله ايما واوكد لان تغيير الكيف الواحد بلفظين مغايرين في الحادة اوجب ابلغ من تغيير بلفظين متحدين حسن افندي

عبارة عن المفعول المطلق الذي يؤدى بلفظ الفعل والله

وأجري قطع الثلثة منها او الثلثة او كلها ولذا عطف بالواو حذوف او المعطوف عليه بالذال وتقديره الى كلها او الى القطع وإذا قطعت كلها يوقف اتفاقا فلا اعتبار لقول من قال نوقف على الرفع كلية او بدل الواو وهو الموافق للغة محرم افندي رحمة الله عليه

قوله وجب حذف نواصبها فعلى هذا الاول يقدر الوجوب الاول بان يقال ان الامثال المذكورة اعني محمدا وغيره على هذا النقدير يكون من كلام الفصحاء لانه لم يبين بهذا الفصحاء او المعطوف بالاضافة اذ يوقف في اي فلم يجب حذف الفعل بل يجوز اذكره والذكر حسن افندي

السحق بفتحين او بضم السين فقط يقال قد سحق سحقا اي بعد والسحقه الله اي بعده الله حسن افندي اي بعده سحقا فهو

اي حين ذكر المصنف بالكسر بصيغة الامر صيغة الله

اي حين ذكر المصنف بالكسر بصيغة الامر صيغة الله

لوجود الظابط الكلي عبد الكريم

اي اذا اريد في علمها او معطوف لها آه ومثال حذف وجوب لها بالاضافة مر

هذه الالفاظ الثلثة امثلة لوجوب حذف اذا بين معطوف لها بالاضافة مر

هو معطوف به على جمع الحمد بحذف المعطوف ويجوز ان يكون الاضافة في محمد بيانية النوع اي الحمد له الذي

اي هذه الاية تتضمن حمد نفسه على الحمد بريه

اي عبارة عن قوله الحمد مادة تفصيل لاجمل مضمون جملة متقدمة

اي الحوائج

اي بعد ان قوله

اي مقام الحمد

فلم يذكر الحمد قاعدة كلية لتي مها الذي يثبت حذف ناصبها وجوبا في ساير غير هذه المذكورات انت ايضا لكن ذكر الحمد مايرد المشهور عن عنه

قيام ما قبله مثبتا بعد النفي او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الكلام
مثبتا بعد النفي او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الكلام
او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه
له ودفع الفعل عن التجدد فينافيه وضعا وان لم ينافيه
استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان اريد
زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفس الخبر كما في زيد الامير
وزيد سيرا سيري عن الكلام مضى اي دثر اسما لعدم جريه
الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اغنى لزيادة
المبالغة رفعوا بعضه اعتمادا حتى يجب حذف عامله
نحو اجلبه وسلاما عليك فانه لو اريد آحاد ذلك الخطاب
الكلام الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا
لكن لم يكن بعد النفي واخواتها صفة لنفي والاظهر ان
يقال صفة كلام نفي دون نفي فعل على اسم مبتدأ او منسوخ
ابتداءه بالفعل قال الشيخ الرئيس وحقوق النفي على الاسم
ليشترط الجواز ان يلوح في نحو ما كان زيد الامير او ما وجدت كل

والقرينة على حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق
الذي وقع مثبتا بعد نفي
او مضى نفي او وقع مكررا
في هذه الثلثة وهو انت
وزيد وهما مبتدءان فجمع
الامثلة فلا بد من تجريد

قوله واذا كان الحال اذا كان مثبتا

قوله بلا تاء وبيا او مبالغة وان يؤول الحصد بالفاعل يجوز اعطف خبرا عن فاعل الاسم كما جاز ان كان في السيرة ان كان ديماً يجوز كان تنصب الحصد كما جاز ان كان في رجل عدل كما جاز ان كان الاسيد او كما جاز ان كان السيد او قصد المبالغة يجوز اعطف حسين افندي

مجمل بيان

لك السير اليوم البريد انتصب الحصد على انه مفعول مطلق

كما جاز ان يجوز منصوباً بكان ووجد فالشرط ان

اي لفظ كان لفظ وجد

يجوز ناصبه خبراً عن شيء لا يجوز هواي الحصد خبراً عنه

اي نصب الحصد

قوله لا يجوز خبراً عنه بلا تاء وبيا او مبالغة قوله لانه

لو كان خبراً عنه اه فان قلت هو ليس بمفعول لانه مرفوع

اي المفعول له المطلق الذي كان خبراً

قلنا المفعول قد يجوز مرفوعاً فان قلت فيجوز فائدة

اي بالقيام مقام الفاعل عكس

تدوين علم النحو الاخ قلنا اذا تعين مواضع الرفع

والنصب لا يفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في الحصد

اي المفعول له المطلق الذي هو مصدر مرفوع بالابتداء

كما اعتبرها بعضهم سلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره

اي الفاضل الهندي

اي لو وجه الغير الذي هو مستند الرفع

قدس سره انسب بالمقام قوله اي في موضع الخبر لا

اي مقام مفعول المطلق

يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد الا بتكلف قوله وكيت

اي في موضع اخر آه

اي عبارة الجمهور

الذي شكك شكك آن قوله واما جمع بين الظرفين

مضافا بالترك ذلك او لكف

لا يخفى انهما قد يجتمعان كما في زيد السير فرسخين يوم ينبغي ان

يقال الحذف او جب قوله السير البريد ليك قوله ومنها

اي الواو اي جاءك الطائفة

وقع تفصيلا اما وجب حذف الفعل آه نحو قوله لانه الجملة

اي نحو ما وقع تفصيلا لانه مفعول جملة متقدمة

اذا اريد جعل المفعول المطلق ضابطتان فالحذف واجب اذا وجدت في المفعول المطلق ضابطة واحدة فالحذف واجب فبالنسبة الى هذا اي اذا وجدت ضابطتين في الطريق الاولى والله اعلم بالصواب

قوله لو اعتبر الشرائط وهي ما وقع مبتدأ بعد ان او اذا نحو الحصد بان يقال موضع حصد زيد مفعول مطلق اليس الذي هو السؤال عن الذين هو جواب حسين افندي

قوله الا بتكلف ولعله اجعل الضمائر من تتمة التوقيف فانه تكلف كما سيجيء الى قوله من هذه الضابطة الى وسطه من هذه الضابطة حسن افندي

فالحاصل اذا اجعل من تتمة سياق هذا القيد منه فان المفعول المطلق قيد ذكر اذا في موضعه اخبر عن الاسم لا يجوز عنه خبرا هم

واما وجب اي الحذف في الجملة الى بقية سند الحذف

منه

عطف على قوله لدلالة الجملة المتقدمة ومعناه ولقيامها مقام عواملها من المصادر التي كانت مفعولا مطلقا صادق محمد

المتقدمة على الذي ينتقل الذهن منه الى غاية التي هي مصادر
وقيامها مقام عواملها قوله لاثر مضمون الجملة انشائية
او خبرية نحو يكتب قواه بعدا وبيعا ويشتري طعاما
فاما بيعا واما اكلا انما قال مضمون جملة لينتج نحو كسفو فاما
يصح صح او يقتل اعتا ما او انما قال لاثر ليتج نحو
له سوسوا قريبا او سوا بعيدا لان سو القريب والبعيد
ليس من اثار السفو بل من انواعه قوله متقدمة بيان للواقع
او احتراز اذ لا يجوز تقديم التفصيل نحو اما منّا
منّا واما فداء بعد شدوا الوثاق قوله مصدرها
اى المصدر المفهوم منها قوله باثره اى غاية وانما
سمى غاية الشيء اثرا لانها يحصل بعده كالاثر يوجد
بعد المؤثر قوله اى لان يشبه اه اى لان يشبه عاملة
مثابه اه فانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر المفعول المطلق
لا يقال فانه اه خرج عن الضابطة اذ ذكر المفعول المطلق
في نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه لزوما

لان المفعول المطلق لها وقع تفصيلا لاثر مضمون قوله فلم يذ العام صادق محمد

اى المفعول المطلق امر يعني ان صوت حمار في المثال المذكور نايب مناب المفعول المطلق للتشبيه المفعول المطلق فيه فتقدير المثال مررت بزيد فاذا له صوت يصوت صوتا كصوت حمار فيكون المفعول المطلق وعامله محذوفين معا صادق محمد

لان التمييز هو ضم مصدر وقد لان يشبه به امر يشتمل القسم الذي هو فيه نائب المفعول المطلق والقسم الذي هو فيه نفس المفعول المطلق

ولزم مصدر هو صفة فعلي هنا لو فسر قوله ما وقع

لتشبيه بموضع المصدر وقد لان تشبيه او سلم من المناقشة

قوله عن كقولك زيد صوت صوت حين قال بعوضة يجب في مثله

الرفع على انه بدل او وصفا لكونه في وصفه كاسم الجنس جعلوا

الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية ولذلك لم تجعل تابعا كيد

لفظيا لانه لم يفد ما لم يفده الاول قال الشيخ لا معنى عندي

ان يكون تاكيدا واذا امتنع المصدر سواء با الوصف كقوله

صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف

قوله علما جاء في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الرضي ولهذا

قال لا بد من شرط اخر وهو كون اللام عارضا غير لازم

ليدل على محض الفعل الحدث اعني الحدث فيخرج كقولك زيد زهد

زهد الصلعي ولا يخفى انه لا يخرج كقوله حركة في المعقولات

حركة في المحسوسات بخلاف ما اشترط كونه علما جافا ايضا

يخرج قوله مشتملة اه واعلم ان شرط ان ليدل على الفعل الحدث

فان الجملة باشتمالها على اللام يدل على نفس الفعل او

والعلاج ما يزاول من الافعال بالالات الظاهرة والجوارح من الافعال والمقصود ههنا ان يوقف على الاسم الدال على الحدوث دون الاستمرار الذي بسبب تقدير الفعل الدال على الحدوث

قوله صادرا من مطلقا للاشارة الى ان الصفوف ههنا بمعنى الزيادة ولا يخفى ان يقع صفة لكل ما يصح ان يقع حالا من غير تاويل

قوله الحال الموطئة اي اسم جامد موصوف بصفة يصح ان يقع حالا نحو قولك انت انا انت لنا زرا انا عريبا فان زرا انا حال موطئة عن الضمير والحال في الحقيقة صفة وهي عريبا

قوله صوت حسن اي صوت صفة

قوله لان الصفة والموصوف كلاهما في حكم واحد فيصدق ان الصوت على حسن في المثبتي وهو الصوت الاول وان لم الصوت الثاني به وصف لشيء واحد يلزم توصيف الشيء بنفسه فيخرج عن الفائدة فالوصفية باعتبار صفة صدارة نحو

قوله ما لم يفده ما لم يفده الاول

قوله ف

قوله العلاج فعل يتوقف صدوره على عضوين اعضائي الانسان وقيام العلاج ما يتوقف صدوره على الجوارح من

بعض يجوز ان يكون عارضا ولا يكون علاجيا وكذا يجوز ان يكون علاجيا ولا يكون عارضا كحركة البيض مثلا قبلها فلاف من وجهين والله

[redacted] صاحبه يدل على [redacted] حالا به

للفعل عنه اعني الفاعل قال سيبويه هذا الدليل يفنا

غناء التقدير هذه الشيخ الرضي ان قيل لم كجعلوا

فلا حاجة الى تقدير الفاعل ظهر الخلاف بين الاخفش وسيبويه

الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان الحمد

عندهم لا يعمل الا اذا اضيف بان وقع منه وسيجيء

ذلك في مررت ببلد فاذا له صوت لانه قطعا يوقع الصوت

وان يصوت ليس قطعا بوقوعه فقط واحترز به عن

كم مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار قال الشيخ

الرضي الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا

وضعف بعضهم لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل

المحكوم بها مما لا بد للفعل منه وقد اجاز ذا

النصب فيه على الحال او الحمد كمن لا يجيب حذف

العائد قطعا فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه

على الحالية على احد تاويلين الوصف بالمستند كره

وجود الحال الضمير المستكن فيه واجاز غيره

اعني الضمير المستكن فيه ان لم يجد مقدم وصوت ببناء هو فرفتقديره فاذا صوت صوت حمار لزيد فقدم الخبر لافادة التخصيص

لان ان به الفعل اي اختصاص مرجوا او يستحي في الغيب ان هو للوجود بهما اختيار فالصاد للاستقبال والعين والسين والواو هنا مقطوع به اي محزوم الوجود فان اذا للمفاجات فلا يصح ان يقول بان مع تحقق الوجود حتى الفعل كشف

والغرض ان يجعل الاصل في الصوت بالبلد هو الصوت

الاستثناء

اى عند الخليل اى مثل اى له صوت مثل مستهجن فصوت الحمار بمنزلة مثل قال المه لان انكر الاصوات لصوت الحمير حمار كى غيره

سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف امّا
على حذف مضاف اى مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل
ويجوز التعريف بان يقال صوت الحمار لان مثل
لا يتعرف بالاضافة ورده عليه سيبويه بانه لو جاز
هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل واما على
انه جامد ماول بالمشتق اى منكر فاذا عرفت كان
بدلا او عطف بيان لا غير قه من حيث انه يعنى ان
صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعنى بانك كردن
فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى اذا ازدواجه استعمل
استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله
يصوت من التصويت قه دواخ بانك كردن قيل
هو اسم استعمل استعمال المصدر قه مادته مفعول
جملة حال او جزء لو قه على انه بمعنى كان وهذا اظهر
معنى قه لا يحتمل غيره اى لا احتمال للجملة من الحال
غيره فيحتمل مصدرا وغيره مفعوله قه كونه على الف درهم

قوله فاذا عرفت اى صوت الحمار بالاضافة الى المعرف باللام وفي بعض النسخ فاذا عرفت اى اذا جعلت المضاف اليه معرفة بان يقال له موصوف مشهور للحمار حم صوت الحمار

قوله فلا حاجة الى القول الخ قائله الشيخ الرضي حيث قال فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في الاعطاء العطاء حم وكلهم كلاما منه

اى كون وقع بمعنى كان وكون قوله مفعول جزء وقع اظهر لعدم تقييد وقوع المفعول المطلق وان كان قوله مفعول حال لا يفهم منه خلاف الواقع لان الحال التقييد منه

اى اذا جعلت المضاف اليه معرفة ... لان هذا لا يجوز لان المثل ... يفيد التعريف لو اضيف الى هذه الواحدة

بان يقول صوت الحمار

بدليل استعمل بمعنى التصويت قوله بانه اسم

قوله وان عامله عطف على قوله بانه اسم لا على قوله ان صوتا جاء مصدرا

لان قوله على الف درهم يدل على الاعتراف وبقوم مقامه واغناه عن ذكره في المثال المذكور صن افندى

تعيين وصف كونه عاشرا فانه من محتملات الجملة كما
ان البطل والكذب من محتملاتها ويكون ان يوصف صفة محذوف
اي كلا واحد من التعيين ووصف الخ
اي قولا حقا كما قال الشيخ الرضي من ان جميع
الامثلة الواردة للموكدة لفيره واما مريم القول لهو
بيان
او ما في معنى القول قال الله ذلك عيسى ابن مريم قول
الحق وكقولك فصلت البيتة اي قطعت بالفصل وجزءت به
قطعة واحدة ليس فيها النظر وكذا قولهم افصلت البيتة
اي جزءت بانفصل وقطعت به قطعة فالبيتة بمعنى القول
بان تفصل
المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة
اي البيتة
المعلومة التي لا ترد وفيها فحقول التقدير الاصل في مثل
هذا المصدر ان يكون الجملة المتقدمة مفعولا بها نقلت وهذا
المصدر مفعولا مطلقا لعلت بيان للنوع فالقول الذي هو
مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فرع مقول له
اي الفرع كلام الرضي
قوله ويسمى هذه التسمية ايضا من التاء فريق قوله
اي كالتسمية الاولى
ويختم اليه ذهب الجمهور فيه بقوت في التقابل
اي الى هذا التوجيه
اي فيضعفه ذهب اليه الجمهور

لان الام في قوله تاويله النفي للصلة لا لاجل اللهم الا ان
يعرف الظرف بعجم اللام كما قاله قدس سره وعلى هذا ينبغي
قوله اصله البك الى من التلبية لانها فاعوذ من لبيك
قوله فحذف الفعل اه اذ لم يكن لتوقع المجيب بالسرعة من
التلبية فيتوقع لاستماع الماء مورب حتى تمتثله قوله يجوز
اه قيل اصله لبيا دليل موجوه اضيف الى الضمير فقلبت الف
ياء كلدى وليس شيء لبقاء ياء وبه مضافا الى المضمر
المفعول به قال اعم انما سمي به لانه اوقع الفعل به
او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه اثر الفعل به او لتعلقه
وقيل لانه تسبب بوجوه الفعل لان الحي من اسباب وجوده
الى قوله ولم يذكره اي اليسع ولك ان تقول لا حاجة
اليه لانهم يذكرون صفاته المدلولة المطابقية
على ذاته الهها كما ذكر في مناقشة لان الاسماء الا يستفهم
مثلا قد يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفاته
مدلولاتها المطابقية بل صفات مدلولها القضمنية قوله

عن ع

ع حذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده وغير ذلك

باب الفعل

اي ما صدق عليه المفعول به

اي الاطاعة

اي توجه الى وقصد الى ع

اي الفعل

اي لا فرد الاسم

ز اول بحث المفعول المطلق

قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به ايجابا او ايقاعا
والمراد بتعلقه به ولو في الجملة والغير والشيء قال المص المراد
بوقوع فعل الفاعل تعلقه بما لا يقوم الا به ولا يكفي بحق الى
فرد الخلة فلا يقال يخص التعريف بهم وفي شراك زيد
وعمرو الا ان يثبت الاشتراك البهم لسناده والاسناد لا اعني تعلق
ولن سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل فاعل حقيقة والا لم
يبق فاعل القطع اما حق لك مناديا زيدا عمرا وليس عمرا
مما قصد جهة فاعلية بل قصد جهة مفعولية اعني تعلق
الفعل به وحيث الوقوع قوله ولا يقولون لي في مررت
بزيد اه لان قال لا يعني اجزاءه لانه مفعول به لانه تقول
الخ انه مفعول به مطلق في اصطلاحهم بل هو مفعول به
بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقدمر في بدا لك التبع
الهوى قوله قال المفعول المطلق غير فضله فيه تامل
قوله فجيء به مثل ضربت زيدا فضرب زيد لا يفي فرد من افراد
القيد لكن في صحة اجزاءه تامل قوله فلا يرد على المورد
نظرا الى انه مفعول به كذلك مرفوع قوله قد ويتقدم المفعو
ل به وكذا بباقي المفاعيل سوى المفعول معه لرعاية اصل

الواو فانها في الاصل المعطوف وهي منعها اثناء الكلام قوله
اما وجوبا في ما يقتضي وكذا فيما اذا كان معمول الحالي الفاء التي
في جواب اما ولم يكن له منصوب نحو اما كقوله تعالى فاما اليتيم فلا
تقهر قوله كوقوعي في غير ذلك وكوقوع فعله مؤكدا بالنون
لان تقديم ما ليس له الا صدر على العامل عزم مهم وتوكيد الفعل
موذن بكونه مهما فيناسب افراده في الذكر قوله تخصيصها بالذكر
اي ذكر المجرور لا ذكر المؤكد لا يقتضي الحصر قوله لوجوب الحذف
في باب الاغراء اي الحذف قدس سره في الاشارة التعريف
الاصوات الاربعة بامثلتها حيث قال افكل فاك اي الرفه وهي
الحمد لله الجيد وهو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت
بزيد المسكين قوله نحو اما زيدا فاضرب ونفسه الواو للعطف ومعناه
الجمع على الفاء الحاصل نفسه وما يغني من معانيها فقريبة ولذا عدله
قوله واقصد او اخير لكم اي ما التزم فيه القرينة على تقدير الفعل
الفصل انك اذا نهيت عن شيء ثم جئت بما لا ينهى عنه بل يومر به
ينساق الذهن الى نحو اقصد او ائت او ما يفيد هذا
المعنى ويسمى هذا بطريق لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها
والغالب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خبز ليس اي

حسن ما فعلت من هذا الامر وايت خير لك وودادك اوسع
لك اى يكن تتخ واقصد مكان اوسع لك ومن هذا القبيل عند
الزمخشري آنستا مراقاصد اى وسطا واما عند سيبويه فظا
فلراجعه اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الاية
الكريمة غير وغاية التوجيه ما قال العلامة التفتازاني قدس
سره من انه ليس لها من حيث انها قرائن الاستعمال واحد با
القياس اى من طلب معين وبهذا الاعتبار لا يجوز ذكر
فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الشيئة لا يستدعي وجوب
حذف الاية قوله او ايلا الاجانب اى كما جاز ان يكون صفة
كما جاز ان يكون المراد ايلا الشخص في مقابلة الاجانب
جمع الاجنبي فانك قلت ايت اهلك واقاربك قوله
ووطئ الوطء كوعد اراده قال قدس سره في الحاشية
السهل نقيض الجبل والا ان ما غلظ من الارض قوله بوجهه
او بقبله فيه انه يجوز نحو يا الله قيل نداء وهو تنبيه
تعجبوا له صلوح النداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح
للنداء بعيد جدا ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى
ان يقال ان المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئولا الاجابة

قوله مثل يا سماء ويا جبال اه ولك ان تقول ان النداء نحو
لا من باب التخييل لتشبيهها بمن له فهم النداء قوله مزلة
مزلة سلامية الند[illegible] اسرعة امتثال الامر قوله قال
المذهب ايضا كما قال بعضهم اه يعني الاول ويؤيده قو
لهم في الميزاني لا تبعداي لانهم كانوا يدعون بالميت نحو
وه مسافرا وامرأة فقالوا لا تبعداي بودت ولا تهلك
فالاول اذا قاله مع ان فيه ضم نغر قوله مرتب اصحوا لا
نثاء ي لان الجملة النداية انشاءية فالاولى تقدير دعوت
وناديت لان الاغلب في الافعال الانشاءية مجيئها بلفظ
الماضي قوله واحترز به عن نحو ليقل زيد لم يقل عن نحو
اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه فعل في الاباد فلا يقع
زيد مطلوبا اقباله بل مشروع طلب اقباله قوله او المضا
رع بالياء نحو ما لا يليق به ما لا امر غير اقباله قوله وناصب الفعل
المقدر وجوبا نحو يا زيد دعاء وقف
والحال ايضا عند سيبويه نحو يا زيد قائما اذا ناديته وما
لا فلا قوله بحرف النداء لسد مسد الفعل فيه ان القو
ل بانه ساد مسد الفعل يستدعي عدم الذكر الا ترى ان نسبة

الفعل

العلم اليه مجازا والفظ الاسبيو يه يجوز بعد الجاز قوله وقال
ابو علي اه بان الهمزة مع اداوت النداء واسم الفعل بعدها
قليل مرفوض وبان ضمير المتكلم لا يستعمل في اسم الفعل وبانه لو كان
اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول با
ان اداوت النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها
الاترى الى الترخيم وعن الثاني بان قد يستدل بخواف بعض الحروف
عن الثالث بانه قد تقوم الجملة مالا يستقل به كالجملة القسمية
والشرطية قوله ويبنى على ما يرفع به اي بالضمة لان الاصل العام
لا يقال فينتقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضاف الى علم اذ الاصل
ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها باعتبار المحل قال
محلها الثاني موضع معرفة ومستغاث بخلاف محل النصب فانها
ثلثة او لقلتها بحسب التحقيق والاحتمال وفيه مدينة قوله
ولطلب الاقتصار اه بالقياس الى ما علم ليتجه ان اضع النصب
من غير حاجة الى تحصيلها على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور
والمضاف وشبهه قبل النداء مثل يا بعد او يا شيخ لا ويا ابن ويا
ابنة يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واداة الخطاب لتنوين المنادى
المضموم اقتصر على قيد الفردية كما قال الشمس السيالكوطي

عليها وليس عليك يا مطر السلام **قوله** التي يرفع بها المنادى في
غير صورة النداء يعني انه مرا قبيل اذ فتحت ترنم المراد بيد الشاب
قوله او الفعل مسند عطف بحسب المعنى على ما يرفع به اذ المعنى
كان قال الفعل مسند الى غير المنادى والفعل مسند الى الجامد و
المجرد **قوله** واذ جامع الضمير الراجع غير فلا يجب لك سوف
الكلام لان الكلام سوف ليبان المنادى لكنه مال عن التكلف الذي
في رجوع الضمير الى المنادى **قوله** اي لا يكون مضافا ولا شبيها مضاف
يعني ان المفرد مقابل للمضاف لكن اريد المفرد الذي له فخرج به
المضاف لفظه اما اذا جاء المنادى المجرد باللام او المفتوح بالالف
بتلك الاداة فسيجيء **قوله** وهو كل اسم لا يتم معناه اه قال الشيخ
الرضي حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجيء بعده امر تمام معناه
الاخر ثلثة وجوه اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا مسيئا وجهه
ويا غيرا امرأ يديه واما معطوف على ما فيه اللام على الذي هو المعطوف
مع المعطوف عليه اسما شيء واحد سواء كان علما نحو يا زيدا و
عمرو او اسما جنسيا مختصا بان كان المجموع اولم يكن علما نحو يا تلثة
وتلثين لان المجموع لم يعد وجيز كان دبة فرق كخمسة عشر
الا انه لم يركب واما قيد المعطوف بما ذكر لانه لو لم يكن كذ

لذى لم يكن شبيها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة كالمستقبل نحو يا
رجل وامرأة وإما نعت مفرد فانه لا يدل على معنى في المتبوع بمنزلة
مرادية ويشترط ان يدل ذلك النعت بجملة او ظرف نحو قولك يا
ملبيا لا تجهل وقوله قوله الا نحلة مرادا شعرى واغا اشترط
ذلك اذ لو كان النعت مفردا وجعل مفردا معرفة مع جعل المنعوت
المفرد ومثاله نحو يا رجل الظريف جاز اذ اذا كان بجملة او ظرف
فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرفية
ومثاله لان الجملة او الظرف يقال صفة للمعرفة وفي جعلهما
صفة الذى يفوت الاقتصاد الذى هو المطلوب في النداء الا
ترى الى ترتيب المنادى والنعت وحذف صفة النداء فانه لزم قطع
وان لا يجعل النعت بالجملة او الظرف عنه قصد التعريف نضارعا
مضاف ولهذا لم يجعلوا في باب المضارع للمضاف فلا يقال
لا ظريف في الدار بل لا ظريف فيها والا يجوز ان يجعل حالا او ليس
المقصد على تقييد النداء قوله معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع
على التعريف وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع الى التعريف
لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لان نقول
صورة الاضافة ليست نضارع التعريف على الدقوق مختلف

قوله لوضعه وضع الالف الاسمية اعلم ان الاسماء المطهرة عما الاخطاب
فيه اصلها عيب الاانه عاد الى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء
جرى المجرى المعرا ندى ومنع الخطاب وصدق فكم وانما عدلوا عن
الاصل لما لحظ اليلا ستدعى الى فهم كل واحد من الصفات التي يقوم المخاطب
والمدعو اقوله وكون مثلها افراد او تفريقا انما اعتبر بما يقوى
جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وبناء كونه علما والنكرة الغير
المعينة قوله فانما قلنا ذلك اه ان قلت بم تشابه المشابه للشيء لا يمكن
ان يكون مشابها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا
المشابهة هنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب
لذلك الشيء قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها
فحقول المقصود من ذلك التشبيه تقليب جهة الاتحاد وتقليلها
به الامتناع وجعله كانه نوع الالف الاسمية واذا ثبت انه الف
اسمية كما هو في بنته لزم بناؤه قوله وبناء بدا الخ وبناء يدو
الخ قيل العلم اذا ثنى او جمع لزم فيه اللام به لا تعمى وتعريف الزم
وايل بالتغيير فكيف يجمع بينهما الخ الجواب بالتزام الاول قوله
مقام اللام قوله وخفف بلام الحق لفظة يا بالاستفاقة قوله وهو
لم التخفيف معنوية لادعاء المعدد لضعفه بالاضمار قوله دلالة

على انه مخصوص بهذه الدلالة لابد ان يكون الامر يعني به وذلك
الامر المعني به يجوز ان يكون اعانة او نصيحا او تهديدا الى غير ذلك
لكن لم يقع تلك الدلالة حال النداء الا في احد الثلث قوله لكنا
يتبين بالاستغاث له اللام في له المستغاث له متعلقة بما تعلق
به لام المستغاث وقد يستغاث له بمن نحو يا له زيدا
العراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث نحو
يا له زيدا العراق قوله لان علة بنائه اه ان قيل هو في الاصل على
غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب الشبيه اجيب بان
علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيدا اي هو
حال الشبيه بالمضاف عن الاضافة وفيه ان البدل بين بعيد
وان الاضافة بناء في مقابلة الاعراب في مقابلة التركيب ولا يعدل
يجب بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت العلمية اللام تقررها
كما في تداخل الفعلين قوله واجيب بان اداة بان حق له مثل يا عبد
الله من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه
قليل قوله ولان قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في اداة المستغاث
ولا يجتمعان وتلك الزيادة لزيادة المندوب واو واياء الفاقوله
يا ظالما ميالا فيه انه لم يعتبر اعتماده على موصوف وقد لم يصح له

وان اعتبر لم يكن مضافا عالمعنى لانه موصوف بمعنى العموم الا ان يفرق
بين الصفة المذكورة والمقدرة لكن بقي شيء وهو ان طالعا جبلا جاز
ان يكون معرفة وليس هذا بوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوف
نكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف
لم يمتنع قصد بتعريفه قوله وبهذا توقيت النصب دعلا اى يقال
دعلا بالنصب حال كونه غير معين لا حال كون دعل معينا
قوله يا حسن وجها ظرف قال قدس سره في الحاشية واعاقيده
ناه بقوله ظرف ليخرج نحو نهارك نهار وكونه نكرة لم يقصد به معين
فانه لو قصد به معين يقال يا حسن وجه الطريق انتهى
اعلم ان المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا
كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا فاطما
الا قبل القدوسية بل يقال قدوسا وحالك لانه كره وصف الشيء
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان قبل النداء قوله وتوابع
بع المنادى المبني لم يقيده بكونه غير المبهم الذي جيء به المتوسط
اعتماد اعلى ما سنذكره قوله لان توابع المنادى المعرب غير البدل
والمعطوف الا ما حكمهما قوله تابعة اللفظ فقط سواء كان
منصوبا او مجرورا نحو يا اخو يا لزيد وعمرو او لم يجعل على محل كما في اعجبني

بحث وخطاب المنادى

ضرب زيد وعمرو قوله وقيد بالجنس بالنسبة الى ما يرفع به نحو ما ضرب الا زيد
مستفاد من العلم قال الرفع لا يتصور في غير باب الاسناد
بالاتفاق قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن الا
كان مفتوحا ولكن ان نقول ان الاسم في الحين للعهد لا ما يفهم من قولهم
وتبع على ما يرفع به فلا حاجة الى القيد قوله او مشبها بالمضاف
الطالب لا حاجة فواحد واحد في المفرد لان هذا التعميم لان مفرد حقيقة
لانه ليس مضافا ولم يخرج عنه بكتاب لا يتحمل ما اشبه اليه قوله
ما لم يتم فيها اي ما لم يتم علم المفرد لتحقق العمل ما يشبه
بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذا لم تتم قوله ويا
زيد الحسن وجهه ويا سوء الاشرون رجلا قوله ان المنون هو في
شرح المفصل به لان الناحية اللفظ آه وفيه لان عين الاول
ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول قوله نحو يا زيد زيد
نصر في التاكيد وفي جعل ايه ضرب بدلا وجعل سيبويه اياه عطف
بيان نظرا لانها يفيد ان ما الا يفيده الاول فاذا وضح انه فابو
عمرو يمنع الشيخ على انه توكيد لفظي موصوفا او بدلا منه بما فصل لان
الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية كاذبة باغية كاذبة ولا يجوز ان
يكون صفة لان العلم لا يوصف به قوله والصفة قال الاصبح

لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمفرد اذ تقع العلم بها
او النصب به في مثل يا زيد العالم على الاقتصاص وفيه انه لا يلزم
من صحة التابع صحة المتبوع لامتناع نحو يا زيد العالم قوله وعطف البيان ضرب
الشيخ الرضي لانه به اشبه فحكمه حكم البدل عنده قوله والمعطوف
بعد المبني مفتوح ان ولي يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام
مع انه افصح لشعر الى مانع الاستقلال ويوافقه مفتوح ان ولي يا عليه
وليخرج عنه نحو يا محمد ويا الله لتعين الرفع قوله ترفع
ولا يتبع بان الرفع كما في الاسم لان طريقه لان النفي متوجه الى
الصفة دون الذات والرافع يوصف النداء لشبهها
تشبيها بالرافع في كونه اثر كل منهما عامل في معمول ولم يظهر
اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء قوله الطارئ
مثل يافتى ويا سيد لان منها تقديرية نحو موسى كما ذهب
اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال الا يرى لانها محليا
لان معربا معرفة نظرا الى وقوع موقعه الضم كما ان لفظيا
محليا لان مضافا لو وقع موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف
المتبوع مفتوح ان ولي يا عليه بعني الا اللام للمفرد والباء والجر
متعلق بقوله تتبع قوله مع جوازه النصب لان المختار

بالافتيات للحكم بالاولية لان المعطوف يعرفاه نظر ابو
عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستدلاله
فجعله فوعا تنبيها على الاستقلال الى قلت ينبغي ان يجب
الرفع اذا كان المتبوع غير مضموم لينقض بهذا الوجه
اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع
بحسب اللفظ ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما
قوله ان كان كما قال الشيخ المرضي كلام المبرد لا يدل
على تشبيهه اليه لانه قال ان اللام في العلم اقترن مذهب
الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما ولا يفيد الا ما يفيد بهما الى
صفة الاصلية فلا يعرفهما وان طالعت اللام في الحسن وشبهت
مذهب ابي عمرو لان اللام انما يفيد التعريف فالحسن كالحمد
انتهى قلت يجوز ان يراد بقوله كما لحسن ما يشبهه في كونه
علما وان قلنا كلامه في شرح ياء يعمدان وذهابه الى انها
مع قدس سره قوله ان كاسم الجنس وجواز نزع اللام عنه
علما كان او غير علم فدخول فيه الرجل وعزم عنه الصعق اذا
دل تحقق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم
ان العلم الذي لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه كان

في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك للعلم وقصد به
ايضا بها كنت غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في مجد وعلى ان محمدا العلما
وكذا الوصفية ان سماه معنا جنى يقصد به مدح او ذم كالا
سد والكلب والافضل في جواز قطع اللام عن ذلك العلم وان
كان موصوفا عامع اللام ليس بمرتجع اللام عنه لانها كبعض حروف
الكلمة وهو اقسام منها ما يلزم في الاصل الجنسي ثم كثر استعما
له لواحد فخصه تخصيصة به من بينه ذلك الجنس ووجب ان يلزم
معها اللام او اضافة ليعين الاضافي خصاصه وهو العلم الغالب
والاتفاق في هذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت و
عرف ثبوته للمعنى العلم ومنها لا يتصور له معنى جنسي كالفر
يا والدبران والعيوق اسماء الكواكب مخصوصة ومنها
ما يتصور له ذلك كالمثنى ما يثبت كما في الاعلام الابوعي من الثلث
والاربعة والجمع فانها لما يثبت بمعنى الثالث والربع والخا
مس ومنها ما يتصور له ذلك ويثبت كثيرا لم يعرف بثبوته
للمعنى العلم كالمشترى للكوكب قال لا ندري ما معنى الاشتراك
فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غلبة عند سيبويه كالكوكب
النقد بير للالماق بما هو الغالب قال الفالبي في الاعلام

للارتة لانها الى يقوم اجناسها صادت اعلاما بالغلبة قوله
بانهم كلهم تقرالى الله بنيما في نفسه غايب وجوز الشيخ الرضي
كلهم نظرا الى المخاطب العاد قوله غير ما ذكره صفة او بدل
قوله اى حال كل منهما مطلقا حال كون كل منهما تابع المعرف او
مضاف قوله اى العلم المنادى المبني على الضم وهو بعبد الله وزيد
يدال وزيدون اذا اجعلتهما علما قوله مخففة بالهمزة
وحذف الالف فطلق ابن وابنة وفخفوه العلم الجامع قلة
الصفات في غير النداء وحذف في تثنية والالف ابن مطلقا قوله
التي هي لام الاصلية اى سواء ذلك لكون الفه حركة منقلبة
في الاصل قوله واما الذي اعرف باللام اه فيه ان نداء مشتمل
العلم وجمعه المعرفتين باللام بحذف اللام يتوسط فيقال في
الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان
اللام فيهما لم تفد التعريف الزائل بالتكبير لاستعريف فجرياً
على قولهم المعرف باللام قوله اذا الزيد ندروه كثيرا ما يطلق
الافعال الاختيارية ويراد مبتدرو بها اعني الاداة قوله
قبل تنكر اى قال مثلا الاصل نداء المعرف باللام على اطلاقه
لا يستقيم قوله يا ايها الرجل واخويه فخصوصهما وذلك ايضا

ونصبه على الاختصاص الى زيد بقوله يا ايها الرجل واضيف به الكلام
الذى وسط فيه اى اوبه اذا ايها اذا كما قيل فى لكل فرعون من
الفراعين كل ظالم عاند قوله بتوسط اى بسبب موصوفة قال
الشيخ الرضى يجب ان يقول محذوف صدر صلتها وهو با بالنسبة
التخفيف الياء اى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة
وقوعها موصوفة وانما يجب على انها مشبهة بالمضاف
لانها اما محذوف صدر صلتها يبنى على الضم قوله مع ها التنبيه الخ
كما فى الاى والكبير ان النداء ايضا ينبه فالجر بقريب
ها التنبيه ما قاله ابن هشام فى المغنى قوله بتوسط يا اى
يضاف الموصلة فانه قد يقصد نداؤه بالخلاف اى فانه يتبع
فيها وكذلك قد يقتصر على يا اى ويؤتى بتابع له فيقال
يا ايها الرجل وعبد الله معطوف على ايها او الاى يا عطف على
الرجل لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ويتبع وصف
بهذا الاى ذى اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا
يؤتى بتابع له فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لانه
ع وصف ايها الاى ذى اللام قوله بتوسط الامرين اى العرى
فى توسط تلك الامرين يقع النداء على قصد نداء وهو بيان

وكان ان النداء لا يقع الا على ما فيه بعض الابهام فلا يقال يا زيد
الا اذا قصد التحقير فاذا كان المناسب ان لا يكون الواسطة
بينا والا لوقف الذي يراد عنه بيع الانسان ويوصف ذلك المبهم بما
يوصف به المعرف اللام فيقع النداء عليه فلذلك وسطت اداة
بالم الاشارة لانه مبهم يطلب بوصفه الذي يعرفه اياه بالمعرف
باللام اذا اريد تعيين ما اشير اليه واداة يا اذا قطعت
عن الاضافة وابدلت مما اضيف اليه ها التنبيه لما عرف فانها
مع مبهم بخلاف ما اذا لم يقطع او ابدلت مما اضيف اليه التنبيه
ويصح بعد فتحها اما بالمعرف باللام او بوصف بالم الاشا
رة الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام واما وصفا والابهام لا
شائعة لما فيه من التذكير في التعيين وذكر ان المبهم الذي يؤ
ت به اداة تشوف بانه اختص بالنداء بحسب الوقوع لا بحسب
اللفظ فانه دل بعده على معنى في المتبوع فهم لانها تولي
ما فيه موجب الدفع بتقدير المنادى ما يقال من الاتباع اعني
قد يجوز فيه الوجهان نحو الا زيدا فاتبع وجر وارفع
والنصب وقد يدفع ايضا بان التنوين في موجب الوصف
فلا يتقوى الحكم بالمناداة المذكور لان حرف المناداة المذكور ليس

تابعها لوجب واحد فان ابو باعتبار تعدد اعرابه معرب
لا بوجب واحد لان للمعرب بالام ايضا اعرابين اما الرفع فقط
واما النصب فلانه مضاف معنى وفيه منصوب المحل بالفتحة
بعد الحاقه باشياء لما اوخص بسماه سبحانه بالتي سمى قطع
همزته في النداء وغيره وحذف الياء فيه بقاء الشيء فيه وحذف
حرف النداء وتعويض الميم واختصابها باسمه نحو اللهم
وقد يرد في اضطرار ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه
كما لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء يسمع اخو يا فل ويا فو
مال اي كثير المال ولا يقال رجل بو مال ونحو اللهم فاعل الصوت
محمول عنده على النداء وستأتي نحو وصوت اللام عنها لهذا
الخفي يجمع بينهما الاضطرار نحو قوله هما دلا لا له الدليل كنفيه
قوله خاصة ام خصوصا قوله يا ابكل اه امر وانت بيانه
بالوصل على قوله في قولهم في الغلام ان ابزه كشعرا كما يقع
بي شرا وروايته ان نكيا نا شرا قوله ولكل مضاف يعطى له
بعد اضطراب اي في ترتيبها وعما قدمه ذكر المنادى مضافا ثم
كرر المضاف قبل فيما ذكر المضاف اليه قوله موصوفة اما ان
الاول موصوف فظاهر واما الثاني فعرف فالاكثر ان للاول

بعينه واما عدى مخالفه مجهوله بسبب قوله اما الفتح في الاول
فلبناء نصب الثاني ليس على انه تاكيد لانه مرفوع من العلمية بالاضافة
فيه وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان اضاف
في اوضح من المفرد فلا يؤكد عند الاول فاما ان الاول توطئة
لان الثاني بدل او اذا ان مراده ان الثاني بعطف بيان قوله و
بنيتم الثاني تاكيد لفظي واما هي، بتاكيد اضافي وبينه
وبين اضافة اليه ليست كذلك بقاء الثاني بلا اضافة اليه والقو
ين معوض عنه والبناء على الفتح وجاز الفصل به بينهما في
البيت لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني
كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقوله الى ان تذيله
فانه يجوز امتناع الفصل بينه وبينها الا بالظرف للالتباس بهم
ابداوه اذا لم يعرف الجر الا في الاسم قوله وذلك مذهب
سيبويه والخليل او مضاف الى عدى المحذوف ليلا يلزم الفصل
بين التاء وغير الفصل قوله لانه اما تابع مضاف بالاضافة
كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في
الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة واعرابيته كذلك وبيانيته
فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس

يضاف قوله او تابع مضاف بالو صفا كهو يذهب البرد و
السيل في قوله يا يتيم يتيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري لا ابا له
هو سبع ومعناه ان له اجد شجاع لا يحتاج الى من ينصره يفترس
ويقوم بامره وقال نصير بن يشجع لا يشتم فتقول ايست با
بن بشتمه قوله ففي الياء وهو الاصل كما هو المشهور قوله و
لسكونها وهو الاكثر قوله اكتفاء بالكسرة وقد يضم وهو لغة في
الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء العالم بالمراد ومن القراءة الشاذة
وما انتم بمصرخي بفتح الياء قوله وقلبها الفا وهو للخفة والاستغناء الصوت
وفتحه المناسب للنداء وقيل بنية لغة طيء فانهم يجعلون الياء
الواقعة بعد الكسرة الغير قالي فتبقى وفتى بعا وفتى وفتاة
وناصية جارة وناصاة قوله وقد جاء شاذة قال قال الشيخ الرضي
هذا ما فتح بانه والاصل يا ابنا فليس بشاذ كما ظن في يا غلام لا
يجتمع الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او مفعول
الاعتقاد فعلا مصطفى على الفعلية اي ذو قف بالها مسرو
قف قوله وبالها وقال الشيخ الرضي اذا وقف على يا غلامها
فبالهاء لبيان الالف واذا وقف على يا غلامي بسكون الياء
صلا فالوقف عليها بالسكون واجوده ويجوز حذفها واسكان

MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA ____/19 ___ N. SZ.

MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE - BUDAPEST

[illegible] وقف

وقف
غرس
۳۵

وقف
غرس
۱

وقف اقمان
غرس
۱

وقف
صاغندق
غرس
۱

وقف
قوتاکلدی
غرس
۲۵

وقف
اکاجی اولیای
غرس
۲۰

وقف
زلیقه
غرس
۵

[illegible]

Arab O. 126.

Arab
O.126.

Arab
O.126.

cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
C M Y K
GREY SCALE 20 STEPS
R G B
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19